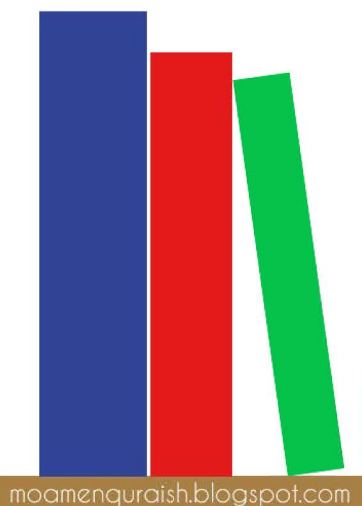


مركز دراسات الوحدة العربية

صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي

أزمات التنمية وتنمية الأزمات

الدكتور محمد جواد رضا



مكتبة
مؤمن قريش

لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .

الإمام الصادق (ع)

moamenquraish.blogspot.com

صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي

أزمات التنمية وتنمية الأزمات



مركز دراسات الوحدة العربية

صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي

أزمات التنمية وتنمية الأزمات

الدكتور محمد جواد رضا

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

رضا، محمد جواد

صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات / محمد جواد رضا.

١٥١ ص.

ببليوغرافية: ص ١٤٧ ـ ١٥١.

١. التطور السياسي ـ دول الخليج العربي. ٢. النفط ـ دول الخليج العربي. ٣. البناء الاجتماعي ـ دول الخليج العربي أ. العنوان.

320.9536

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، أيار/مايو ١٩٩٢

الطبعة الثانية: بيروت، شباط/فبراير ١٩٩٧

المحتويات

مقدّمة

كان مرسوماً لهذا الكتاب أن يعالج أربعة أنواع من الأزمات التي تعصف بمجتمعات الخليج عصفاً سافراً حيناً وخفياً أحياناً، وتتوالد توالداً ما يفتأ يضيف كل يوم أزماتٍ جديدة بدل أن يحلّ الأزمات القائمة. ومنطلق البحث في هذه الدراسة هو فرضية عامة بأن مصدر الأزمات وتصادمها هو التخالف الحادث بين البنية التاريخية الأساسية في الخليج والجزيرة ـ القبيلة ـ سليلة عصور البداوة الطويلة والتنافس التطاحني على موارد العيش الشحيحة في المنطقة، وبين فرائض «الدولة» التي جنحت إليها مجتمعات الخليج عندما جاء زمن الاستقلال. إن المجابهة بين الرؤية القبلية للمجتمع ومفهوم الدولة عنه هي مجابهة مشحونة بالتوتر واحتمالات التناقض والانفجار غير القابلة للتنبؤ، الأمر الذي فرض على الكيانات السياسية الخليجية مسلكية ازدواجية باهظة الكلفة من الناحيتين النفسية والادارية. فهذه الكيانات تودّ أن تطرح نفسها على العالم الخارجي ـ وبخاصة البلدان الصناعية الديمقراطية ـ على أنها تكوينات سياسية حديثة تسترشد بمنطق الدولة وتختار لنفسها اسم **الدولة** إرادة أن تنفذ به الى المحفل الدولي العام. على حين أنها، على الجبهة الداخلية، تأبى إلا أن تظل تجمعات قبلية محكومة بمنطق القبيلة التاريخي وبالسلطة البطركية التي يمنحها الوضع القبلي لصاحب القوة الأعظم داخل القبيلة الذي يفرض إرادته على الآخرين بالقوة القاهرة أو بغواية الرشوة. وبطرَك القبيلة قلما تعني له السلطة السياسية أكثر من كونها وسيلة لديمومة سلطانه؛ لهذا. ظلّت الكيانات القبلية عبر التاريخ تجمعات انعزالية لم يحظَ أفرادها بتذوق مفهوم المواطنة. من ههنا عرفت القبيلة فكرة **الحمى** ولم تكتشف معنى **الوطن**. هذه إشكالية أساسية في مجتمعات الخليج العربية حالت حتى الآن بين

المؤسسة السياسية وبين النهوض بمسؤولياتها التطويرية والتقدمية.

على أن القناعة بالوضع القبلي كان يمكن أن تدوم وتعطي الأمور استمراريتها ورتابتها لتحمد القبائل نعمة «عدم التغير» التي يمكن أن تفسَّر على أنها دليل رسوخ الوضع الاجتماعي وأصالته لولا أن العلم والتقانة كشفا عن الكنوز النفطية التي استودعتها الطبيعة جوف الأرض الخليجية وفتحت عليها أبواب المطامع الدولية. لم يستجلب النفط معه المال الوفير وحده، ولكنه استجلب معه أفكاراً وقيماً دخيلة على منظومة القيم القبلية الموروثة، وفتح حدود الأرض أمام أناس من ثقافات لا قربى لها مع ثقافة المجتمع الخليجي؛ ومن هنا نشب صراع من نوع آخر، صراع بين قيم مألوفة تدّعي لنفسها العصمة من الخطأ والاستعصام من الزلل، وقيم لا تشتَقّ أصلاً من عصمة من خطأ ولا من استعصام من زلل. خطأ في ماذا؟ وزلل عن ماذا؟ إن ما يتردد على ألسنة الخليجيين ـ بعضهم أو أكثرهم ـ من مباهلة التمسك بـ «قيمنا وتقاليدنا» وفي الوقت نفسه الادعاء بالتطور و «مسايرة ركب الحضارة البشرية» هو حال يدعو إلى التأمل حقاً. وسيجد القارىء في فصول هذا الكتاب الأربعة الأولى وأصناف الأزمات الفاعلة في تغيير النسيج الاجتماعي (أزمات الميلاد السياسي، أزمات السيادة والنفط، أزمات الدور المهمل للدولة الخليجية، أزمات التنشئة الاجتماعية) أية توترات حادة تخفيها تحتها مظاهر التنمية الخارجية.

لقد كان العامان المنصرمان بين البدء في العمل على هذه الدراسة (خريف ١٩٨٩) والانتهاء منها (شتاء ١٩٩١) عامين مشحونين بالأحداث الكبار. فيهما تغيرت صورة النظام الدولي، واختفت من ملعب القوة العالمية دول كان يفترض لها حصانة دائمة ضد التضعضع بَلْهَ الانحلال والسقوط. في هذين العامين خرج الأوروبيون الشرقيون من أطرهم السياسية العقائدية، وانحسر الاتحاد السوفياتي ثم تفكك من الداخل، ولم يعد في العالم إلا قوة عظمى واحدة. وفي هذين العامين انتفض الخليج على نفسه بحرب عربية ـ عربية بعد أن كان قد خرج لتوّه من مشاركة نشطة في حرب ضروس امتدت ثماني سنوات مع جيرانه الغربيين. وتحت هذه التحولات العاصفة اكتسبت أكثر مقولات الكتاب الأساسية قوة مضافة تعزز الدعوة إلى وعي القيمة الإيجابية للتحول من القبيلة إلى الدولة، كما أن بعض مقولاته الأخرى أصبحت تاريخاً، ولكنه تاريخ حي يمتلك حتى اليوم وغداً القدرة على الفعل في مجرى المستجدّ من الأحداث. وهكذا أصبح واجباً التعامل مع الظروف المستجدة في الخليج، ليس من محض كونها ظروفاً موضوعية وحسب، بل من حيث كونها ميراثاً ثقيلاً يتركه الآباء للأبناء ويرهنون به مستقبل هؤلاء الأبناء رهناً حرجاً قد لا يكون لهؤلاء الوارثين حول أو قوة على مواجهته، عُزَّلاً من سلاح النفط ولا مأخوذين بإسقاطات تفوّق سياسي

مرحلي وبتربية مموّهة. الفصل الخامس من هذا الكتاب معنيّ بالنظر في ميراث الأزمات الجديد هذا.

يقول القرآن الكـريم ﴿ومن يُؤْتَ الحكمة فقـد أُوتي خيراً كثيـراً﴾. إن الكتاب بفصوله الخمسة هو دعوة للتأمل في مشروطات نوال هذه الحكمة التي يبشر بها القـرآن ذوي البصر البعيد.

محمد جواد رضا

ويست ليك ـ كليڤلاند،
أوهايو ـ الولايات المتحدة الامريكية
١٩٩٢/١/١٤

الفصل الأول

الخليج العربي:
المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة

أزمات الميلاد السياسي

«إن مفهوم الدولة يتقرر من خلال الكيفية التي تدير بها السلطة السياسية شؤون الناس المشمولين بتراتيبها التنظيمية، وبهذا يصبح مبرّراً التجاوز عن معايير الأرض والدم والثقافة كمصادر لتحديد مفهوم الدولة؛ وهكذا تتنوع الدول وتمتاز بعضها من بعض من حيث نظامه في الادارة العامة لشؤون الشعب...».

جورج ساباين

- ١ -

عندما جاء زمن الاستقلال اختارت أربع نخب حاكمة في الخليج العربي لتراتيبها السياسية الجديدة اسم الدولة ـ دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، دولة قطر، دولة الكويت، ثم جرى تعميم اسم الدولة على كل من (المملكة) العربية السعودية و (سلطنة) عُمان من خلال عضويتها التأسيسية في مجلس التعاون لـ (دول) الخليج العربية. وما من ريب أن هذه النخب (Elites) الحاكمة استطاعت أن تجعل أجهزتها الإدارية أدوات سياسية فعالة في الداخل والخارج، وحظيت بما أبدته من ذكاء ودهاء في التعامل على المستويات الاقليمية والعالمية باحترام عالمي غير منازع. إن مساحة دول مجلس التعاون مجتمعة تزيد على مجموع مساحة أوروبا الغربية، وهذا «ما يعطي أبناء المنطقة شعوراً بالهوية المشتركة وتشابهاً في التاريخ وفي النظرة إلى العالم الخارجي ومصادر التهديد للأمن الداخلي. إن الإجماع المتحقق في وجهات النظر هذه هو آلة النفث المحركة لمشروع التوحد الخليجي متمثلاً في مجلس التعاون»[1]. ومع سعة أرضه وحداثة

(١) J.D. Anthony, «The Gulf Cooperation Council: A New Framework for Policy =

تاريخه، فإن مجلس التعاون الخليجي يبرز «كإحدى أعظم المنظومات الدولية اقتصادياً. إن أعضاءه يملكون ما يقرب من نصف احتياطي نفط العالم الثالث وهم وحدهم ينتجون من النفط كمية أكبر مما تنتجه دول الأوبك الأخرى وهم مشاركون رئيسيون في التجارة الدولية والتمويل الدولي. مجتمعين، هم يتصرفون ككتلة قوية في البنك الدولي وفي منظمة النقد العالمية وفي الأوابك، ولهم دورهم المرموق في منظمات اقليمية مثل صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي»[2]. ولا يقف اعجاب العالم بهذه المنظومة الاقليمية عند سعة أرضها وغناها النفطي، بل إن العالم يراقب باهتمام جهود التنمية التي تبذلها أقطار هذه المنظومة من أجل تقدم مجتمعاتها وأفرادها فقد «أنفقت مليارات الدولارات على الخدمات الاجتماعية... المستشفيات والجامعات ومشاريع الاسكان والتربية. قطر رفعت نسبة المتعلمين فيها من صفر إلى ٤٠ بالمئة في عشرين عاماً وأرسلت قوافل المدارس المتحركة والمعلمين تجوب الجزيرة العربية لتعليم البدو الرُحل. الكويت تقدم إكرامية مقدارها ١٨٠ دولاراً لكل راشد أو راشدة يتعلم أو تتعلم القراءة والكتابة، عُمان أنشأت أول جامعة فيها. أما معاهد العلم العليا في السعودية فإن مجموع طلبتها يبلغ تسعين ألفاً من الذكور والإناث. وهناك أكثر من ١٥ ألف طالب سعودي يتابعون تعليمهم العالي في الخارج. في البحرين تبلغ نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي ٨٦ بالمئة من مجموع الأطفال في عمر هذه المرحلة رغم أن بعض الآباء المحافظين يرفضون للآن ارسال بناتهم إلى المدارس»[3].

على أن انبهار العالم الخارجي بمظاهر الثروة والعمران لا يمكن أن يكون ـ في تقويم الدول ـ بديلاً شرعياً عن البنيوية العقلانية للدولة ولا عن مصداقية الاستجابة للتحدي الذي يطرحه مصطلح «الدولة» الذي اختارته حكومات الخليج. ذلك أن هذه الحكومات بمحض اختيارها صيغة «الدولة» صفة لهيكلتها السياسية وأصلاً لأدائية قوانينها وتشريعاتها، فقد وضعت نفسها ـ مختارة ـ تحت التزام أخلاقي لا تستطيع الفكاك منه إلا بخلق تناقضات اجتماعية وسياسية بينها وبين شعوبها هي في غنىً عنها بل هي أحوج ما تكون إلى الحرص على اجتنابها عصمة لعملية التنمية الباهظة الثمن من التعثر أو التوقف.

يلاحظ جورج سابين (George H. Sabine)[4] ان مفهوم الدولة يتقرر من خلال الكيفية التي تدير بها السلطة السياسية شؤون الناس المشمولين بتراتيبها

Coordination,» in: H. Richard Sindelar III and J.E. Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests* (Washington, D.C.: Middle East Institute; London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1988), pp.39-40. =

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣) David Lamb, *The Arabs: Journies Beyond the Mirage* (New York: Vintage Books, 1988), p.249.

(٤) George Holland Sabine, *A History of Political Theory*, 3rd ed. (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1961).

التنظيمية، وبهذا يصبح مبرَّراً التجاوز عن معايير الأرض والدم والثقافة كمصادر لتحديد مفهوم الدولة؛ وهكذا تتنوع الدول ويمتاز بعضها من بعض من حيث نظامه في الادارة العامة لشؤون الشعب.

يستعمل الباحثون الغربيون مصطلحين لتفسير الرؤية الحديثة للدولة: الوظيفية (Functional) والعملياتية (Operational). في المفهوم الأوّل ينصبّ التشديد على الوظائف Functions التي تؤديها الدولة لمواطنيها. وفي المفهوم الثاني يقع التشديد على العمليات التي تنفّذها الدولة لتحقيق الوظائف التي تلتزم بها أمام مواطنيها. وفي المصطلحين تنتفي الحاجة إلى البحث في أصول الأشياء والناس وينصبّ الجهد على وصف المشاكل القائمة ووضع التشاخيص لعلاج هذه المشاكل. هكذا تستطيع الدولة أن تتحرر وتحرر شعبها من عقد الماضي وأمراضه وأن تكرس جهدها لمشاكل الواقع المعاش[٥]. لقد كان من مزايا هذا النوع من التفكير أنه نقل اهتمام الدولة الحديثة من المشاكل التاريخية إلى تحليل النظم القائمة في المجتمع ودراسة أعراضها واعادة توجيه الاهتمام العام إلى التنظيمات الاجتماعية الغائبة عن الجدل السياسي، أي المستجدات الاجتماعية وتأكيد النسبية الثقافية للعمل السياسي في المجتمع الحديث. بصورة من الصور، ألغى هذا النوع من التفكير المفهوم المكيافلي عن الدولة وعادل معناها بمفهوم التنظيم السياسي. لقد ركزت استراتيجية الفكر العملياتي للبحوث الحديثة بصورة واضحة على تلك التراتيب القابلة الفصل والتميز في البنية السياسية للدولة وعلى نوعية التفاعل القائم بينها. وكان الدافع إلى هذا هو التسليم بأن التركيز على الظاهرة التطورية في الدولة يصرف المفكرين عن حقيقة أن الدولة الحديثة ـ مأخوذة بكليتها ـ هي مركّب صعب من مؤسسات متنوعة لا يسهل تناوله على الباحثين، على حين أن الجانب التطوري من الدولة هو عقب ميت منسوب إلى الماضي ولا دور له إلا بإعادة تسعير نيران يُفترض أنها همدت منذ زمن طويل.

يرتبط مفهوم الدولة بمفهوم السيادة من جهة، كما يرتبط بمفهوم الشرعية (Legitimacy) من جهة أخرى، على اعتبار أن السيادة تعني القدرة الكاملة على فرض حماية الدولة على أرضها والقدرة على وضع القرارات الأساسية الملزمة لجميع أفراد المجتمع وتنفيذها. إن إحدى الوظائف الأساسية للشرعية هي أن تعطي سبباً وأن توفر التبرير اللازم لوجود الدولة، وكذلك التنظيمات الاجتماعية والهيكليات الإدارية والوسائل اللازمة لإدامة هذه المؤسسات والحفاظ عليها. ويبرز القانون كأحد

---

(٥) Fredrick H. Watkins, «The State,» in: *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Macmillan; Free Press, ᶜ1968), vol.15, p.44.

.أقوى مظاهر تعبير الدولة عن سيادتها. ويحذّر المنظرون الغربيون من الربط بين القانون كتعبير عن سيادة الدولة وبين القانون كتعبير عن الشخصية الافتراضية الموحدة للأمة؛ وهم يرون في التجربة الالمانية من فيخته إلى هتلر دليلاً قوياً على امكانية بناء الدولة على قانونية أسطورية تفترض أن لكل أمة قوانينها الخاصة المعبرة عن شخصيتها. وفي كلمات مورتن فريد (Morton H. Fried) «إن أسطورة عمومية التعبير القانوني عن عمومية شخصية الأمة لا ينفرز عنها إلا أساطير أخرى لا تتجوهر إلا في قدرتها على قيادة الشعوب إلى العنف الداخلي والعدوان الخارجي بأن ينتهي الأمر بجعل الدولة فوق الجميع»[٦]. ويفسر فردريك ووتكنز (Fredrick H. Watkins) العلاقة بين الشرعية والقانون في فقه الدولة فيقول «إن الدولة قطعة من المجتمع الإنساني محدودة بحدود جغرافية ومتحدة أو متوحدة بالطاعة الجماعية لجهة واحدة ذات سيادة سواء كانت هذه الجهة هي المجتمع كله أم السلطة السياسية التي تمارس السيادة وتسيطر على المجتمع. ههنا تزداد قوة الترابط بين مفهوم الدولة ومفهوم القانون أو يزداد وضوح مصدرية القانون لشرعية الدولة. إن هذا الترابط ينبثق أساساً من الافتراض الشرعي بأن كل المجتمعات السياسية تتوحد ـ أو يجب أن تتوحد ـ بحكم القانون الذي يقدّر حقوقاً وواجبات واحدة لكل أعضاء الجماعات السياسية التي تتألف منها الدولة»[٧]. ولكن لماذا التوحد تحت قانون واحد أو تحت مصدر واحد للقوانين ـ الدستور؟ لما كانت كل القوانين تصدر عن سلطات متعددة، ولما كان الاحتمال قائماً بأن تنجم عن هذا الوضع حالة من تنازع القوانين، فإنه بالتبعية ينبغي القول إنه لا يمكن اجتناب تنازع القوانين إلا بوجود مرجعية عليا تقوم بوضع القوانين وتكون قراراتها نهائية. وإذا كان مقدّراً لقوانين المجتمع أن تنفّذ فلا بد من دعمها بالعقوبات الموقّعة على من يخرج على هذه القوانين. وهكذا فإن القوة القاهرة والقانون كلاهما شرط أساسي للمفهوم الشرعي للسيادة.

لعل أهم أوجه النجاح التي حققها الرواد الأولون لفكرة الدولة المؤسساتية (In-stitutionalized State) من روسو إلى ڤولتير ومونتسكيو على مدى ثلاثة قرون هو فلاحهم في التفريق بين (صاحب السيادة ـ الملك) وبين (صاحب السلطة ـ الحكومة). وكان هذا التفريق يتفرع من النظرية العامة التي طرحها جان ـ جاك روسو في العقد الاجتماعي وكان أبرز معالمها اصرار روسو على أن «السيادة» حق للشعب غير قابل للسلب ولا المصادرة، وأنه لا يحق للحكومة حتى لو كانت ممثلة للشعب أن تدّعي لنفسها نصيباً من هذه السيادة وإن وقع ذلك من خلال التشريع[٨]. لقد ترتب

---

(٦) Morton H. Fried, «Sovereignty,» in: *International Encyclopedia of the Social Sciences*, vol.15, p.149.

(٧) Watkins, Ibid., p.150.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٥١.

على هذه التحولات ونتج منها آثار خطيرة. حتى أشد النظم دكتاتورية في الوقت الحاضر تدعي الشرعية أو تصطنعها لكي تطمئن إلى قبول الناس لها صدقاً أو كذباً.
ومن نتائج هذه التحولات أيضاً ان طبيعة السلطة السياسية بين الحاكمين والمحكومين لم تعد سلطة ملوك على رعايا، بل هي سلطة جماعية لشعب ذي سيادة على أفراده الداخلين في عضويته. تحت هذه الظروف يتعذر تمييز الدولة من مواطنيها الذين باسمهم تمارَس السلطة. إن هذا يعني أن الدولة كمفهوم أصبحت وهمية هي الأخرى لأن الفكر سيتوجه في هذه الحالة ليس إلى مفهوم مجرد اسمه الدولة ولكن إلى «الحكومة» التي لا تدعي لنفسها السيادة، ولكنها في الواقع تمارس كل فعل السيادة.
هذه هي الديمقراطية الدستورية[٩].

- ٢ -

لقد عبّر «وعد الدولة» في الخليج عن نفسه تعبيرين قويين، **أولاً** في التوجه الدستوري في كل من الكويت والبحرين، ثانياً في اتجاه الدول الخليجية الأخرى إلى تقنين «حقوق» جديدة معترف بها لـ «المواطنين»، ولم يكن مسموعاً من قبل لا بها ولا بفكرة المواطنة نفسها. فدستور الكويت، ويماثله دستور البحرين يتحدث، مثلاً، عن الأمة (الشعب) مصدراً للسلطات جميعاً (المادة السادسة)، وهو يستودع السيادة في الأمة وليس في شخص الحاكم، وبهذا يفرز مبدأ السلطة السياسية المقيدة بالدستور المُقَرّ من قبل الشعب. والدستور يكشف عن ميل قوي نحو عقلانية سياسية جديدة مستلهَمة من «رغبة واعية بالاستجابة لسنّة التطور والافادة من مستحدثات الفكر الإنساني وعظات التجارب الدستورية في الدول الأخرى» كما تقول المذكرة التفسيرية للدستور. ولعل هذا الميل القوي «للإفادة من مستحدثات الفكر الإنساني وعظات التجارب الدستورية في الدول الأخرى» يفسر توجه المادة الثانية من الدستور إلى جعل الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع وليس «المصدر الرئيسي» للتشريع إقراراً بالحاجة إلى «توجيه المشرّع وجهة إسلامية أساسية دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الإسلامي حكماً لها أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها تمشياً مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن» كما تقول المذكرة التفسيرية. كذلك احتضن الدستور الكويتي مبادىء اجتماعية انسانية عالية وجديدة مثل نص (المادة ٢٩) على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». ومثل كفالة الحرية الشخصية (المادة ٣٠) و«تحريم القبض على الإنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الاقامة أو التنقل إلا وفق القانون»،

(٩) المصدر نفسه، ص ١٥١.

وكـذلك تحـريم «تعريض أي إنسـان للتعذيب أو للمعـاملة الحاطـة بالكـرامـة» (المـادة ٣١). وواضح أن كرامـة الإنسان ـ أي انسـان ـ كانت همّاً ملازمـاً لحكماء الـدستور فعـادوا يؤكـدون في (المادة ٣٤) ان «المتهم بـريء حتى تثبت إدانته في محـاكمة قـانـونيـة تؤمّن لـه فيهـا الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع، ويحظر ايذاء المتهم جسمانيـاً أو معنويـاً». إن أوسع مجـال تجسدت فيه هذه التوجهات (التقنينية) هو مجال التربية والتعليم، وهذا وضع لـه مغزاه الحضاري البعيد.

ينص دستور الكويت صراحـة على التعليم في مـادتين من مـواده. المادة الثـالثة عشرة تقرر أن «التعليم ركن أساسي لتقـدم المجتمع تكفله الـدولة وتـرعاه». والمـادة الأربعون تقضي بأن «التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب» وأن «التعليم إلزامي مجاني في مـراحله الأولى وفقاً للقـانون. ويضـع القانـون الخطة الـلازمة للقضـاء على الأميـة. وتهتم الدولـة خاصـة بنمـو الشبـاب البـدني والخلقي والعقـلي». ويلمّـح الـدستـور إلى التزامات أخـرى تتحملها الـدولة نحـو الناشئـة في مواد متعـددة. فالمـادة الثامنـة تلزم الدولة بصيانة دعامات المجتمع وكفالة الأمن و «تكافؤ الفرص». والمادة التـاسعة تنص على أن «الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القـانون كيـانها ويقوّي أواصرهـا ويحمي في ظلها الأمـومة والـطفولـة». أما المـادة العاشرة من الـدستـور فتقضي بـأن «تـرعى الدولـة النشء وتحميه من الاستغـلال وتقيه الإهمـال الأدبي والجسماني والـروحي». وهكـذا يحدد الدستور مسؤوليات الدولة التعليمية نحو «الكويتيين» بوضوح. وهذه المسؤوليات تـرتّب على مستـويين اجتـماعي وفردي. المـادة الثالثـة عشرة تربط بـين التعليم وتقدم المجتمـع وهذا ـ من المنـظور الفقهي ـ يلزم المؤسسة التعليميـة أن تكـون ـ وجـوبـاً ـ مؤسسة تقدمية، أي أن التعليم يجب أن يُستخَدم ليس للمحافظة وإنما للتطويـر، وهو ملزم أن يفعل هذا في كفالة الدولة وتحت رعايتها. وبمفهوم المخالفـة، فإن أيـة محاولـة للانحراف بـالمؤسسة التعليميـة عن وجهة التقـدم يُعتبر مخـالفة للدستـور. صحيح أن المادة الثانية عشرة من الدستور تلزم الدولـة بصيانـة التراث الإسـلامي العربي، ولكن ربط التعليم بتقـدم المجتمع أو ربط تقـدم المجتمع بـالتعليم يوفـر تفسيـراً جيـداً حتى لنوعية العـلاقة بـالموروث الـديني والثقافي لـلأمة ويحـددها بـالعودة إلى تلك العنـاصر النشـطة من هذا المـوروث التي يمكن أن تكون قـوة تقدم للمجتمـع تلائم بينـه وبـين التوجهات الإنسانية التقدمية العـامة التي يسميهـا الشق الثاني من المـادة الثانيـة عشرة «الاسهام في ركب الحضارة الإنسـانية». إن هـاتين المـادتين تقـطعان قـطعاً لا يحتمـل اللبس بأن المضمون الاجتماعي والفكري للتربية الكويتية يجب أن يكون تقدمياً، ومن غير المتعذر بعد هذا تعريف التقدمية ذاتها بموافقة منطق عصر العلم الذي تُعدّ للعيش فيه نابتة الوطن الجديدة تسليماً بأن هذا الإعداد يجد له سنداً من الجوانب المضيئة من التراث العربي الإسلامي. لقد وجدت هذه النزعية التقدمية تعزيزاً لها في القانون رقم

(٢٩) السنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم التعليم العالي الذي حدد واجبات جامعة الكويت بخمسة أهداف ذات مضمون تقدمي:

١ ـ تزويد البلاد بالمتخصصين والخبراء في فروع العلوم المختلفة.

٢ ـ إجراء البحوث العلمية وتشجيعها لخدمة المجتمع.

٣ ـ العمل على رقيّ الآداب وتقدم العلوم والفنون.

٤ ـ دراسة الحضارة العربية الإسلامية.

٥ ـ توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي والهيئات العلمية العربية والأجنبية.

حقاً ان المضمون الثقافي لهذه الأهداف الخمسة مضافاً إليها النسق الذي وردت فيه يمثّل روح الأمل والتفاؤل والحرية التي كانت تلوّن حقبة الستينيات والسبعينيات في مجتمع الكويت الخارج لتوّه إلى رحاب السيادة الوطنية، المتطلع إلى شغل مركز مرموق له بين شعوب العالم المتطورة.

يعزز الدستور الكويتي رؤيته الإستشرافية في طبيعة عمل المؤسسة التعليمية بإثبات مبدأ (تكافؤ الفرص) في مادته الثامنة، ويلزم التربويين ـ ضمناً ـ أن يسحبوا على هذا المبدأ كل التوجهات التربوية الحديثة في مفهوم الفرص المتكافئة التي لم تعد تعني تقديم تعليم واحد لكل الأطفال والشباب، وإنما هي تعني توفير البيئات التعليمية التي يمكن أن تحمل كل متعلم إلى نهاية المدى الذي يستطيع الذهاب إليه في اكتساب المعرفة والتطوير الذاتي في المجالات التي توافقه ميولاً وقدرات واستعداداً.

لقد فتحت هذه النصوص الدستورية الطريق واسعاً أمام وزارة التربية لتجسدها في ممارسات تطبيقية وتنظيمات ادارية تحوّل المأمول الدستوري إلى واقع ملموس. وقد حاولت الوزارة فعل ذلك في خمسة قوانين عامة هي قانون التعليم العام، قانون التعليم الإلزامي، قانون التعليم التطبيقي، قانون التعليم الخاص، وقانون محو الأمية. إن هذه القوانين الخمسة تكفل ما أراد الدستور تحقيقه من إتاحة فرص التعليم في مراحله مجاناً لكل الأطفال والشباب الكويتيين حسب ميولهم وطموحاتهم الاجتماعية.

ينص دستور البحرين لسنة ١٩٧٣ على أن الدولة تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى. وقد تُرك لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٧٧ تفسير وتفصيل التزام الدولة بكفالة الخدمات التعليمية والثقافية وقد حددها القانون بكون الدولة مسؤولة عن تعليم المواطنين «باعتباره عملاً

استثمارياً فضلاً عن كونه حقاً إنسانياً وضرورة ديمقراطية» وعلى الدولة «أن توفر هذا التعليم لجميع المواطنين صغاراً وكباراً» وأن «مرحلة التعليم الأساسي ومدتها تسع سنوات» هي «إلزامية وعامة وموحدة لجميع التلاميذ». وتكون الولاية على التعليم العام لوزارة التربية البحرينية التي «ترسم خططه وتوفر الموارد البشرية والمادية والأجهزة الفنية اللازمة له وتشرف على سيره في جميع المؤسسات التعليمية في البلاد الرسمية منها والخاصة» والوزارة هي التي «تحدد معايير ومستويات» جودة النظام التعليمي وتكفل مجانيته في مدارس الدولة بمراحلها المختلفة وتتعاون الوزارة «مع الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى من أجل تنمية التعليم وتطويره وربطه بحاجات المجتمع». على أن «مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٨٥» تبنى حقوقاً تربوية أكثر وضوحاً وأكثر تحديداً. وقد نصت مادته الثانية على «أن التعليم حق لكل مواطن تكفل الدولة توفير فرصه له وتلزمه عليه في المراحل الأولى التي يحددها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه». ولما كان لكل فرد في الدولة «ذاتيته وكرامته وحريته» فإن «الدولة مسؤولة عن نموه المتكامل جسمياً وروحياً وخلقياً ووجدانياً وعقلياً واجتماعياً» أما من شاء أن يعلّم أولاده تعليماً خاصاً فله الحق «شريطة أن يكون ذلك في ظل قوانين الدولة ونظمها».

إن التوجه العام الذي تكشف عنه هذه النصوص القانونية هو اتجاه ملتزم بتوفير الحدود الدنيا من التعليم إلزامياً لكل البحرينيين كما أنه ملتزم بفتح أبواب التعليم لما بعد مرحلة الإلزام. والدلائل الإحصائية تشير إلى تقارب الفجوة أو تقلصها في الانتفاع بالفرص التعليمية بين البنين والبنات والذكور والإناث عموماً. ولا ريب أن في صغر حجم البحرين وقلة السكان والخلفية التاريخية الثقافية للبلد ما ينبغي أن يجعل منها نموذجاً في تحقيق المجتمع المتعلم الذي تطمح إليه مجتمعات الخليج العربي كلها.

بسبب غياب الدستور السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة، فإن فلسفة التشريع التربوي وضوابطه العامة يمكن التماسها في القوانين الاتحادية مثل القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزراء، والقانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن المدارس الخاصة، والقانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٧٢ بشأن البعثات العلمية. وبصورة أفضل يمكن التماس هذه الفلسفة التشريعية وضوابطها في القرارات التي يصدرها مجلس الوزراء الاتحادي كالقرار رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٠ بشأن نظام وزارة التربية والتعليم والشباب، أو القرارات الوزارية الصادرة عن وزير التربية بشأن القضايا الإدارية مثل «القيد والقبول في المدارس» و «تفويض مديري المناطق الصلاحيات الادارية» و «الاختبارات المدرسية»، وما إلى ذلك. ومن مجمل هذه القوانين والقرارات يبدو أن الدولة تأخذ على عاتقها خمسة التزامات تربوية أساسية نحو مواطنيها وبعض المقيمين على أرضها:

١ ـ تحقيق مبدأ ديمقراطية الفرص التعليمية لجميع المواطنين.

٢ ـ تحقيق مبدأ انتاجية التعليم.

٣ ـ تحقيق مبدأ التكامل في جهود المؤسسات التي تعنى بالتربية والتعليم الرسمية وغير الرسمية.

٤ ـ التسليم بأن التعليم حق لمواطني دولة الامارات.

٥ ـ اتاحة التعليم (لكل العاملين في الدولة من العرب الذين يسهمون في بناء نهضتها).

وبتفحص هذه المبادىء الخمسة، يجد الباحث أن موقف الدولة أو سياستها التعليمية تقوم على الاعتبارات التالية:

١ ـ إن التربية حق شرعي للمواطن وهي ضرورة لا يستغني عنها من أجل ممارسة حقوقه وحرياته وأداء واجباته ومسؤولياته. والمجتمع ممثلاً بالدولة مسؤول عن توفير فرص التربية للأفراد وتوجيه هذه الفرص لما فيه منفعة الفرد وخيره وصالح المجتمع. إن الدولة بهذا الإقرار تجعل التربية شرطاً للمواطنة الصحيحة. طبعاً في غياب الدستور وغياب التنظيمات السياسية الشعبية، تبقى فكرة المواطنة الصالحة نفسها غامضة وعائمة، ولكن النص على «مبدأ المواطنة» هو في ذاته نقلة مهمة وهو يحمل معه احتمالات تفسيرية جيدة للاحتجاج بالمواطنة مفهوماً وممارسة وبالتربية أداة لتحقيق هذه المواطنة، كما أنه يفتح الباب أمام التربويين لمطالبة الدولة بإيصال «تربية المواطنة» إلى المواطنين بتضمينات علمية واجتماعية معاصرة.

٢ ـ إن الدولة تقرر مسؤولية المجتمع كله عن توفير فرص التربية للأفراد ولكنها تعطي نفسها حق تمثيل المجتمع في تنفيذ السياسة التربوية، وبهذا تكون واضعة هذه السياسة ومنفذتها في وقت معاً.

٣ ـ إن الدولة تتحدث بلسان واضح عن «ديمقراطية الفرص التعليمية لجميع المواطنين»، وهذا من دون ريب نداء جسور في المجتمع الخليجي حتى لو ظل محصوراً في إطاره الوثائقي الآن. فقد يحين يوم يمكن الاحتجاج به لجعله ممارسة فعلية.

٤ ـ إن الوثائق الرسمية تنص على أن «التعليم حق لمواطني دولة الامارات» ولكنها سرعان ما تعترف بوجوب اتاحته لأطفال «كل العاملين في الدولة من العرب الذين يساهمون في بناء نهضتها»، وهذا اقتراب واعد من التسليم بحق الأطفال إنسانياً في تعليم ملائم بصرف النظر عن الاعتبارات العرضية الأخرى.

٥ ـ إن ربط التربية بمبدأ الانتاجية ـ بدلاً من خطط التنمية ـ هو اقتراب واقعي من

حقيقة الدور الذي يمكن أن تطالب به التربية في ما يتعلق بزيادة الكفاية الانتاجية للفرد وليس اعداد «قوى انتاجية» وبخاصة في المراحل المبكرة من العملية التعليمية.

٦ ـ شهدت السياسة التعليمية في دولة الامارات نقلة نوعية عام ١٩٨٧ حين أخذت الدولة على عاتقها مسؤوليتين تربويتين جديدتين هما (أ) «السعي نحو توصيل العلم والمعرفة إلى حيث يقيم المواطن». ولا بد أن هذا الالتزام الجديد جاء رداً على شكاوى الذين لم يكونوا يحظون بنعم التربية النظامية مثلما يفعل أترابهم من أطفال المراكز الحضرية، (ب) «التوزيع المتكافىء للخدمات والأنشطة التربوية والتعليمية». وقد يكون هذا الالتزام جاء تلافياً للتظلم من غياب العدل في توزيع هذه الخدمات.

٧ ـ وبموجب اجراءات ١٩٨٧ أصبحت الدولة مسؤولة اجتماعياً عن «تكوين المواطن حضارياً وثقافياً وفق أحدث مضامين الفكر الإنساني والتقدم التقني». وهذا مؤشر قوي في مدى ما تملكه المؤسسة السياسية من مرونة في مواجهة متطلبات التقدم الاجتماعي.

في قطر يؤلف التشريع التربوي جزءاً من البنية القانونية الداخلية للدولة التي يحددها «النظام الأساسي الموقت والمعدل» الصادر في نيسان/ ابريل ١٩٧٢. وكان من جملة ما نص عليه هذا النظام أن الدولة «ترعى النشء الجديد وتعمل جاهدة على توفير فرص متكافئة للمواطنين بلا تمييز ليمارسوا حق العمل في ظل قوانين تحقق لهم العدالة الاجتماعية، ويعتبر النظام الأساسي التعليم دعامة أساسية من دعائم ترقية المجتمع وتثقيفه وهو حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق الزاميته ومجانيته في كل المراحل». وعند التدقيق في القواعد الإجرائية الموضوعة لإصدار القوانين المجسدة لمبادىء النظام الأساسي للدولة، يتبين أنه وفقاً لأحكام المادة (١٧) من هذا النظام فإن أمير البلاد «يصدر هذه القوانين بناء على اقتراح مجلس الوزراء وبعد أخذ مشورة مجلس الشورى»، وأنه بحكم المادة (١٨) من النظام الأساسي للدولة فإن الأمير «يتولى السلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الوزراء وهذا يعني أن سمو الأمير يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية». واشتقاقاً من هذا الوضع القانوني، فإن الخدمات التربوية المقدمة إلى الناشئة ـ على غناها وسخائها ـ هي «منحة» من الدولة لأبناء الشعب؛ وبموجب هذا التكييف الفقهي للمؤسسة التعليمية وسياستها العامة، فإن التعليم في قطر «مجاني في جميع مراحله من الأول ابتدائي حتى المرحلة الثانوية والجامعية، والمدارس النهارية والليلية مفتوحة لكل راغب في العلم من القطريين وغيرهم إذا كانت سنه مناسبة، وبالإضافة إلى مجانية التعليم تقدم الخدمات التالية:

١ـ الكتب والقرطاسية الكاملة والكافية.

٢ ـ وسائل المواصلات من البيت للمدرسة وبالعكس، والذهاب في الرحلات المدرسية العلمية والرياضة والكشفية.

٣ ـ وسائل الايضاح اللازمة.

٤ ـ الملابس والأدوات الرياضية والكشفية.

٥ ـ الملابس الخاصة بالمهنة لطلاب الصناعة.

٦ ـ رواتب شهرية تتراوح بين ٥٤٠ ـ ١٢٠٠ ريال شهرياً لطلاب الصناعة والمعهد الديني والتجارة، وتشجيعاً للطلاب القطريين للالتحاق بالقسم العلمي بالمرحلة العامة، فقد خصصت الوزارة مبلغ ٧٠٠ ريال شهرياً لطلاب الصف الثاني الثانوي العلمي و٨٠٠ ريال شهرياً لطلاب الصف الثالث الثانوي العلمي، بالإضافة إلى دروس تقوية للقطريين الملتحقين بالقسم العلمي من المرحلة الثانوية.

٧ ـ مساعدات اجتماعية شهرية من ١٥٠ ـ ٢٥٠ ريالاً شهرياً للطلاب المحتاجين، ويستفيد من هذه المساعدات ٦٩٨٢ طالباً سنوياً لمدة ١٢ شهراً.

٨ ـ الإقامة في القسم الداخلي لطلاب القرى وطلاب البعثات الأجنبية الذين يدرسون في الدوحة، حيث المأكل والمسكن والجو المناسب بالإضافة إلى بعض الخدمات الأخرى.

٩ ـ العلاج المجاني في قطر وخارجها إذا لزم الأمر.

١٠ ـ رحلات علمية وثقافية لبعض الصفوف إلى البلدان المجاورة في اجازة نصف العام على نفقة الوزارة.

١١ ـ إلحاق الطلاب القطريين الذين ينهون المرحلة الثانوية في دراسات جامعية داخل قطر وخارجها.

هذا وتزود مدارس قطر بوسائل الإضاءة وتكييف الهواء بالإضافة إلى مختلف أنواع الملاعب والساحات والحدائق.

كما تسعى الوزارة إلى تزويد مدارسها بالمعلمين الأكفاء تربوياً وخدمة، وتوالي إطلاع مدرسيها باستمرار على الآراء التربوية الحديثة، وتشرف على تدريبهم على أحسن الطرق التربوية.

وللنشاط المدرسي في قطر أهمية كبيرة، وخاصة النشاط الرياضي والكشفي، فتزود المدارس بما تحتاجه من الأدوات الرياضية والكشفية، وتعمل الوزارة على تشجيع المباريات الدورية والمحلية مع الدول المجاورة والشقيقة، كما أن للنشاط الديني والاجتماعي أهميته، وتعقد في كل عام مسابقة لحفظ القرآن الكريم، توزع الجوائز على الفائزين فيها»[10].

هذه نماذج تمثيلية من عمليات «تقنين الحقوق» الجديدة للمواطنين في دول الخليج، وهي في مجملها بعض ما جلبه معه مفهوم «الدولة» الى هذه المجتمعات القبلية التي حكمت طويلاً بالعرف والتقاليد المنفرزة من بيئة الصحراء العربية.

---

(١٠) لمزيد من الاطلاع على تقنين الحقوق التربوية في دول مجلس التعاون الخليجي، انظر: محمد جواد رضا، **السياسات التعليمية في دول الخليج العربية**، ط ٢ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠)، ص ٧٩ ـ ١٠٦.

إن الحكومات الخليجية المعاصرة ـ برضاها ان تطرح نفسها كـ «دول» ـ أصبحت رهينة اختيارها هذا. إن بين المواطنين الخليجيين والطبقة المفكرة منهم على وجه التخصيص تطلعاً ملحّاً إلى تحقيق «وعد الدولة» وتجاوز «القبيلة» تمهيداً لإعادة تأطير العلاقات الاجتماعية من منطق الدولة ومشروطاتها لأن ظروف ما بعد النفط شهدت ولادة «مجموعة من المستجدات» كالاستقلال الاقتصادي للأفراد وظهور قيم معيشية جديدة فرضتها ظروف وطبيعة المجتمع المتغير(١١). وبهذا يكون قد ولّى الزمن الذي كانت فيه «السلطة العليا توكل إلى شيوخ القبيلة الذين حنكتهم التجارب والخبرات» كما ذهب العصر الذهبي للذكور حين «كانت السلطة تتركز فيهم دون الاناث نظراً لما تستدعيه الحماية ـ وهي وظيفة السلطة ـ من وجود قيادة خبيرة قوية لا توجد إلا في الذكور»(١٢). لقد كان مرجع تركز السلطة في الشيوخ دون الشباب وفي الذكور دون الاناث ـ في زمن ما قبل النفط ـ إلى الظروف المادية والفكرية لـ «مجتمع الكفاف الاقتصادي المستند إلى صيد اللؤلؤ وإقامة الزراعات المحدودة والممارسات التجارية المحدودة، مجتمع الحد الأدنى من الفائض الاقتصادي»(١٣). ولقد جلب ذلك المجتمع المنقرض ـ مجتمع الكفاف ـ على نفسه أزمات شتى «كالتفرقة والحكم المطلق والتجزئة والقبلية والطائفية»(١٤). وكان متروكاً لمجتمع البحبوحة والرخاء مجتمع النفط، ان يعصف بما سبقه عصفاً ماحقاً «فمنذ أن بدأت الثروة الجديدة تتحرك في مجتمع الخليج عملت قبل كل شيء على قطع الصلات بالماضي خاصة في جوانب النشاط الاقتصادي. وخلال سنوات قليلة ودون المرور بمرحلة انتقالية. بلغ الوضع الجديد في مجتمعات الخليج إلى مرحلة استهلاكية كبيرة فحققت نوعاً من النمو الاقتصادي دون المرور بالأدوار التقليدية المعروفة لعملية التنمية ودون المرور أو معايشة ظواهرها الاقتصادية والاجتماعية ودون أن تعرف البواعث والتوقعات والعقبات التي ستواجه التنمية»(١٥)، الأمر الذي جعل التنمية تأخذ «مفهوماً معاكساً في المجتمعات الخليجية»(١٦). لقد أوقعت هذه التحولات السريعة كثيراً من الفساد في فهم الناس للواقع وزيّفت وعيهم به وفارقت بينهم وبين مستلزمات البناء الاجتماعي المنضبط بمنطق الضرورة وتوجيه العقل، وهذا ما يجد الباحثون الخليجيون اليوم بعض آثاره في «الرفض شبه القاطع لدى أبناء المجتمعات الخليجية تجاه الإقبال

---

(١١) محمد عباس ابراهيم، «الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية،» **التعاون** (الرياض)، السنة ٤، العدد ١٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ١٥ ـ ١٦.

(١٢) عبد المنعم المشاط، «التنشئة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة،» **شؤون اجتماعية**، العدد ١٩ (خريف ١٩٨٨)، ص ٢٦.

(١٣) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٦) المصدر نفسه.

على ممارسة الأعمال اليدوية والحرفية وخاصة أعمال المخابز والحلاقة وخدمة الآليات وصيانتها وأعمال النظافة وغيرها»، الأمر الذي يقتضي «إعادة اعتبار قيمة العمل اليدوي الذي يعدّ المنطلق الحقيقي لأي تنمية حقيقية»(١٧).

- ٤ -

إذا كانت موجة الغنى المباغت قد زيّفت الوعي العام بحقيقة الوضع الجديد، فإن الطبقة المفكرة الخليجية لم تغفل عن جراثيم المرض الكامن في الحشايا والألياف التكوينية للبنية الاجتماعية، فأخذت على عاتقها واجب التنوير العام والتوعية السياسية بإبعاد هذا التهديد الجديد. وكان أول ميل تصدت هذه الطبقة لتقويمه هو ذلك الجور القديم على المرأة الخليجية وإسقاط الربط بين جوهر التنمية واستعادة الحقوق المهدورة بالنسبة إلى المرأة من حسابات البناء الاجتماعي. حقاً إن التحسس بمظلومية المرأة الخليجية هو أمر سابق على أزمنة النفط. فمنذ مطالع هذا القرن راح أحد رجال الدين المتقدمين على زمانهم ينبّه إلى اللاإنسانية التي أسقط الرجل الخليجي فيها شريكته في نظام الأشياء. لقد كان يحز في نفس الشيخ يوسف بن عيسى القناعي انه «ليس للمرأة قيمة عند الرجال سيما المتقدمين منهم، فهي عندهم من سقط المتاع فإذا ذكرت في خطاب قال المتكلم لمخاطبه «أكرمك الله» عند ذكرها. وترغم الفتاة على زواج من لا تريده سيما إذا كان الزوج ابن عم لها وإن كان قبيح الوجه ساقط الأخلاق. والذي يبلغ من العمر ثمانين سنة له أن يتزوج بنتاً لها من العمر عشرون سنة ويرغمها الولي عليه إذا كان غنياً وإن كرهت عشرته. وتجد في وصايا الكويتيين حرمان الإناث وقطع ما أمر الله به ان يوصل، فإذا وقف الرجل ملكاً على ذريته خصصه بالذكور دون الإناث وإن كنّ أولى بالإحسان لفقرهن، وإذا أوصى بثلث ميراثه في سبيل الخيرات جعله بيد الولد دون البنت وإن كانت هي أتقى منه وأصلح»(١٨).

إن الوعي الجديد في الخليج يطرح قضية المرأة الخليجية من منظور مختلف عن منظور الشيخ القناعي، ويتعامل معها تعاملاً تاريخياً جدلياً، وهو يرى بين «تهميش الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الخليجية» وبين التحولات الاقتصادية الكبرى علاقة غير قابلة للتجاهل أو الإسقاط من حسابات التحول والثبات في الوضع الخليجي العام، وإن هذا التهميش لا يمكن أن يفسر «إلا من خلال محاولة تكريس انتاجية هذه المجتمعات ـ الخليجية ـ وبالتالي المزيد من تبعيتها للغرب. بمعنى آخر إن استمرارية التشكيل الاجتماعي الاقتصادي كما هو الحال الآن يؤمّن بالتالي ديمومة واقع التخلف في هذا الجزء من المنطقة العربية»(١٩). ويرى نقاد اجتماعيون آخرون في تهميش دور المرأة مؤشراً على جملة

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٨) يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ط ٤ (الكويت: مطبعة الحكومة، ١٩٦٨)، ص ٨.

(١٩) باقر النجار، «المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي: حالة المرأة العربية الخليجية،» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٣، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٥)، ص ١٥٨.

تناقضات في الوضع الخليجي العام «تفعل فعلها في بناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية» ودليلاً على تبعية المجتمع الخليجي «فهو مرتبط بالمجتمعات الغربية كجزء من الانتاج الرأسمالي العالمي، وفي الوقت نفسه لا تتوفر فيه أدنى شروط المجتمعات الرأسمالية من المؤسسات السياسية والقانونية. تتوسع في هذا المجتمع بورجوازية تجارية وعقارية ممتدة إلى الخارج ولا تشارك هذه البورجوازية في القرار السياسي. ويعاني هذا المجتمع أيضاً من بقاء النظام القبلي القائم على العائلة والطائفة كمحور للعلاقات الاجتماعية»[20]. لقد كرّس هذا المجتمع الرأسمالي الذي «لا تتوفر فيه أدنى شروط المجتمعات الرأسمالية من المؤسسات السياسية والقانونية» وبروز الأنماط الاستهلاكية والقيمية الجديدة المزيد من هامشية المرأة الخليجية «لهذا فقد مثلت المرأة في دول الخليج العربي وباختلافات نسبية قد تشذ عنها إلى حد ما دولة البحرين، قوة عمل هامشية الأهمية لا يستفاد منها إلا في أضيق الحدود في مجالات عمل اتُفق على أن لا تتنافى مع الشروط العامة للتقسيم النوعي للعمل بين الرجل والمرأة»[21]. فإذا أضيف إلى هذا التهميش تراجع الوعي عند شرائح كثيرة من النساء الخليجيات «اللاتي وقعن تحت تأثير أفكار تُنسب إلى الدين» ووقر في أنفسهن النظر إلى المرأة «كمخلوقة ضعيفة مغلوبة على أمرها معرضة للخطر والانحراف وأنها بحاجة إلى وصاية الرجل» و«ان المساواة في الحقوق والواجبات بين الذكر والأنثى ان هي إلا كفر وفجور»[22] تجلّى أمام الباحث مدى التعقيد الذي آل إليه وضع المرأة الخليجية وجدية الصعوبات التي يضعها تراجع الوعي في الطريق إلى استكمال الدولة الخليجية ركناً من أركان وجودها وهو تمديد حقوق المواطنة الكاملة إلى هذا النصف المهمل من مواطني الدولة نفسها. إن تمديد حقوق المواطنة الكاملة إلى النساء كان عبر تاريخ الدول الحديثة مصدراً من مصادر قوّتها، إذ زاد في عدد المواطنين الذين يُشملون بواجبات المواطنة إذ هم يُمنحون حق التمتع بها، وفي هذا تمتين لديناميات الدفع الداخلي للدولة وحماية لها من الفراغ السياسي. إن عزل المرأة الخليجية عن عملية الانتاج الاقتصادي والاجتماعي هو ترجمة عن عدم احراز الدولة الخليجية تقدماً حقيقياً في مجالات طموحها الأساسية كالتعليم والديمقراطية، كما أنه، في الوقت نفسه، تعبير عن «قوة القوى الاجتماعية المحافظة التي كانت تخشى بفعل عمليات التحول الاجتماعي أن تفقد الكثير من امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية التقليدية والمحدثة» وهو «استمرارية لواقع الخضوع - خضوع المرأة - وسيادة الرجل»[23]. إن لغة الأرقام أكثر إفصاحاً عن الخسران الاقتصادي والانساني الناجم عن عزل المرأة الخليجية عن عملية الانتاج الاقتصادي والاجتماعي كما يترجم عن ذلك الجدول التالي:

---

(٢٠) موزة عبيد غباش، «أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الإمارات العربية المتحدة،» شؤون اجتماعية، العدد ١٨ (صيف ١٩٨٨)، ص ١٤٨.

(٢١) النجار، المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٢٢) غباش، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٢٣) النجار، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

جدول رقم (١ - ١)
قوة العمل في الخليج عام ١٩٨٧

القــــطر	القوة العاملة (بالألف)	قوة العمل الوافدة (نسبة مئوية)	مشاركة المرأة الخليجية في العمل (نسبة مئوية)
الامارات العربية المتحدة	٨١٨	٩١,٢	٢
البحرين	٢٠٢	٥٥	١٧
العربية السعودية	٤٩١٣	٧٢	—
عُمان	٤٧٨	٥٣,٧	٥
قطر	١٧٣	٨٣	٤,٣
الكويت	٦٧٠	٨١	٧

المصدر: التعاون (الرياض)، السنة ٤، العدد ١٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩).

إن «توطين» قوة العمل الذي يتحدثون عنه في الخليج الآن بصيغ اشتقاقية مبتكرة - التكويت والبحرنة والأمرنة والتقطير والتسعيد والتعمين - إن كان أمراً جاداً حقاً، فإن المرأة الخليجية تستطيع أن تكون مصدراً حيوياً ورافداً قوياً له وهي تستطيع ترجيح كفة الميزان لصالح المشروع لولا أن واقع الحال يفنّد هذا الاحتمال إذ تشير كل المؤشرات إلى عكس ذلك. فلقد كانت نسبة العمالة الوافدة في الامارات عام ١٩٨٥ (٨٥ بالمئة) من مجمل قوة العمل، فصارت عام ١٩٨٧ (٩١,٢ بالمئة). وفي قطر زادت العمالة الوافدة من (٨١ بالمئة) عام ١٩٨٥ إلى (٨٣ بالمئة) عام ١٩٨٧. وفي الكويت ارتفعت العمالة الوافدة من (٧٠ بالمئة) عام ١٩٨٥ إلى (٨١ بالمئة) عام ١٩٨٧. ان معنى هذه الزيادات - كما يقول أحد الباحثين في هذه الظاهرة - ان «الاعتماد على الوافدين سيستمر لفترة من الزمن قد تتعدى نصف قرن بدرجات متفاوتة في العدد والمستوى وميادين التخصص»[٢٤].

إن إعادة النظر في الموقف الايديولوجي من المرأة وعملها في الخليج لا تعتبر من المسؤوليات الأساسية للدولة وحسب بل هي - في حال تحققها - تشكل تعبيراً أصيلاً عن ممارسة الدولة بعض قواها السياسية والقانونية المهملة تعزيزاً لقدرتها على ممارسة السيادة. ولن تتأتى هذه الممارسة إلا من خلال ممارستين كبريين أخريين هما (١) اعادة

---

(٢٤) اسحق القطب، **خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي** (الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٤.

تصنيف فعاليات اجتماعية لمّا تزل تُعتبر اهتمامات ثانوية ورفعها إلى مرتبة الأولويات الوطنية أو القومية، ومن ثم تطعيمها بأغراض وطنية وجعلها ضمن صلاحيات الدولة (٢) إضفاء المصداقية الفعلية على شرعية السلطة المركزية وتركيزها باعتبارها الجهة الوحيدة القادرة على صنع مثل هذا القرار[٢٥]. إن اعادة تصنيف الفعاليات الاجتماعية سياسياً يوسّع أفق العمل الذي من خلاله تستطيع الدولة أن تكون فعالة بصورة شرعية، وأن تؤكد أولوية الأغراض الجماعية والمصالح المشتركة للأمة. كذلك يتوقع من الدولة في حال كهذه أن تباشر استراتيجيات «للدمج السياسي ترفع بها فئات من المواطنين المحرومين إلى مرتبة ذوي المركز القانوني المعترف به (Status Group) بدلاً من تركها ضمن فئات الأطراف (Perepherial) البعيدة عن ممارسة الحق السياسي والمجردة من الحقوق». في المجتمعات الخليجية تقف طبقة النساء في مقدمة جماعات الأطراف هذه التي يُصَرُّ على تجريدها من الحقوق أطول فترة ممكنة. إن دمج هذه الجماعات في الجسد السياسي للدولة يسبغ الشرعية على هيمنة الدولة على أفراد مجتمعها من جهة ويطبّع وضع فئات الأطراف هذه فيجذبها إلى المركز، وتكون الدولة بهذا قد نقلت هذه الجماعات إلى مركز المواطنة وأعادت تصنيف الفعاليات والوظائف المنوطة بها. إن مركز المواطنة (Citizenship Status) سيزيد من احتمالات مشاركة فئات جديدة في العمل الاجتماعي داخل المؤسسات الاجتماعية القائمة، وبهذا المنطق يمكن الارتقاء بطبقة النساء من «اناث محبطات إلى عضوات نشطات في النظام السياسي مطالبات بحقوق متكافئة أمام القضاء وبإمكانية التمتع بخدمات المؤسسات المركزية للدولة مثل التعليم وحقوق التصويت في الانتخابات ودخول سوق العمل. إن تمديد حقوق المواطنة إلى النساء لا يثبت فقط حقوقهن وواجباتهن ولكن في الوقت نفسه يعيّن مواقعهن داخل المؤسسات الاجتماعية وإشهار مركزهن الجديد كمواطنات كاملات المواطنة»[٢٦]. إن هذا المنطق ـ منطق الإقرار بالحقوق الطبيعية للناس هو الذي جعل كثيراً من «العمال الهدامين» يصبحون «مواطنين عاديين» كما جعل كثيراً من «الطلبة المشاغبين» يصبحون «قادة المستقبل»[٢٧]. إن الدولة الخليجية ملزمة بالإقرار بأن هناك قوى تاريخية تعمل لصالح نوال المرأة الخليجية حقوقها السياسية والاقتصادية والقانونية الكاملة، من هذه القوى ظفر المرأة بالمعرفة التقانية

---

(٢٥) Samuel P. Huntington, *Political Order and Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), p.89.

(٢٦) F. Ramirez and J. Weiss, «The Political Incorporation of Women....» in: John W. Meyer and Michael T. Hannan, eds., *National Development and the World System: Educational, Economic and Political Change, 1950-1970* (New York: University of Chicago Press, 1979), p.239.

(٢٧) I. Weinberg, «Students Politics and Political Systems,» *American Journal of Sociology,* no.75 (1969), pp.77-96.

انظر أيضاً: Thomas Humphrey Marshall, *Citizenship and Social Class and Other Essays* (New York: Doubleday, 1948).

والتحصيل العلمي العام، مما يجعل منها مشاركاً نشطاً في الصناعة والانتاج ويحتم مساواتها بالرجل في الحقوق والمثوبات المترتبة على الانجاز المتحقق من بذل الجهد ذاته. إن هذا الإحساس بالندّية مع الرجل سيوفر للنساء الخليجيات دوافع أعظم لاقتباس الخبرات التقانية والسعي إلى فرص عمل أفضل، الأمر الذي يعظّم شعورهن بالحرية.

- ٥ -

ليست قضية المرأة التحدي الوحيد الذي تواجهه الدولة الخليجية الحديثة، ولا هي مصدر الوهن الوحيد في خطط التنمية، بل إن التحدي الأكثر جدية يتمثل في ظاهرة ديمغرافية يكاد يتفرد بها المجتمع الخليجي، وهي تعاظم حجم الشريحة العُمَرية الشابة بإزاء الشرائح الأصغر والأكبر عمراً. ففي سنة ١٩٨٨، كانت نسبة الشريحة العمرية دون الخامسة عشرة تتراوح بين ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة من مجموع السكان، على حين أن الشريحة العمرية المنتجة (١٥ ـ ٦٤) كانت تتراوح بين ٥٤ ـ ٦٣ بالمئة من مجموع السكان، وعلى العموم، فإن التركيبة العمرية العامة لسكان الخليج في سنة ١٩٨٨ كانت على النحو التالي:

جدول رقم (١ ـ ٢)

التركيبة العمرية لسكان الخليج سنة ١٩٨٨
(نسبة مئوية)

القطـــر	أقل من ١٥ سنة	١٥ ـ ٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر
الامارات العربية المتحدة	٣٠	٦٨	٢
البحرين	٤٠	٥٨	٢
العربية السعودية	٤٣	٥٤	٣
عُمان	٤٤	٥٤	٢
قطر	٣٤	٦٣	٣
الكويت	٤٤	٥٣	٣

المصدر: عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي: حاضراً ومستقبلاً (نيويورك: صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٨)، ص ١٤٧.

إن ظاهرة تعاظم الشريحة الشابة في مجتمعات الخليج تجلب معها محاذير كثيرة، وما لم تبادر الدول الخليجية إلى استباق آثارها والاحتياط لهذه الآثار، فلا يستبعد أن

تكـون مقدمـة لزلازل اجتـماعية صعب التكهن بهـا. وأول هذه الـزلازل المحتملة هو الاغراء الذي قد تجده هـذه العناصر الفتيـة في العمل السيـاسي العنيف حلاً لأزمـاتها الاقتصـادية والاجتـماعية، ولن يكـون ذلك غـريباً عـلى طبائـع الأشياء؛ فنشر التعليم وتعميمه بين شباب المنطقـة، وهو أمـر تلتزم به كـل دول الخليج بـإخلاص، سيجلب معه زيادة في الوعي الاجتماعي والسياسي العامـين، وسيجعل من المشـاركة السيـاسية مطلباً مبرَّراً تماماً، وآنئذ يصبح الاحتجاج بعـدم أهلية الشبـاب ـ ذكوراً وإنـاثاً ـ لمثـل هذه المشاركة حجة صعبة التبرير. ولقد بدأ الخبراء الدوليون يوجهون الانتبـاه إلى هذه الحقيقة. فأحد هؤلاء الخبراء يلاحظ أنه «إذا أخذنا الفئات الأكثر نشاطاً من الناحية السيـاسية في دول الخليج العربية، أي الفئات بين ١٠ ـ ٣٤ سنة من العمر، فإن ٤٦ بـالمئة من مجمـوع السكان في كـل أقطار الخليـج كانت عـام ١٩٨٠ بين العـاشرة والرابعـة والثلاثـين. وبإسقـاط هـذه الحقيقـة الاحصائية عـلى الحقبة الممتـدة من الآن إلى سنة (٢٠٠٠)، فـإن نسبة هـذه الشريحة سـترتفع إلى ٤٨ بـالمئة كـان يقابلهـا في الولايـات المتحدة سنـة ١٩٨٠، ٤٣ بالمئـة من الشريحة العمـرية ذاتهـا وسوف تنخفض نسبـة الشريحة الأمـريكية إلى ٣٥ بـالمئـة عـام (٢٠٠٠)»[٢٨]. وفي دراسـة حـول الجيـل القادم في عُمان، يلاحظ ديل ايكلمان «ان توقعات الجيل الأصغر في عُـمان قد تصـاعدت كثيـراً بالالتزام القوي للسلطان قابوس بالتربية لعموم المواطنـين. وعلى الأقـل، فإن نصف سكـان عُمان هم دون الخـامسة عشرة وعـلى هذا يمكن اعتبـارهم العهـد الجـديـد في السـلطنـة»[٢٩]. ومـع اعـتراف ايكلمان بأن «المجالس البلديـة وصوراً أخـرى من أنشطة اللجـان أصبحت وسائـل هادئـة لإشراك المواطنين في ادارة شؤون الحكومة» و«إن المشاركة المسؤولة في هذه المجالس تبشر بتمهيد الطريق أمام المشاركة الأوسع والمستمرة من قبل المواطنين في العمليات الحكـومية» وعـلى الرغم من أنـه يوافق على أن النظام القبلي في عُمان ربمـا كان «بـديلاً حسنـاً عن الديمقـراطية في الـوقت الحاضر لأن القبيلة ممثلة لأفرادها ولها نصيب من القوة السـياسية والـدولة لا تصـادر هذا النصيب». عـلى الرغم من هذا كله، فإن ايكلمان ينبّه إلى أن «النمو المتزايد في إعداد الشـباب العماني وتوقعاته هـو أول ما يجب التفكير فيه عند وضـع احتمالات المستقبـل القريب في عُـمان خلال العقـدين القادمـين»، ثم يضيف ناصحاً «في سنة ١٩٦٠ كان الشبان العُمانيـون المتعلمون يصنّفـون أمنياً تحت اسم التهـديد الجديد. إن هذا النوع من التفكير لا مبرر له الآن، والشباب العُماني المتعلم يجب أن يُنظر إليه على أنه طاقة بناءة خلاقة تفتخر بها عُمان»[٣٠]. إن ما يقرره ايكلمان بالنسبة إلى شباب عُمان وتطلعاتـه السياسية ممكن التمديد إلى بقية الدول الخليجية.

---

(٢٨) R. Ramazani, «Socio-Political Change in the Gulf: A Climate for Terrorism,» in: Sindelar III and Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests,* p.136.

(٢٩) D.F. Eickelman, «Oman's Next Generation: Challenges and Prospects,» in: Sindelar III and Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests*, p.158.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

هناك بين المحللين الدوليين لشؤون المنطقة من يذهب خطوة أبعد وراء ما ذهب إليه ايكلمان ليفسر العلاقة بين شبابية المجتمعات الخليجية وبين القلق السياسي، فيلاحظ «ان أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في الخليج هو شبابية هذه المجتمعات (Societal Rejuvenation) أي عظم نسبة اعداد الشباب إلى بقية الفئات العمرية ومن دون هذه الأعداد الكبيرة من الشباب، كان الاحتمال أقوى بأن تكون مجتمعات الخليج أقل تجاوباً أو تعاطفاً مع الثورة الإسلامية في ايران عندما قامت عام ١٩٧٩. إن أحد أهم معالم الإرهاب في منطقة الخليج هو تورط العناصر الشابة في أعمال العنف السياسي. ففي الحادثة الإرهابية التي شهدتها الكويت عام ١٩٨٥ بالاعتداء على موكب الأمير الشيخ جابر الأحمد، وباستثناء ثلاثة أفراد لم تعرف أعمارهم، فإن الثمانية عشر الأخرين كانوا دون الثلاثين من العمر. أكثر من هذا، فإن من بين ٢١ شخصاً تمت إدانتهم كان عشرون منهم في العشرينيات من أعمارهم. وإذا كان حقاً أن شبابية المجتمع والتطرف يمضيان يداً بيد، فإن هذا الاتجاه سيسهم أكثر فأكثر في خلق مناخ العنف السياسي»[٣١].

إزاء هذه الحقائق الحياتية، تصبح الكيفية التي يتم بها التعامل مع الأجيال الجديدة في الخليج قضية بالغة التعقيد، ولعل أسوأ ما يمكن أن يعتريها هو التعامل مع هذه القوى الجديدة من موقع الشك وسوء الظن اللذين لا يمكن أن يفرزا إلا عداوة هذه الأجيال وتمردها. إن التربية قرينة الوعي. هذه حقيقة لا مهرب لدول الخليج من التسليم بها وتعلّم التعايش معها. إن أحد أقدم الاضرابات العمالية التي شهدها الخليج وقعت في عُمان في إدارة الجمارك أيام السلطان سعيد بن تيمور سنة ١٩٤٩، وقد حرّض عليه شبان عُمانيون كانوا قد عادوا لتوهم من العراق بعد إكمال تعليمهم هناك[٣٢]. ولذا فلا جدوى من محاولة الالتفاف على الوعي البازغ أو محاولة احتوائه، الأمر الذي لا يخفى على عيون الخبراء الفاحصة المتفحصة الذين يستوقفهم مثلاً «ان البنية الأكاديمية لجامعة السلطان قابوس في عُمان تفتقر إلى برامج العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، وهي علوم معتبرة من قبل أكثرية العلماء والأكاديميين في العالم عناصر تكوينية أساسية في التعليم العالي. ربما كانت نية المخططين الأكاديميين في عُمان - كما كان الحال في أواخر الدولة العثمانية وحركة الإصلاح فيها - هو توفير تدريب أساسي وغير مخالط بأفكار اجتماعية أجنبية وتأثيرات سياسية. إن التأكيد على الهندسة والعلوم الصحية هو موضع إشادة، ولكن من النافع التذكير بأن أكثر العناصر الجامعية المتطرفة في أكثر الأقطار الإسلامية كما هو الحال في مصر وتونس والمغرب والجزائر كانت تخرج من بين العناصر المدربة تقنياً ولم تكن تأتي من بين أولئك المدربين في العلوم الاجتماعية»[٣٣]. من حسن الطوالع أن هناك أساساً كافياً للتفاؤل بأن هذه المجابهة بين الجيل المتنوّر في الخليج والمؤسسة السياسية لن تحمل إلى نهاياتها القصوى وأن المرونة والتسامح سيفتحان باباً للتعايش بين القوى المتواجهة. لقد صرّح السلطان قابوس عقب انتهاء

---

(٣١) Ramazani, Ibid., pp.135-136.

(٣٢) Eickelman, Ibid., p.160.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط عام ١٩٨٥ «إننا لم نعد حساسين إزاء الاختلاف في الأفكار السياسية. في وقت من الأوقات كنا نظن أن اختلاف الآراء هو نهاية العالم. أما اليوم، فإننا مستعدون للاستماع لجميع الآراء والأفكار»[٣٤]. لا ريب أن تحولاً في موقف القيادات الخليجية كالتحول الذي أشار اليه السلطان قابوس يشجع على التفاؤل بأن ما يبدو أزمات اجتماعية يمكن تحويله إلى علاقات حضارية ايجابية لا تستطيع شعوب الخليج العربية دخول القرن القادم إلا بها لأن محاولة «شراء» الاستقرار السياسي «لا تؤسس ضمانة أكيدة» وإنما «الاستجابة المرنة من قبل النخب الحاكمة إلى التوقعات المتبدلة باستمرار هي الاستجابة الوحيدة التي يمكن أن توفر مثل هذا الضمان للاستقرار السياسي والاجتماعي»[٣٥].

- ٦ -

إن ما لا يجوز إغفاله في فورة التحولات الخليجية هو تغيُّر القواعد المادية للوضع الاجتماعي وما يصاحب هذا التغير من تبدُّل في العلاقات الاجتماعية وحتمية زوال أنماط من أصول التعامل القديمة وقيام روابط تنظيمية جديدة مستمدة من طبيعة التحولات الحادثة في القواعد المادية للمجتمع. إن هذا التناقض بين الموروث والمستجد من أنماط التعامل الاجتماعي تمثله «حرب المتغيرات» التي ما فتئت تدور على أرض الخليج منذ أخذت الفيوضات النفطية تكتسح من أمامها ركائز الحياة اللينة ومعالمها التي عرفها الخليجيون قبل النفط. هذه الحرب غير المنظورة أو غير المرغوب الاعتراف بها والتعامل معها من حيث هي العنصر التشكيلي للحياة الخليجية الجديدة التي لا يمكن الاستعصام من آثارها لا اقتصادياً ولا سياسياً ولا اجتماعياً ولا ثقافياً.

هناك ثلاثة متغيرات مستقلة (Independent Variables) بدأت تفعل فعلها في اعادة تشكيل السلوك الفردي والنمط الحياتي العام في الخليج هي:

أولاً: قيام المدن أو التمدين (Urbanization).

ثانياً: التصنيع (Industrialization).

ثالثاً: التربية (Education).

هذه المتغيرات الثلاثة تجد نفسها ـ ومن غير ما اختيار ـ في صراع حقيقي مع ثلاثة متغيرات أخرى نسميها متغيرات معتمدة (Dependent Variables) لأن طروء

---

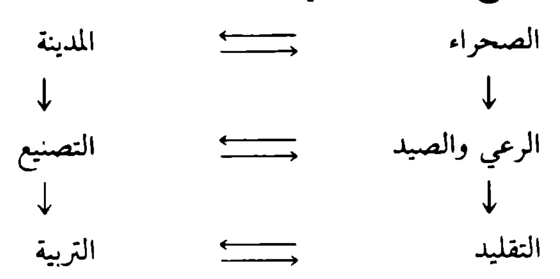
(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

التغير عليها ومصيرها كله مربوط بفعل المتغيرات الثلاثة الأولى فيها، تلك التي سميناها المتغيرات المستقلة لأن دخولها الوضعية الاجتماعية وتشكُّلها ليس مرهوناً ـ وإن يكن متأثّراً ـ بالمتغيرات المعتمدة ـ الرعي، الصحراء، والتقليد.

إن الغاية النهائية لحرب المتغيرات هذه ـ وهي أشد الحروب صمتاً وأكثرها فعلاً في الناس والأشياء، هي طرد المتغيرات المعتمدة وانفراد المتغيرات المستقلة بالساحة الاجتماعية.

ويمكننا أن نتخيل عملية التفاعل المتضاد بين المتغيرات الحضارية في مجتمعات الخليج على النحو التالي:



الصحراء، كانت أبداً سمحة ونظيفة في تعاملها مع أبنائها. سماحتها كانت تأتي من سعتها وترامي أقطارها. لقد علمّت هذه الصحراء الفرد العربي الحرية، والإباء على القيود، وعدم التهالك على اقتناء الأشياء وتخزينها ووضع عزته الفردية والاجتماعية فوق سائر الاعتبارات. وكانت نظافة الصحراء تتفرع من وضوح العلاقة بين أفراد القبيلة. رئيس القبيلة وأفرادها ـ رغم الفوارق الاقتصادية بينهم ـ يجمعهم إحساس واحد بالتكافل كمصدر ثابت للحماية الداخلية والخارجية. لقد كان في مقدور القبيلة أن تحافظ على هوية ثابتة لها ولأفرادها من خلال حفظ أنسابها وروابط قرباها. ثم كان هناك للصحراء خاصية مهمة أخرى هي هذه الحالة التنقلية التي تجد القبيلة نفسها فيها أبداً. إن القدرة الدائمة على الرحيل بحثاً عن مواطن أكثر أمناً وأطيب ماء وكلاءً هي نوع من الحرية الممارَسة.

عندما يستوطن هؤلاء الرحّل في المدن يوضع حد للكثير من معالم الحياة القبلية، ويختفي الكثير من قسماتها وما تعد به من الأمن والحماية النفسية والاجتماعية، ويتوزع الإنسان بين مغانم العيش في المدينة من خدمات ورخاء ورفاه ومتع وبين مغارم هذا العيش كالوحدانية والغربة والاستيحاش من الجدران الصادة البصر والمنغلقة عليه. العيش في مجتمع الغرباء هذا هو واحد من أكبر مصادر القلق الخفية في الخليج، القلق النفسي والقلق الثقافي سواء بسواء.

إن هاجساً من أكبر الهواجس المراودة باستمرار المواطن الخليجي الآن هو شعوره المتعاظم أنه يصبح أقلية في بلد. وهذا الشعور بـ «الأقلية» يستوي على المستويين المحلي والاقليمي، وهو ما ينفكّ يلحّ على شعور المحللين الاجتماعيين حتى يوشك أن يصبح معياراً مرجعياً في تفسير كل المشاكل الاجتماعية في المنطقة. ففي الكويت، مثلاً، يرى أحد هؤلاء المحللين أن عدد المهاجرين لم يتجاوز «عام ١٩٥٧ حوالى ٩٣ ألف نسمة تضاعف عددهم حوالى ٨ مرات خلال ٢٣ سنة ليصل إلى ٧٩٣ ألف نسمة عام ١٩٨٠ في نفس الوقت الذي كان السكان الكويتيون منذ كان عددهم عام ١٩٥٧ حوالى ١١٣ ألف نسمة كانت زيادتهم في نفس الفترة أقل من المهاجرين إذ تضاعفوا خمس مرات فأصبح عددهم عام ١٩٨٠ حوالى ٥٦٢ ألف نسمة»[٣٦]. و «هناك محافظتان يشكل فيهما السكان الكويتيون أقلية هما العاصمة وحولي. ففي محافظة العاصمة يشكل الكويتيون ٣٩ بالمئة من السكان وفي محافظة حولي يشكّل الكويتيون ٢٧ بالمئة من السكان علماً بأن هاتين المحافظتين هما أكبر المحافظات في الدولة»[٣٧].

لقد كان لهذا التوجس من تعاظم اعداد الوافدين نتائجه الإنسانية «فأحدث شعوراً لدى السكان بالمحافظة على شخصيتهم الاجتماعية، فأصبح هناك ما يسمى بالازدواجية (Dualism)، ويتضح ذلك بشكل كبير بالعزلة الاجتماعية بين الكويتيين والمهاجرين في المناطق السكنية والخدمات»[٣٨].

يمّدد محللون آخرون هواجس القلق من تكاثر الوافدين في الخليج إلى المنطقة كلها، ويتحدثون عن احتمال فقدان دول المنطقة «هويتها» لأن «النتائج المترتبة على اختلال التوازن بين المواطنين والوافدين من ناحية وبين الاختلاف في الخصائص السكانية مثل زيادة الذكور على الإناث وزيادة العزاب على المتزوجين وانخفاض المستوى التعليمي للوافدين قد يكون لها انعكاسات اجتماعية وسياسية وثقافية بعيدة المدى كأن تفقد الدولة هويتها ويزداد اتكالها على الآخرين في الانتاج»[٣٩].

ان ما يضاعف من قوة الاحساس بـ «الأقلية» وهواجسها ان مدن الخليج الحديثة مثل الكويت وجدة والرياض والعين وأبو ظبي ودبي ومسقط والبحرين هي مدن عملاقة، هي حواضر (Metropolis) يعيش فيها عشرات الألوف أو مئاتها وهي مراكز تجارية وصناعية ذات علاقات اجتماعية من نمط جديد في التعامل الإنساني وتقسيم العمل والمواصلات. ثم هي - وهذا هو الأهم - حواضر تنمو نمواً متفجراً في منطقة من مناطق العالم تعتبر - رغم ثرائها المالي الباذخ والسريع - منطقة نامية بمعايير النمو المتفق عليها دولياً مثل التربية والثقافة والعلاقات الاجتماعية وأصول المشاركة في

(٣٦) عبد الرسول الموسى، قضايا في التنمية (الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٣)، ص ٢٠.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٢١.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٣٩) القطب، خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي، ص ١٣٤.

الثروة القومية. وعلى الرغم مما تجلبه التحولات السريعة في المدن الخليجية من إغراءات بالاستراحة إلى مظاهر الرخاء الخارجية، فإن وراء هذه المظاهر إلقاحاً وحَملاً ومخاضاً بمشاكل يجب التنبه إليها واستباق الزمن إلى حلها إذا ما أريد السيطرة عليها. إن مشاكل حركة التمدين (Urbanization) السريع تكتسب درجة أعلى من الحدة في الأقطار النامية منها في الأقطار المتقدمة. إن هذه الحركة في الاقطار المتقدمة تعتبر سابقة شرطية (Antecedent) للمستوى المعاشي العالي وتابعة له، وإنها ـ لهذا ـ تعبير مباشر عن زيادة الوضوح في تقسيم العمل (Labour Division) وممهد قوي لمزيد من التقدم في تطور العمل والتخصص والتقانة والمهارات الانتاجية العالية. أما في الأقطار النامية، فإن قيام المدن لا يتميز بمثل هذه الخصائص حيث لا يمثل السكان وتعاظم تجمعاتهم إلا درجة ضئيلة من سيطرة الانسان على البيئة الطبيعية. إن حركة التمدين السريعة في المجتمعات النامية لا تمثل إلا انتقال العاطلين وأشباه العاطلين من الريف أو البادية إلى المدن أو من الأقاليم التي تعاني من الاضطرابات السياسية والقلق الاقتصادي[٤٠]. لقد حوت مدن الخليج كل هذه النوعيات من فيالق المقتلعين من جذورهم وامتُحنت بالأزمات التي جلبوها معهم، وبهذا يمكن القول إن هذه المدن هي أكثر تمدناً مما ينبغي، بمعنى أن حجم الوافدين إليها يفوق ما يأذن به تطورها الاقتصادي للوفاء بشروط الحفاظ على سلامة البيئة والتحكم في نموها.

وعلى الرغم من أن المدن الخليجية لا تعاني هجرة ريفية ـ بالمعنى الاصطلاحي لكلمة الريف ـ فإنها تواجه أفواجاً من سكان الصحراء الذين يفدون إليها بحثاً عن العطاء الاجتماعي أو المشاركة في النشاط السياسي السافر أو الخفي ـ للمدينة من جهة، ومن جهة أخرى هي مصبّ لا يتوقف لأنواع أخرى من البشر يدفع بهم إلى دول الخليج من البلدان العربية أو الآسيوية القلق السياسي أو الأزمات الاقتصادية أو الحاجة إلى اليد العاملة الرخيصة. ومن ههنا، فإن حركة التمدين السريع في الخليج تطرح المشكلة الأكبر، مشكلة إعالة سكان هذه المدن وتوفير الخدمات الحياتية المتنوعة لهم بالمقاييس الغربية الاستهلاكية، الأمر الذي أدّى بدوره إلى ازدياد أوضاع النازحين إليها تعقيداً، ذلك أن درجة التكاثر بين السكان في هذه المدن ـ هجرة أو ولادة ـ هي أعلى من نسبة الزيادة في حجم الخدمات المقدمة إليهم وفي نوعيتها.

إن هذا الحال المعقد يفرض على دول الخليج وضعاً اقتصادياً صعباً، الموازنة بين

---

(٤٠) انظر: Philip M. Hauser, «Industrialization and Society,» paper presented at: *Industrialization and Society* (Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1966).

انظر أيضاً: محمد جواد رضا، التربية والتبدل الاجتماعي في الكويت والخليج العربي (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٥)، ص ٢٥ ـ ٣٠.

نـوعـين من الاستثـمار هما الاستثـمار الاجتـماعي (Social Investment) والاستثـمار الانتـاجي (Productive Investment)، وتقـديم الأول عـلى الثـاني. المـدن الخليجيـة تتميز بأسس تطويرية غير مضمونة لعظم الاغراء بتخصيص الـوفورات المـالية النـادرة للأغراض الاجتماعية مثل مشاريع إسالـة الماء والمجـاري والسكن الحكومي. إن هـذا الاستثمار الاجتماعي ـ على الرغم من الحاجة الملحـة إليه ـ يقـع على حسـاب الاستثمار الانتاجي في المصانع ومولدات الطاقة الكهربائية وصناعة الأسمـدة والآلات الزراعيـة وما أشبه. لقد كان لهذا الانشغال بالاستثمار الاجتماعي إفراز سلبي آخـر. لقد أغـرى توفر اليد العاملة الـرخيصة الى تبني أسلوب الاستخـدام العمالي المكثف -Labour In) (tensive Technique بـدلاً من أسلوب استخـدام التقـانـة المكثفـة. وإذ حُمـل هــذا الإجراء إلى حدوده القصوى، فقد أثّر تأثيراً سلبياً في تـطوير الـطاقة الانتـاجية الكليـة للمجتمع وذلك بتعويق إدخال أساليب توفير العمل بالطرق التقانية Labour Saving) (Technological Developments. كذلك أثّر هذا الوضع تأثيراً سلبيـاً خفياً آخـر في تطور القدرة الفـردية المـواطنة عـلى خدمـة نفسها، فـزاد الاتكال عـلى الخدم فيـما كان يُفـترض في الناس أن يؤدوه لأنفسهم من خـدمات. لقـد كـانت هـذه الـظواهـر غـير المحسـوبة مـدعاة تعقيـدات بالغـة في خطط التـطوير الصنـاعي والتقـاني وسيـاسـات الاستخدام.

المدينة الخليجية الحديثـة لا تمثّل شكـلاً جديـداً من التنظيم الاقتصـادي والبيئة المـادية المتبـدلة وحسب، ولكنهـا أيضـاً نـظام اجتماعي مغـاير كليـاً لنـظام العـلاقـات الاجتـماعية في الصحـراء. عمليات التمـدين السريـع تـطرح المـدينـة الخليجيـة ليس وحسب كحقيقة اقتصاديـة ومادية مصطنعـة انسانيـاً، ولكنها تـطرحها أيضـاً كطريقـة جـديدة في العيش أيضـاً. في هذه البيئـة المصـطنعـة يكـون حجم السكـان وكثـافتهم وهجنتهم صوراً من صور التشكل الاجتماعي الجديد أو المورفولوجيا الاجتماعية المؤثـرة في طبيعة الاحتكاك أو التواصل الاجتماعي بين سكنتها ووتيرته وبالتالي تؤثر في عمليـة التـطبيع الاجتـماعي في هذه البيئـة الجديـدة. المدينـة الخليجية هي، إجمـالاً، نمط من التغير الثقافي غـير القابـل للتنبؤ ذو آثار بعيـدة الغور في البنـاء الاجتماعي والمؤسسـات الاجتـماعية بمـا في ذلك تـركيب الحكومـة ووظيفتهـا. ولـذا، فـإن الانتقـال من حيـاة الصحـراء أو من الأوطان الاصليـة ذات الأنماط السلوكيـة الجماعيـة المـوروثـة الثـابتـة ينطوي على احتكـاكات عـديدة، كـما ينطوي عـلى احتمال تكثيف المشـاكل الجـماعية والشخصيـة. إن السرعـة الفـائقـة في عمليـة التمـدين (Urbanization) تحمـل هـذه الاحتكاكات إلى نهايتها القصوى. في مجتمع الاحتكاكات الصامتة هذا غالبـاً مـا يصبح «التـماسـك» في نـظام العـلاقـات الاجتـماعيـة وظيفـة من وظـائف الاعتـماد المتبـادل (Interdependence) بـين النـاس بعضهـم عـلى بعض اعتـمادا متـولـدا عن زيـادة

التخصص وتوزيع العمل ولا يكون ـ كما كان في الوضع القبلي ـ ثمرة من ثمار حكم التقاليد للناس وشدهم بعضهم إلى بعض في رابطة داخلية متجانسة نسبياً ومنغلقة على نفسها. وتصبح المؤسسات الاجتماعية في الوضع المدني مقننة بدلاً من كونها سائبة. وفي الوقت ذاته، تصبح الوظائف القديمة لهذه المؤسسات عقبة في سبيل التحول الاجتماعي، ولكنها سرعان ما تتلاشى من الوجود لتظهر مكانها وتحل محلها ذرائعيات (Instrumentalities) جديدة لمواجهة الحالات التي ليس للناس عهد سابق بها. ولعل أكبر ما سيصدم مواطني الدول الخليجية أن الحكومة ستضطر إلى ممارسة تدخل متزايد في العلاقات العامة لتنظيمها أو حدّ الضار منها، كما أنها ستكتسب درجة لا عهد لمواطنيها بها من البيروقراطية والطبيعة اللاشخصية، وسيحسّ المواطن المخضرم في الوضع الجديد إحساساً عظيماً بالخيبة، وسيورثه هذا شعوراً قوياً بالحسرة على الأيام الخوالي يوم كان يستطيع أن يطرق باب الحاكم متى شاء وأن يسأله ما شاء وأن يعود منه بما يحب ويشتهي[41].

- ٧ -

في هذا المخاض الطويل من عملية التحول من العشيرة إلى الدولة، يتجسد «مأزق الدولة» في الخليج العربي بقضايا جوهرية ثلاث تُطرح على الصعيد الدولي والمحلي، ويتوقف الخروج منه، إلى حد كبير، على نوعية الإجابة التي ستعطى عن هذه الأسئلة الثلاثة:

١ ـ ماذا سيكون تأثير انتقال الشعلة من الجيل الأكبر سناً من شيوخ القبائل الى الجيل الأصغر المثقف ثقافة غربية، من تكنوقراط اليوم والغد؟

٢ ـ كيف سيحسم التوتر الذي لا مفر منه بين الرغبة في الحفاظ على التقاليد المتجذّرة في المجتمع وبين السير قدماً نحو النماء الاقتصادي والتحولات السياسية؟

٣ ـ ما هي الاعتبارات العملية التي يضعها حكام الخليج أمامهم لمواجهة حاجات التكيف للمؤثرات القادمة من الخارج أو النابعة من الداخل؟[42].

أياً كانت الإجابة الرسمية التي ستعطى عن هذه الأسئلة، وأياً كانت الفذلكات أو التبريرات التي ستقدم لهذه الأجوبة، فإن التعامل الواقعي الوحيد مع هذه الأسئلة

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٤٢) Sindelar III and Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests*, pp.154-155.

لا يتمثل إلا في الاستماع إلى صوت الوعي الجديد الذي صنعته الدول الخليجية بيدها وتقع عليها الآن مهمة تعلّم التعايش معه. في التعامل مع هذا الصوت الجديد، الماضي لا يعني أكثر من نَسَب، وهو أفقر ما يكون اقتداراً على تقديم الحلول لأزمات الواقع، وأية محاولة لطرح الماضي مرجعاً لحلول إشكالات الحاضر، لن تعني عند هذا الوعي الجديد إلا «بحثاً بين القبور والأجداث» يحاول المجتمع أن «يثبت به أصالته تحت ستار مقولة التمسك بالتراث»، ولن تكون هذه المحاولة إلا اختباء «بين شواهد قبور الماضي باسم المحافظة على تراث الأجداد وإحيائه، ولن يكون هناك تعليل منطقي لذلك الهروب سوى قوة التحدي الذي يفرضه الواقع الآني بمعطياته الحضارية والتي عجز المجتمع عن الاستجابة لها والصمود أمامها. فالمجتمع لا يزال يعيش حاضره وهو في حالة اغتراب حضاري عنه نتيجة للهزة التي أحدثتها الطفرة البترولية التي شملت كافة أبنيته الاجتماعية ولا زالت الفجوة كبيرة بينه وبين الامكانات الهائلة التي تحملها المرحلة البترولية الآن»[43]. وإذا كان الجدار الأيل إلى السقوط ليس ملاذاً من الأعاصير، فإن المجتمع الخليجي إذا كان قد «عجز عن التفاعل مع حاضره والافادة من إمكاناته ليثبت أصالته فهل سيكون اجتراره لماضيه أكثر قدرة على اثبات هذه الأصالة؟ ليس عيباً أن نتمسك بتراثنا ونفخر به، ولكن العيب يكون عندما يتم ذلك على حساب حاضرنا وواقعنا الذي يفرض علينا تحدياً حضارياً نهرب منه لنختبىء بين قبور زمن ولّى واندثر ولنبحث هناك عن أصالة موهومة باسم إحياء تراث الأجداد»[44]. إن هذا التمرد على إحلال الماضي محل الحاضر والمستقبل ـ ايديولوجياً على الأقل ـ ليس جديداً على أهل الخليج. في وقت مبكر من هذا القرن روت السيدة زهرة ديكسون فيرث الواقعة المثيرة التالية. قالت السيدة ديكسون: «أذكر أني تطرقت في حديثي أثناء زيارتي لصديقة لي إلى الصور التي التقطتها لبعض البيوت القديمة في المدينة، وكم كانت دهشتي بالغة عندما شعرت بتململ صديقتي من اهتمامي بالكويت القديمة وسألتني عن السبب الذي يدفعني لهدر وقتي سدى بالاهتمام بالأشياء القديمة بينما تزخر الحياة في الكويت بالأشياء الحديثة الرائعة والجديرة بالاهتمام. وعندئذ أخذت أوضح لها أن بعض الأبنية القديمة الفخمة غدت على وشك الزوال وأن من الأهمية بمكان الاحتفاظ ببعض الذكريات عنها قبل أن تصبح في خبر كان. وقد علّقت فتاة في السادسة عشرة من عمرها ذات ثقافة عالية على شروحي هذه قائلة بحرارة: «ألا دعيها تزول من الوجود، فمن الذي يريد بقاءها، فالكويت الجديدة وليست الكويت القديمة هي التي تستحق تقديرنا واعتبارنا»»[45].

سيكون أمراً محزناً حقاً إذا تحوّل الجدل في طبيعة إشكالات الحاضر الخليجي إلى معركة بين التراثيين والرافضين دعواتهم أو ادعاءاتهم.

إن دول الخليج العربية هي بيئات مثالية ـ من المنظور الفلسفي ـ لتمكين

---

(٤٣) محمد سعود القضيبي، «الذات الهاربة،» **الوطن** (الكويت)، ١٩/٨/١٩٨٩.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) زهرة ديكسون فيرث، **الكويت كانت منزلي**، الترجمة العربية (الكويت: دار الكاتب العربي، [د.ت.])، ص ١٠٩.

مواطنيها والمقيمين على أرضها أن يحققوا لأنفسهم حياة قانونية حقيقية وصيغة انسانية للحياة الاجتماعية. لقد كان أفلاطون يؤكد أنه في الدولة الصغيرة، وحسب، يستطيع الإنسان الطيب أن يعيش في علاقة حميمة مع زملائه المواطنين وأن يتوحد معهم لأن حكومة المدينة تمثل رابطة إنسانية مختلفة عن كل النظم الأخرى. النظم الأصغر مثل العائلة هي أصغر من أن تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتي. والنظم الكبرى مثل امبراطوريات الشرق القديمة والامبراطورية الرومانية فيما بعد هي أكبر من أن تعنى بحاجات الفرد للتواصل الاجتماعي. حكومة المدينة وحدها هي كبيرة بما فيه الكفاية وهي صغيرة بما فيه الكفاية لتمكين الفرد من تحقيق ذاته من خلال التفاعل مع أفراد مجتمعه الآخرين[٤٦].

ان دول الخليج العربية هي أقرب ما تكون صورة من مدينة أفلاطون المثالية، وهي مؤهلة تماماً لأن تكون النموذج السياسي المبتغى في المنطقة شريطة أن تعبر بنجاح البرزخ الوعر من القبيلة إلى «الدولة». إن هذا العبور، لكي ينجز بالنجاح الذي يراد له لا بد أن يعتبر طريق المستقبل الذي ستسير فيه مجتمعات الخليج عن وعي وحرية اختيار. ولكي يتحقق هذا المطلب ـ خصوصاً إذا أريد تجنيب المنطقة هزات اجتماعية كبيرة ـ لا بد من تسريع عملية التحديث في هذه المجتمعات. إن دول الخليج قد تجاوزت خط اللاعودة في مسيرة التحديث مهما كانت المآخذ على هذه المسيرة، ذلك أن قيم التحديث أصبحت فاعلة في مجتمعات هذه الدول فعلاً يمنع من عودتها إلى الأوضاع البطركية أو القبلية القديمة. وكما يقول غونار ميردال، فإن بعض هذه الدول ربما لم تنجح أبداً في أن تصبح دولاً حديثة، ولكنها ـ بأية حال ـ لا تستطيع الرجوع أبداً إلى أوضاعها الاجتماعية أو السياسية التقليدية. إن الدولة التي تتقدم نحو الحداثة ـ مهما كان تقدمها متواضعاً ـ هي دولة قد أدارت ظهرها ـ بلا عودة ـ للخيارات الأوليغاركية التقليدية[٤٧].

---

(٤٦) Watkins, «The State,» vol.15, pp.144-145.

(٤٧) Gunnar Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry in the Poverty of Nations,* 3 vols. (New York: Pantheon; Twentieth Century Fund, 1968), vol.1, p.56.

الفصل الثاني

الخليج : أرضُ الصِّراع الدولي

أزمات السيادة والنفط

«ظل الدور الذي يلعبه النفط قاصراً على كونه مصدراً تمويلياً دون أن يتفاعل مع نمط الحياة الذي عاشته الكويت من قبل حيث لم يؤدِ إلى النتائج التي يمكن أن تترتب على نقل المجتمع إلى مرحلة الدولة الحديثة...».

الدكتور عبد الهادي العوضي
وزارة التخطيط، الكويت

- ١ -

عندما تخرج الأقاليم من حساب المسلّمات إلى تخمينات اللاتنبؤ يتبدل معيار التعامل معها. ولا يرجع هذا التعامل المتبدل إلى حيوية الشعوب ووعيها لموقعها من حركة التاريخ وحسب، بل إن تغير الظروف الدولية يعلي أو يدني من قيمة الأقاليم ودورها في تشكيل حدوثات التاريخ. وهنا تبرز - أو لا تبرز - عبقرية استباق تلكم الحدوثات لتثميرها أو استثمارها من أجل مصالح تلك الشعوب التي يمسها فعل التاريخ في هذا الاقليم أو ذاك.

لم يكن الخليج العربي في يوم من الأيام خارج حسابات المخططين الدوليين لأمرين خطيرين هما (١) موقعه الاستراتيجي الحساس و (٢) ثروته النفطية التي قضى منطق الأشياء أن تكون وقود الحيوية والديمومة لاقتصادات العالم الصناعي وما يتعلق بها من وجوه الحياة العامة. لقد شخّص هذه الخطورة وشهد عليها الصراع الشديد بين القوى الاستعمارية على حيازة السيطرة في هذه البقعة من العالم حتى استقرت السيطرة لبريطانيا العظمى. فلما رحلت الجيوش البريطانية عن شرق البحر الأبيض

المتوسط في مطالع السبعينيات وقامت على إثر رحيلها في الخليج دول عربية مستقلة تربطها ببريطانيا علاقات تاريخية كان هناك انطباع عام ـ لدى العالم الغربي على الأقل ـ أن الخليج منطقة مضمونة لمصالح الغرب وايديولوجيته، وأن القلق على هذه المصالح والايديولوجيا يجب أن يرصد في أوروبا الغربية أو اليابان أو جنوب شرق آسيا. فحتى السبعينيات كانت سياسة الولايات المتحدة الامريكية، مثلاً، تقوم على مبدأ التعاون المتبادل بينها وبين أوروبا الغربية من جهة، وبينها وبين الشرق الأقصى من جهة أخرى. الأمريكيون ينظرون إلى الشرق الأوسط كمنطقة شبه محايدة مغلقة أمام القوة السوفياتية بحزام حافظ متواصل الحلقات من تركيا وايران وباكستان مع أفغانستان محايدة كدولة عازلة بين الاتحاد السوفياتي ومياه الخليج. غير أن انهيار ايران الامبراطورية من جهة، ودخول الاتحاد السوفياتي أفغانستان المسبوق بتغلغل النفوذ العسكري الروسي في كل من أثيوبيا واليمن الديمقراطية ـ كل هذا خلق «مشكله أمنية» ملحة لأمريكا في منطقة الخليج، وعجّل بدفعها إلى الإقرار بأهمية الخليج الاستراتيجية المتقدمة للأمن الأمريكي، مما أسرع بدوره بالولايات المتحدة إلى «رفع» أهمية الخليج إلى صعيد أهمية كل من أوروبا الغربية والشرق الأقصى واستبدال نظريتها الأمنية القديمة ـ نظرية التعاون المتبادل الثلاثي الأبعاد بينها وبين كل من أوروبا الغربية والشرق الأقصى بنظرية دفاعية تبادلية رباعية الأبعاد بينها وبين أوروبا الغربية والشرق الأقصى ومنطقة الخليج[1]. وكما يقول بريجنسكي، فإن رفع أهمية منطقة الخليج إلى مستوى أهمية كل من أوروبا الغربية والشرق الأقصى كان من حيث الواقع «ثورة استراتيجية في الوضع الدولي لأمريكا»[2].

لم يكن وعي أمريكا المتأخر أهمية الخليج الاستراتيجية محض مثالية سياسية، فعبر التاريخ كله كان الخليج ـ كما هو الآن ـ نقطة عبور حيوية بين غرب العالم وشرقه. وكما كان البلقان في السابق، فإن الخليج يقع استراتيجياً قرب طرق التجارة العالمية وخطوط الملاحة الدولية، ومثل المستعمرات الأمريكية[3]، هو غني بمصادر الثروة الطبيعية المهمة للنظم الاقتصادية العالمية في الشرق والغرب. ومثل البحر الأبيض المتوسط، هو وسيلة لاتصال القارات وهو الطريق التي يجب أن يمر الغزاة عبرها. وإذا تراءى لبعض الغربيين ـ توهماً ـ أن الخليج يقع في أطراف الحدوثات

---

(١) للتوسع في معرفة التغير الذي طرأ على النظرية الأمنية العالمية للولايات المتحدة الامريكية، انظر:
Zbigniew K. Brzezinski, «After the Carter Doctrine: Geostrategic Stakes and Turbulent Cross-currents in the Gulf,» in: H. Richard Sindelar III and J.E. Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests* (Washington, D.C.: Middle East Institute; London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1988). pp.1-9.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الاشارة هنا إلى الولايات المتحدة الامريكية قبل الاستقلال عن بريطانيا عام ١٧٧٤.

التاريخية المعاصرة، فإن الأمر ليس كذلك قطعاً بالنسبة إلى ما يتعلق بالاقتصاد العالمي.

إن مصادر النفط الخليجية حيوية لصناعات أكثر بلدان الغرب واقتصاداتها، كما أن مياه الخليج ومنافذه تشكّل طريقاً بحرية كبرى، ليس فقط لنقل هذا النفط ولكن لإيصال الشحنات التجارية الضخمة إلى البلدان المطلة عليه أيضاً. إن استثمارات كثير من الخليجيين أموالهم في الغرب قد ساعد على ازدهار الأقطار الغربية، وكذلك فعل الكثير من الشركات الغربية التي جازفت بأموالها وممتلكاتها في مشاريع التنمية في الدول الخليجية[٤].

إن مساحة دول الخليج تزيد كثيراً على مساحة أوروبا الغربية كلها، على حين أن سكانه لا يزيدون على ١٨ ـ ١٩ مليوناً، وهو من هذه الناحية ممكن المقارنة بكندا في النصف الشمالي من العالم. وتحوي أقطار الخليج ما يقارب ثلثي الاحتياطي الثابت من النفط الخام في العالم وهي تصدر ربع النفط المتداول عالمياً في الوقت الحاضر. في عام ١٩٨٦ جاء ٣٠ بالمئة من نفط أوروبا من منطقة الخليج، كما أن ٦٠ بالمئة من نفط اليابان جاء من هذه المنطقة في ذلك العام، كذلك فإن ٥٠ بالمئة من مجمل النفط المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية يأتي من الخليج[٥]. وفي تخمين آخر «يتربع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ٤٣ بالمئة من احتياطي النفط في العالم، والسعودية وحدها تسيطر على ٢٥ بالمئة من هذا الاحتياطي، في حين أن الولايات المتحدة لا تملك إلا ٤,٠ بالمئة من احتياطي النفط في العالم»[٦]. إن القسم الأعظم من صادرات النفط الخليجية لا بد أن يمر من خلال الممرات الضيقة والمعرضة للخطر دائماً في منطقة مضيق هرمز، ومن مصلحة الغرب الحيوية أن يظل خط الملاحة في هذه المضايق مفتوحاً. و«في حالة وقوع مجابهة واسعة في أوروبا أو غيرها، فإن شحنات النفط القادمة من المنطقة ستكون عامل حسم في انتصار القوات الغربية أو هزيمتها بسبب وجود الوقود الذي يحرك ماكنة الحرب. إن هذا الاعتماد على المنطقة سيزداد مستقبلاً ومن المقرر الآن أنه في عام ١٩٩٥ سيستورد الغرب ما بين ٣٠ ـ ٤٥ بالمئة من نفطه من دول الخليج»[٧].

لقد تلاقت كل هذه العوامل على تنبيه القوى الكبرى ـ فجأة ـ إلى الأهمية الاستثنائية التي صار الخليج يتمتع بها في معترك التيارات السياسية الدولية، وغدت الأصوات تتعالى بأن «التنافس طويل الأمد على الخليج بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

---

(٤) Sindelar III and Peterson, eds., Ibid., p.xv.

(٥) Brzezinski, Ibid., p.2.

(٦) Joseph C. Story, «Gulf Oil Policies in the 1980's,» in: Sindelar III and Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests,* p.122.

(٧) Brzezinski, Ibid., p.2.

السوفياتي سيستمر لحقب طويلة وربما لأجيال كثيرة قادمة»[٨]. وفي سنة ١٩٨٨ صاغ بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة في رئاسة جيمي كارتر، المصالح الأمريكية في الخليج في خمسة أمور رئيسة:

١ ـ تعزيز الموقف المعادي للشيوعية في الأقطار الرئيسية في المنطقة بصورة خاصة في ايران وباكستان والتعاون مع الصين لتحسين أمن باكستان.

٢ ـ زيادة قدرة الولايات المتحدة على الرد العسكري السريع إذا فكر السوفيات في الهجوم على المنطقة.

٣ ـ الإبقاء على القضية الأفغانية حية، وذلك بالاستمرار في مساعدة المقاومة الافغانية، وفي الوقت نفسه سبر استعداد الاتحاد السوفياتي ورغبته للعودة بأفغانستان إلى الحياد الأصيل وحق تقرير المصير.

٤ ـ اشراك الهند ـ على مستوى الجهود الدبلوماسية في الأقل ـ لحسم المشكلة الأفغانية وتنمية علاقات هندية ـ باكستانية أقل توتراً.

٥ ـ المساعدة في تنشيط وعي سياسي متميز بين المسلمين السوفيات كرادع ضد احتواء مزيد من الشعوب الإسلامية في التأثير السوفياتي[٩]. كذلك تبلورت المصالح السوفياتية ضد المصالح الأمريكية في الخليج في أمور أربعة معلنة هي:

- تقليص النفوذ الغربي في الخليج.
- تمديد النفوذ السوفياتي في الخليج.
- الحصول على تسهيلات للانتفاع ببعض نفط الخليج.
- ضمان مصالح الاتحاد السوفياتي في الخليج[١٠].

لقد كان من تمام منطق الأشياء ألّا يتوقف الأمر عند إعلان المصالح، بل أن تبادر كل من هاتين القوتين إلى إسناد مصالحها المعلنة بالإجراءات الكفيلة ـ عندما تقضي الظروف ـ بضمان تلك المصالح. من هنا ولد ما عرف بـ «مبدأ كارتر لمنطقة الخليج». يقوم مبدأ كارتر ـ كما يقول أحد مهندسيه الرئيسيين بريجنسكي ـ على أربعة اعتبارات أساسية:

١ ـ أياً كانت القرارات المتخذة بشأن أفغانستان أو غيرها، فإن الولايات المتحدة ـ

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٠) R.F. Pajak, «Soviet Designs and Dilemmas in the Gulf Region,» in: Sindelar III and Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests*, p.61.

في استجابتها للأحداث ـ يجب أن تُظهر ثباتاً لا تزعزع فيه واحساساً بالقوة والالتزام نحو المنطقة.

٢ ـ تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية ـ في محاولتها حماية المنطقة ـ إلى إطار من نوع معيّن تستطيع من خلاله وبواسطته أن تحلل الأزمات الطارئة في المنطقة وأن تستجيب لها سواء كانت تلك الأزمات موجهة من السوفيات أو ناجمة عن مجتمعات الخليج نفسها.

٣ ـ ان هذه الصرامة تحتاج في المقابل أن تسند بجهود مشتركة منسقة لتعزيز القدرات العسكرية الأمريكية من جهة وتقليص زمن الاستجابة للطوارىء من جهة أخرى.

٤ ـ من المنظور العالمي الأوسع، هذا الموقف يحتاج أو يفترض تجديد الاستراتيجية الكلية للولايات المتحدة الأمريكية وإعادة بناء قوّتها العالمية[١١].

في ١٩٨٠/١/٢٣ قال الرئيس كارتر ـ في رسالته السنوية عن حالة الاتحاد ـ طارحاً وشارحاً مبدأه الجديد: «ليكن موقفنا واضحاً وضوحاً مطلقاً أن أية محاولة من قبل أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سوف تعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وأن أي اعتداء من هذا القبيل سيُردُّ عليه بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية»[١٢].

لقد كشفت الصيغ اللغوية التي استعملها الرئيس كارتر عن الأهمية القصوى التي صارت الولايات المتحدة توليها منطقة الخليج، ووعي حيوية هذه المنطقة لمصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي وعياً متشدداً. وعلى الرغم من أن مبدأ كارتر جاء في أعقاب اعلانين أمريكيين مشهورين كان لهما أثرهما العظيم في السياسة الدولية: «مبدأ مونرو» الرامي إلى عزل أمريكا اللاتينية عن المطامع الأوروبية، ومبدأ ترومان (١٩٤٨) المتعلق بضمان استقلال اليونان وتركيا ووحدة أراضيها ضد أي غزو روسي محتمل، فإن مبدأ كارتر شدد بصورة غير مسبوقة على استعمال القوة العسكرية في الخليج أمام أية محاولة روسية للتغلغل فيه. لقد أصبحت الولايات المتحدة ـ بموجب مبدأ كارتر ـ ملزمة «أن تتدخل بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر للحفاظ على استمرار تدفّق النفط الخليجي إلى الأسواق العالمية وأنها لذلك أنفقت مليارات الدولارات على القيادة المركزية (Centcome) منذ حزيران/ يونيو ١٩٨٣. إن سياسة الولايات المتحدة منفّرة للمواطنين الخليجيين المستنيرين الذين يرون فيها قوة للتدخل في الشؤون

---

(١١) Brzezinski, Ibid., p.5.

(١٢) المصدر نفسه.

الـداخلية للمنـطقة. هـذا الإحساس بـالنفور هـو الذي يفسر إصرار الخليجيـين عـلى وجوب بقاء القوات الأمريكيـة في «الأفق البعيد» من الميـاه الخليجية، وعـلى المطالبـة بتضييق أو تحديد الحضور العسكري الأمريكي في الخليج، وعلى وجوب الامتنـاع عن اعطاء أية قواعد أو تسهيلات للقوات الأمريكية لتخزين معداتها في الخليج(١٣). ويفسر بريجنسكي تعاظم أهمية الخليج في السياسة الخـارجية الأمـريكية بـ «انحسـارين تجرعتهـا الـولايات المتحـدة الأمريكيـة على مضض: (١) سقـوط الشاه وخسـارة موقعهـا في ايـران (٢) الغـزو السـوفياتي لأفغانستان واقتراب الاتحاد السـوفياتي من المياه الدافئة». وعلى اثر هاتين الغصتين فقـد أعادت الولايات المتحدة تقويم الموقف من جديد محددة لنفسها ثلاثة اهتمامات رئيسيـة في الخليج:

الاهتـمام الأول: والأهم هو النفط مـع كل مضـاعفاتـه العسكريـة والسيـاسيـة والاقتصادية.

الاهتمام الثاني: التهيؤ لمواجهة الـطموحـات الروسيـة التاريخيـة في الوصـول إلى موانىء المياه الدافئة المشفوعة بالحضور السوفياتي القوي في الخليج.

الاهتمام الثالث: القلق على مصير الأنظمة العـربية المعتـدلة من أن تعصف بهـا الهيجانات السياسية الاقليمية، وبهذا يتضـاءل نفوذ الـولايات المتحـدة وحضورهـا كما حصل في ايران بعـد صعود الخميني إلى السلطة، الأمـر الذي يـزيد بـدوره من فرص المغامرة أمام الروس على حساب المصالح الأمريكية(١٤).

لقد استثار مبدأ كارتر رد فعل من نوعه تمثّل في ما عُـرف بعدئـذ بمبدأ بـريجنيف للخليج وهو يقوم على الدعوة إلى:

- الاحترام الدولي لسيادة المنطقة.
- السيادة الاقليمية على مصادر الثروة الطبيعية لدول المنطقة.
- عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في الخليج(١٥).

على أن الأحداث في منطقة الخليج تداعت، بفعل الحرب العراقية ـ الايـرانية، تداعياً متسـارعاً جعـل الاهتمام الثـاني للولايات المتحـدة «التهيؤ لمواجهـة الطمـوحات

---

(١٣) R. Ramazani, «Socio-Political Change in the Gulf: A Climate for Terrorism,» in: Sindelar III and Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests,* p.143.

(١٤) Brzezinski, Ibid., p.1.

(١٥) J.D. Anthony, «The Gulf Cooperation Council: A New Framework for Policy Coordination,» in: Sindelar III and Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests,*. p.41.

الروسية التاريخية في الوصول إلى المياه الدافئة» يقفز إلى مقدمة الأولويات الاستراتيجية الأمريكية. ففي صيف ١٩٨٧ ـ وتأثراً بمبادرة الاتحاد السوفياتي تأجير الكويت ثلاثاً من ناقلات النفط الروسية ـ استخلص كبار المسؤولين الأمريكيين «ان المصالح الأمريكية في الخليج أصبحت في وضع حرج وخطير. وتنبأ سكرتير مجلس الأمن القومي الأمريكي فرانك كارلوجي وزير الدفاع في ما بعد ـ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٦ ـ بأنه إذا لم تتحرك الولايات المتحدة بسرعة فإن ـ الحلفاء ـ سيواجهون بخطر الاختيار بين أن يركعوا للاستفزاز الإيراني أو قبول عروض الحماية من الاتحاد السوفياتي. وفي اليوم نفسه، وإشارة إلى حماية ناقلات النفط الكويتية حذر الرئيس ريغان قائلاً «باختصار إذا لم نقم نحن بهذه المهمة فإن السوفيات سيقومون بها»(١٦).

ويلاحظ الخبراء الدوليون أن ما بدر من الرئيس ريغان ومستشاره للأمن القومي فرانك كارلوجي كان يعني أن الولايات المتحدة كانت قد عقدت العزم على أن تتخذ فوراً أياً من الإجراءات التالية أو كلها إذا قضت الضرورة:

- ردع التدخل السوفياتي بالقوة.
- التدخل في الاحتمال البعيد إذا حاولت ايران منع تصدير النفط من الخليج.
- حماية السعودية والكويت أو الدول الخليجية الأخرى إذا حاولت إيران الاعتداء عليها.

- تعهّد الرئيس ريغان بأنه لن يسمح بأن تصبح السعودية إيران أخرى ملمّحاً إلى أن الولايات المتحدة سوف تخمد أية حركة إسلامية أصولية هناك(١٧).

لقد أعطت هذه التطورات مصداقية واقعية لمبدأ كارتر حول الخليج وراح المحبذون له يعيدون طرحه على أنه «رؤية متزنة بين القوة المحتاج إليها وبين الرغبة في مساعدة المنطقة على تحقيق الهدوء من دون اللجوء بالضرورة إلى القوة العسكرية. وقد نجح هذا المبدأ في التجريب أكثر من مرة منذ إعلانه وتجاوز كثيراً من التحديات التي واجهته بما في ذلك الفعاليات السوفياتية في المنطقة، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، واشتعال حرب الناقلات، واشتداد القلق حول احتمال قيام إيران بغلق مضيق هرمز والتطورات التي نجمت عن رفع العلم الأمريكي على ناقلات النفط الكويتية»(١٨). بقول آخر، إن مبدأ كارتر أثبت جدواه في جعل الكلمة الاستراتيجية الأمريكية هي العليا في الخليج بإزاء التطلعات السوفياتية فيه. على أن مبدأ كارتر لم يكن مصمماً لعدم إشراك دول الخليج العربية في مسؤوليات الدفاع عن

---

(١٦) B. Rubin, «Drowning in the Gulf,» *Foreign Policy* (Washington), no.69 (Winter 1987), p.123.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) Sindelar III and Peterson, eds., Ibid., pp.xv-111.

المنطقة وتكاليفه المالية. وكان الرئيس كارتر صريحاً في الإعلان عن رغبة الولايات المتحدة في قيام هذه الشراكة فقال في خطاب «حالة الاتحاد» (State of The Union)، المشار إليه «إننا مستعدون للعمل مع أقطار أخرى في المنطقة للمشاركة في خطة تعاون أمني تقوم على احترام القيم والاعتقادات السياسية المختلفة، ولكنها مع هذا تعزز استقلال ورفاهية وأمن الجميع»[١٩]. ولم تنتظر الولايات المتحدة طويلاً للشروع في العمل من أجل تحقيق هذه الشراكة، فجاءت الخطوة الثانية وهي محاولة إنشاء «إطار للأمن الاقليمي» في منطقة جنوب غرب آسيا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه أن تعطي سياستها العامة مصداقية إضافية. ولم تكن الفكرة تعني إقامة حلف رسمي، بل إقامة تجمّع دفاعي أقل وضوحاً من الحلف موجه إلى وضع ترتيبات تعاونية مع دول المنطقة المختلفة. بهذه الطريقة كانت ستتخذ خطوات واضحة لتعزيز التزامات الولايات المتحدة نحو المنطقة من دون الاندفاع المتهور والمتجاهل الحساسيات السياسية في دول صغيرة معرضة للخطر مثل دول الخليج. وفي «سنة ١٩٨٠، كان الاتفاق قد تم فعلاً بين الولايات المتحدة وبضع دول من دون المنطقة على تصعيد صيغ من التعاون العسكري بما في ذلك المناورات العسكرية المشتركة والحصول على تسهيلات إسنادية للولايات المتحدة في رأس بناس (مصر) وبربرا (الصومال) وممباسا (كينيا) وجزيرة المصيرة (عُمان)؛ وكذلك تم تعزيز قدرات الانذار المبكر من خلال برنامج الأواكس المشترك بين الأميركان والسعوديين كما أن مساقات أخرى من مساقات التعاون العسكري بما في ذلك المبيعات العسكرية كانت قد نوقشت مع «ولي العهد يومئذ» الملك فهد بن عبد العزيز وقادة سعوديين آخرين. كذلك جرى التفاوض مع العُمانيين على تقديم تسهيلات إلى الولايات المتحدة باستعمال القواعد العسكرية العُمانية[٢٠].

لقد فجرت محاولة إنشاء هذا الاطار للأمن الاقليمي خلافات جوهرية داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبخاصة بين العربية السعودية والكويت وعُمان. كان الموقف العام السائد داخل المجلس هو أن «حكام الخليج لا يرغبون أن يروا منطقتهم مسرحاً للمواجهة بين القوتين العظميين وأقلّ من ذلك أن تكون ميدان معركة بينهما. ونظراً لعجزها عن حماية نفسها ضد أي من هاتين القوتين فقد كان على دول مجلس التعاون أن تضمن عدم توفر أي عذر لأي من الدولتين الكبريين للتدخل فعلياً في الخليج»[٢١]. من جهة أخرى، كان إعلان السياسة الأمنية للمجلس يقوم على رؤية تكافلية ـ داخلياً، وحيادياً ـ خارجياً، لصيانة أمن الخليج وحماية استقلاله. وقد تجسدت هذه الرؤية في مبادىء معلنة خمسة:

١ ـ إن مجلس التعاون الخليجي أُسس ـ وهو يقوم الآن ـ ليس كتكتل عسكري

---

(١٩) Brzezinski, «After the Carter Doctrine: Geostrategic Stakes and Turbulent Cross-currents in the Gulf,» p.5.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢١) Pajak, «Soviet Designs and Dilemmas in the Gulf Region,» p.81.

ضد أية قـوة ولكن كتنظيم إقليمي ـ وليس أكـثر من ذلك ـ من أجـل ضمان مصلحـة واستقرار أمن شعوبه.

٢ ـ إن الأمن الجماعي يلزم أعضاء المجلس مجتمعـين، وإن أي عمل عـدائي ضد أي عضو من أعضاء المجلس يفسَّر على أنه هجوم ضد كل الدول الست الأعضـاء في المجلس.

٣ و٤ ـ إن المجلس كان قد تأسس كإجراء دفاعي ضـد أعمال التخـريب الداخليـة الموجهة من الخارج وضد التدخل الخارجي وبخاصة من الدول الكبرى.

٥ ـ إن السياسة العسكرية للمجلس غير قابلة للفصل من السياسة العسكريـة التي ينص عليها ميثاق الجامعة العربية[٢٢].

وعلى الرغم من وضـوح السياسـة الأمنية ـ بـوجهيها الاقليمي والـوطني في هذه المبادىء الخمسة، فإن الضغوط الأمريكية وانـدلاع الحرب العـراقية ـ الإيـرانية دفعت إلى قناعات سياسية متبـاينة إزاء الجهـود الأمريكيـة. أما الكـويت، فقد كـان موقفهـا الحيادي صريحاً جداً وواضحاً جداً وبسيطاً جداً، وكانت صراحته ووضوحه وبساطتـه مصدر قوته. كان الكويتيون يشعرون «إن وجود إحدى القوتـين في الخليج سيقـود إلى تواجـد القـوة الأخرى. وبنـاء على ذلـك، فإن الكـويت ترى انـه اذا امتنعت الولايـات المتحدة عن بنـاء قوة عسكرية لها في المنطقة، فإن الاتحاد السوفييتي سيمتنع هو الآخر عن ذلك. كما أن الكويتيين في الوقت ذاته كانوا يلحون على الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون أن يـطبّعوا عـلاقاتهم مـع موسكـو اقتناعـاً منهم بأن هذه الاشارة الودية ستقابـل بالمثـل من قبل الســوفييت»[٢٣]. وانطلاقـاً من هذا المـوقف وامتداداً لسياستها الخارجية المعلنة استطاعت الكويت بمرونتها الدبلوماسية المعهودة أن تجعل علاقتها مع الاتحاد السوفياتي علاقة متميزة. وتاريخ التعاون العسكري والتجاري بين الكويت والاتحاد السوفياتي منذ ١٩٧٧ حتى ١٩٩٠/٨/٢ يؤيـد هذا الاستقـراء. لقد كانت الدبلوماسية الكويتية خلال هذه الفترة تقوم على مبدأ واضح ـ ولا يخلو من منطق ـ وهو عمل ما يرضي الاتحاد السوفياتي ولا يغضب الولايات المتحدة أو ما يرضي هذه الأخيرة ولا يغضب الأول. وكيـما تزيـد الكويت عـلاقاتهـا مع الاتحـاد السوفيـاتي عمقاً، بدأ الكويتيون يسعون منذ ١٩٧٤ إلى شراء أسلحـة روسية. وفي البـداية تمنّـع الاتحاد السوفياتي عن الاستجابة للرغبة الكويتية، غير أن الكويتيين ثابـروا بنجاح عـلى متـابعة طلبهم رغم أنهم وضعـوا في الوقت نفسـه قيدين مسبقـين عـلى الصفقـة ـ ألاّ يصاحب الأسلحة المشتراة خبراء سـوفيات، وألاّ تـذهب عناصر كـويتية عسكـرية إلى

---

(٢٢) Anthony, «The Gulf Cooperation Council: A New Framework Policy Coordination,» pp.54-55.

(٢٣) Pajak, Ibid., p.78.

موسكو للتدرّب على كيفية استعمال هذه الأسلحة وصيانتها. وفي سابقة غير معهودة من الاتحاد السوفياتي في تعامله مع دول العالم الثالث عسكرياً، وافق الروس على الشرط الكويتي. وفي سنة ١٩٧٦ أعدت للتنفيذ صيغة صفقة عسكرية أشيع وقتها أنها كانت بقيمة (٤٠٠) مليون دولار أمريكي، غير أنه عندما تم التوقيع على الصفقة فعلاً في آذار/ مارس ١٩٧٧ خُفِّضت إلى (٥٠) مليون دولار أمريكي. وفي سنة ١٩٨٠، توصلت الكويت وموسكو إلى صفقة أسلحة جديدة قيمتها (٢٠٠) مليون دولار. لقد ظلت الكويت تتعامل مع الاتحاد السوفياتي في حدود ضيقة لشراء الأسلحة، بينما كانت تشتري معظم سلاحها من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا[٢٤]. في صيف ١٩٨٤، تعاظمت درجة التعاون العسكري بين الكويت والاتحاد السوفياتي. فبعد أن رفضت الولايات المتحدة طلب الكويت بيعها صواريخ ستنغر أرض ـ جو، مال الكويتيون مرة أخرى إلى الاتحاد السوفياتي الذي وافق على بيعهم منظومة للدفاع الجوي قيمتها (٣٠٠) مليون دولار، ولكن هذه المرة ووفقاً لما روته الصحافة الكويتية، لم تعد قضية مجيء الخبراء السوفيات أو ذهاب العسكريين الكويتيين إلى الاتحاد السوفياتي لأغراض التدريب عقبة صعبة التجاوز[٢٥]. ويعلل المحللون الدوليون أن مصلحة الكويت في هذه الصفقات ربما كانت نابعة من رغبتها في تعزيز أمنها الخارجي بالتزود بالسلاح وكذلك من أن تقوية علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ستعزز صورتها كدولة من دول عدم الانحياز. وكانت المصلحة الروسية في هذه الصفقات تتمثل في رغبة الروس في إغراء حكام الخليج الآخرين بالاقتراب منهم والإلماح إلى أن تقوية العلاقات مع الاتحاد السوفياتي تجر وراءها منافع مشابهة. في المجال الاقتصادي، جرى تعزيز العلاقات السوفياتية ـ الكويتية من خلال بروتوكول للتعاون تم الاتفاق عليه في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٦ خلال زيارة قام بها وزير النفط الكويتي الشيخ علي الخليفة الصباح. وقد اشتمل البروتوكول على عروض للبحث عن النفط في كلا البلدين، جنباً إلى جنب مع تسويق النفط والتعاون المصرفي. ومما كان له جاذبية خاصة للسوفيات عرض الخبرة الكويتية في تطوير نفط (الأوفشور)، وهذه خدمة كانت ذات فائدة عظيمة للاتحاد السوفياتي. وبعد التجديد الأول للاتفاقية التجارية بين البلدين قام تجمُّع مالي كويتي (كونسورتيوم) مؤلف من تسعة بنوك ومؤسسات مالية في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٧ بتقديم قرض مشترك إلى الاتحاد السوفياتي مقداره (١٥٠) مليون دولار. وقد أشيد وقتها بالقرض ـ وكان الأول من

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧. انظر أيضاً:

Richard F. Nyrop, ed., *Persian Gulf States.. Country Studies*, Foreign Area Studies (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985), p.139.

(٢٥) Pajak, Ibid., p.77.

نوعه الذي تقدمه الكويت إلى الاتحاد السوفياتي ـ من قبل البلدين على أنه نقطة تحوّل جديدة في التعاون الاقتصادي الثنائي، ومن حيث هو ارساء لقواعد الاستثمارات الكويتية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية[٢٦]. لقد أرست هذه الإجراءات قواعد ثابتة للتعامل بين الكويت والاتحاد السوفياتي من موقع الاستقلالية الذاتية والنديّة التعاملية بين البلدين؛ وكان لهذا كله أثره في تعاطف الاتحاد السوفياتي مع وجهات النظر الكويتية خلال الحرب العراقية ـ الايرانية والإسراع إلى التضامن مع الكويت كلما تساقطت عليها بعض شرارات الحرب.

أما السعوديون، فقد تهيّبوا هم أيضاً الاستجابة المباشرة للدعوة الأمريكية للدخول في «إطار الأمن الاقليمي» لمنطقة الخليج المتفرع من مبدأ كارتر، وإن لم ينكروا أهمية هذا التعاون المحتمل مع الولايات المتحدة عند الضرورة. غير أنه كان يقلقهم، على ما يبدو، أن يقال عنهم إنهم يُنزلون أنفسهم منزلة التبعية للولايات المتحدة، ولهذا فهم لم يعارضوا سياسة الإسناد الأمريكي لدول الخليج (من الأفق البعيد) بحجة أنه «لما لم تكن الكويت والسعودية مقتنعتين بالسماح بانشاء قواعد عسكرية متقدمة للقيادة المركزية (Centcome) على أرضيهما، فإن مقر قيادة هذه العمليات كان لا بد أن يقام على ظهر احدى السفن العسكرية الأمريكية المرابطة في مكان ما من بحر عُمان»[٢٧]. غير أن السياسة السعودية نحو الاتحاد السوفياتي لم يطرأ عليها تغيير جوهري، إذ كان السعوديون يصرّون دائماً على «أن أفغانستان هي العقبة الكؤود في الطريق إلى تطبيع علاقاتهم مع الاتحاد السوفياتي. وطالما ألمح المسؤولون السعوديون من وقت لآخر إلى إمكانية قيام علاقات صداقة مع الاتحاد السوفياتي بتحفظ واحد هو أن يستجيب الاتحاد السوفياتي لشروط العربية السعودية وهي (١) انسحاب السوفيات من أفغانستان (٢) خفض الوجود العسكري السوفياتي في اليمن الديمقراطية وأثيوبيا (٣) وقف الدعاية العدائية من الاتحاد السوفياتي ضد العربية السعودية (٤) توفير قدر أكبر من الحرية للمسلمين السوفيات[٢٨]

لقد بقي الموقف العُماني مثاراً لجدل كبير داخل المجلس. وكما يلاحظ هيرمان ايلتز السفير الأمريكي السابق في كل من السعودية ومصر ـ حاولت عُمان وعياً منها ضعف موقعها الجغرافي أمام إيران، منذ قيام مجلس التعاون الضغط على بقية الأعضاء لتبني نوع من التخطيط العسكري والاستعانة بشيء من الاعتماد على دعم عسكري خارجي خصوصاً من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، ولكنها لم تكن موفقة في

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Hermann F. Eilts, «Foreign Policy Perspectives of the Gulf States,» in: Sindelar III and Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests*, p.18.

(٢٨) Pajak, Ibid., p.74.

مسعاها هذا. وعلى الرغم من المعارضة الكويتية الشديدة والمعارضة السعودية الأقل وضوحاً فقد سعت عُمان ـ منفردة ـ إلى توسيع هامشها الأمني وذلك بتوقيع اتفاقات عسكرية مع الولايات المتحدة. وفي سنة ١٩٨٠ منحت عُمان الولايات المتحدة الأمريكية «حقوق طوارىء» (Contingent Rights) في استعمال المؤسسات العسكرية العُمانية في جزيرة المصيرة وامتيازات أضيق لاستعمال المطارات العُمانية العسكرية في كل من السيب (Al-Sib) وثماريت (Thamarit) والخصب (Al-Khsab). إن حقوق استعمال هذه التسهيلات ليست أوتوماتيكية على كل حال وتشترط الموافقة العُمانية المسبقة في كل مرة يراد بها استعمال هذه التسهيلات. كذلك وقّعت عُمان اتفاقات منفصلة وموازية لهذه الاتفاقات بشأن معونات عسكرية واقتصادية أمريكية تقدم لعُمان ويمكن اعتبارها أجراً عملياً غير معلن لقاء التسهيلات المشار إليها التي تم في الواقع تحسينها وتوسيعها من خلال تخصيصيات مالية أقرّها الكونغرس الأمريكي(٢٩). لقد كان التبرير الذي قدّم إلى هذه التسهيلات، هو أن منحها كان لأغراض الطوارىء التي تتعرض لها الطائرات الحربية العسكرية الأمريكية المصابة والتي لا تستطيع الوصول إلى قواعدها على ظهر حاملات الطائرات الأمريكية المرابطة في خليج عُمان وذلك لحمايتها من السقوط في البحر. إن هذا الإجراء، بالإضافة إلى حمايته أرواحاً أمريكية كثيرة، فإنه بتيسيره استنقاذ الطائرات الأمريكية المصابة قد وفر للولايات المتحدة الأمريكية ملايين الدولارات، ملايين هي بقدر المعونات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى عُمان أو تزيد عليها كما، يلاحظ هيرمان ايلتز(٣٠).

هناك بعض الجدل المستمر في عُمان حول منح الولايات المتحدة هذه التسهيلات، إذ ان كبار مستشاري السلطان قابوس من العسكريين الانكليز يحاولون أحياناً تضييق الاستعمال الامريكي لهذه التسهيلات، كذلك تتعرض عُمان للنقد من شركائها في مجلس التعاون على استمرار اعتمادها الشديد على البريطانيين. ويشعر الأمريكيون أن حاجز المستشارين البريطانيين المحيط بمركز القوة الأعلى في السلطنة يجعل من الصعب الاتصال بهذا المركز. إن البريطانيين الذين قبلوا على مضض حصول الولايات المتحدة على هذه التسهيلات العسكرية في عُمان لم يكونوا متحمسين لمنح هذه التسهيلات في المقام الأول وهم ينظرون إلى حصول الأمريكيين عليها على أنه منافسة لهم على مركزهم في دولة كان نفوذهم فيها مهيمناً فترة طويلة من الزمن. وبعد رحيل الجيوش البريطانية عن الخليج، بقيت عُمان بالنسبة إليهم مركز نفوذهم الرئيسي في منطقة شبه الجزيرة العربية. والشركات الأمريكية العاملة في السلطنة تمثّل

---

(٢٩) Eilts, Ibid., p.28.

(٣٠) المصدر نفسه.

هي الأخرى منافسة قوية لنظيراتها الانكليزيـة العاملة في عُـمان. غير أن عُـمان، شأنها شأن أي بلد من بلدان العالم الثالث، حساسة حساسيـة خاصـة إزاء الأمور التي تمسّ سيـادتها. إن هـذا شيء طبيعي وينبغي أن يكون متـوقعاً، كـما يلاحظ هـيرمان ايلتز. هناك حادثتان جسدتا هذه الحساسية وأظهرتا للأمريكيين أن عُمان ليست على استعداد لتبدو وكأنها مضمونة ضمانة مسبقة في الاستجابة للرغبات الأمريكية، وأنها لا يمكن أن تقبل بالظهور كما لو كانت لعبة أمريكية.

في وقت مبكر من عام ١٩٨٥، بدأت المفاوضات بين عُـمان والولايـات المتحدة لتجـديد اتفـاقات الخمس سنـوات لاستعمال التسهيـلات العُمانيـة العسكريـة من قبل الولايات المتحدة. وكانت المفاوضات أصعب كثيراً مما توقعه المفاوضون الأمـريكيون. ذلك أن محاميّ وزارة الدفاع الأمريكيين كانوا يسعـون إلى الحصول عـلى وضع «مـركز للقوة» وجهدوا أن يشمل هذا الوضع مـوافقات تجعـل هذه التسهيـلات كما لـو كانت عملياً قواعد عسكرية أمريكية. ولم يرفض العُمانيون هذه المطالـب وحسب، ولكنهم ـ من جهتهم ـ عملوا على وضع قيـود جديـدة على استعـمال التسهيلات السـابقة. لقـد كانوا قلقين لأسباب كثيرة. أحد هذه الأسباب كان ان القوة الجوية الأمريكية كـانت ـ من وجهـة نظرهم ـ تتصرف بشكـل متزايـد وكـأنها تفـترض أن لهـا حقـاً قـانـونيـاً في الاستعمال الروتيني للتسهيلات العسكرية العُمانيـة من دون موافقـة عُمانيـة مسبقة عـلى المستوى السياسي. وشاء قصر نظر الإعلام الأمريكي ـ كما يقول ايلتز ـ أن يبرز الدور العُـماني في التخطيط الأمني الأمـريكي في المحيط الهندي وفي الخليـج وإشراك عنـاصر سابقة من وكـالة الاستخبـارات المركـزية (CIA) في هـذه العمليات، وكـانت النتيجة إحـراج القيادة العُـمانية أمـام شعبها وأمـام جيرانها. وقـد امتعض العُمانيـون من ذلك امتعاضاً شديداً ومجّوه. وعلى الرغم من أن تمارين عسكرية عُـمانية ـ أمـريكية مشـتركة كـانت قد أجـريت عـامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، فقـد كـان هنـاك قلق عُـماني من هـدف البنتاغون وأغراضه من إعطاء هذه التمرينات كل هذه الدعاية الواسعة.

أما الحادثة الثانية التي سبّبت الامتعاض للعُمانيين، فقد كان مرجعها إلى شعـور العُمانيين أن الولايات المتحـدة لم تكن تعامـل السلطنة خـلال السنوات الخمس الأولى من اتفاقية التسهيـلات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) المعاملة التي يُفـترض أن تحصل عليهـا لقاء «العلاقات الخاصة» التي يُفترض وجودها بين الطرفين. وفي محاولة لإبعاد هذا الشعـور بـالامتعاض قـام جورج بـوش (نائب رئيس الـولايات المتحـدة آنذاك) بـزيارتـين إلى السلطنـة في أيار/ مـايـو ١٩٨٤ ونيسـان/ ابـريـل ١٩٨٦، وكـان بهـذا أول مسؤول أمريكي كبير يقوم بمثل هذه الزيارة لعُمان[٣١]. لقـد تركت هـاتان التجـربتان مـرارة في

(٣١) لتقصّي هاتين الحادثتين بتفصيل أكبر، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٥.

بعض الأفواه الأمريكية والعُمانية على السواء رغماً عن أن تفاهماً قد تم التوصل إليه للإبقاء على جوهر اتفاقية التسهيلات سلمياً. غير أن بعض الدوائر الأمريكية تعتقد أن المستشارين العسكريين البريطانيين كانوا وراء الموقف المتشدد الذي اتخذه العُمانيون في مفاوضات لتجديد الاتفاقية. كذلك كان أمراً مزعجاً جداً للولايات المتحدة أن تعلن عُمان عن عزمها اعادة تفاهمها مع الاتحاد السوفياتي وإقامة تمثيل ديبلوماسي معه في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥. ففي آب/ أغسطس من ذلك العام، أعلنت وزارة الخارجية العُمانية أن وزير الدولة العُماني للشؤون الخارجية سيلتقي مع نظيره السوفياتي في نيويورك خلال اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة لكي يناقشا إقامة علاقات التمثيل الديبلوماسي بين البلدين. وتم الاعلان عن هذا القرار من دون سابق تشاور مع الولايات المتحدة أو إشعارها بذلك. ويعلق هيرمان ايلتز: «لقد عبّر الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية يومئذ عن امتعاض الولايات المتحدة من هذا الإجراء وأن الولايات المتحدة قد فوجئت به. وعلى الرغم من التسليم الأمريكي بأن من حق عُمان كدولة مستقلة ذات سيادة أن تقيم علاقات مع أية دولة تريد، ولكن الإجراء العُماني كان من حيث الجوهر والتنفيذ محرجاً لحكومة أمريكية ترى في الاتحاد السوفياتي شراً لا مكان فيه للخير وأنها عازمة على إبعاده عن منطقة الخليج وأنها تتوقع من كل الحكومات الصديقة لها أن تنظر إلى السوفيات نظرتها هي اليهم»[٣٢]. أما من وجهة النظر غير الأمريكية، فإن المراقبين «وجدوا في هذا الاعلان عن الاعتراف دليلاً على رغبة عُمان في أن تُظهر للعالم أنها حرة ومستقلة في اتخاذ قراراتها السياسية من جهة كما أن الإعلان أرضى بعض توقعات الطبقة المثقفة العُمانية التي بدأت القيادة العمانية تحسب لها حساباً، كما أنه من الجهة الثالثة فإن الإعلان أكد قناعة عُمان بأن الاتحاد السوفييتي يمكن أن يلعب دوراً ايجابياً في جلب السلام والاستقرار إلى منطقة الخليج»[٣٣]. وعلى كل فإن مجمل ما وقع لم يكن فيه جديد على جوهر السياسة الاستقلالية لعُمان، إذ المعروف أنه حتى قبل سقوط الشاه «كانت السياسة العُمانية تقوم على تجنب الارتباط القوي بالاهتمامات العسكرية الأمريكية، هذه السياسة التي يعترف بعض الدبلوماسيين الأمريكيين بأنها في مصلحة السلطنة في المدى البعيد. ومنذ بدء المفاوضات حول استعمال بعض التسهيلات العُمانية من قِبل الطيران الأمريكي في الخليج، كانت هناك بعض العناصر الأمريكية التي تضغط من أجل وجود أمريكي موسع وسيطرة أمريكية أكبر. ولكن هذه المبادرات استبعدت من المفاوضات من قبل صانعي السياسة العُمانيين رغم حساسية بعض نظرائهم من المفاوضين الأمريكيين الراغبين في وجود أمريكي أكثر ظهوراً»[٣٤].

- ٢ -

في سنة ١٩٨٧ وقبل توقّف القتال بين العراق وايران، كان المحللون السياسيون

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣٣) D.F. Eickelman, «Oman's Next Generation: Challenges and Prospects,» in: Sindelar III and Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests*, p.166.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

والعسكريون الغربيون يشيرون إلى تسعة مصادر للخطر على الخليج تجعل من مبدأ كارتر ضرورة حيوية للمصالح الغربية ولأهل الخليج أنفسهم:

١ - الصراع الطويل والمتطاول بين العراق وايران.

٢ - الأخطار المتعاظمة على دول المنطقة من امتداد الحرب العراقية - الايرانية التي بلغت أعنف تعابيرها في أحداث الحرم المكّي خلال موسم الحج عام ١٩٨٧.

٣ - الهجوم الإيراني بصواريخ (Silkworm) على الكويت في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧.

٤ - الأهمية الحيوية للخليج كمصدر رئيسي للنفط إذ يوجد فيه حوالى ٦٠ بالمئة من مجموع النفط الاحتياطي الثابت في العالم كله.

٥ - الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها ولا التغافل عنها وهي أن ناقلات النفط دائماً عرضة للخطر خلال مرورها في مضيق هرمز.

٦ - قضية حرية الملاحة في البحار وموافقة الولايات المتحدة على رفع علمها على ناقلات النفط الكويتية بعد أن أعيد تسجيلها في الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - تعبئة القوة البحرية الأمريكية في الخليج أواسط عام ١٩٨٧ بما تجاوز أربعين قطعة بحرية حربية وعشرين ألف عسكري أمريكي وتدهور الأوضاع بين هذه القوات وإيران.

٨ - استمرار التنافس الأمريكي السوفياتي للظفر بالمركز الأقوى في هذه المنطقة الحرجة اقتصادياً وسياسياً.

٩ - القلق المتزايد من احتمال إفلات الصراع العراقي - الإيراني فجأة من امكانات القيادة الدولية للسيطرة عليه وتوسعه وراء حدود (الأزمات الممكنة التدبير)، كما كان الأمر في البلقان في مطلع هذا القرن وتسبَّب في اشتعال الحرب العالمية الأولى[٣٥].

اليوم، بعد خمسة أعوام من وقف الاقتتال بين العراق وايران، تضاءلت خمسة من مصادر الخطر المباشر على الخليج، وهذا أمر يدعو إلى التفاؤل. ولكن سيكون من الاسراف غير المبرَّر بالتفاؤل أن نقلل من حجم الأخطار الأربعة الباقية. فالخليج سيظل - على ما يبدو - في حقبة التسعينيات وما بعدها، المصدَّر الرئيسي للنفط في العالم. ومع التضاؤل المستمر في الموارد النفطية داخل الأوبك وخارجها، فلا ينبغي

(٣٥) Sindelar III and Peterson, eds., Ibid., pp.x-111.

استبعاد أن يصبح هذا الشح في المصادر النفطية داعياً إلى صراع جديد حولها بين الدول الصناعية الغربية نفسها[٣٦]. كذلك، فإن مضيق هرمز وحرية الملاحة فيه سيظلان نقطة تفجر محتملة بين الفرقاء المعنيين بهما دولياً وخليجياً ما لم يتحقق سلام أصيل بين ايران وجيرانها. لهذا، سيظل الخليج لفترة طويلة عرضة للضغوط الدولية التي لن تتورع عن استغلال أية ثغرة في البناء الداخلي لمجتمعات الخليج نفسها أياً كانت هذه الثغرات ـ سياسية أم طائفية أم اقتصادية، الأمر الذي يتطلب قدراً غير محدود من الحكمة والصبر والمرونة في التعامل مع الآتي من الأحداث.

- ٣ -

لم يقدَّر لقوة اقتصادية أو اجتماعية أن تمثّل دوراً تشكيلياً في حياة مجتمع من المجتمعات كما قُدِّر للنفط في مجتمعات الخليج. الطفرة من حياة الكفاف إلى حياة الرفاه التي جربتها المجتمعات الخليجية كانت ـ بأي مقياس من المقاييس ـ حدثاً استثنائياً في حياة جماعات لم تألف ـ ولا توقعت ـ الاستثناءات الخارقة في الحياة الرعوية التي تطورت إلى حياة تجارية رخيّة تزدهر وتكتسب قيمتها من ثبات ايقاع الحياة ورتابتها وتحمّل الكثير من الثقة بالآتي من الأحداث والارتياح إليه. لقد بلغت زلزلة النفط في الحياة الخليجية ذروتها في السبعينيات، إذ طفقت أسعاره تقفز من ثلاثة دولارات للبرميل الواحد إلى أحد عشر دولاراً، ثم إلى ثمانية عشر دولاراً، فثمانية وعشرين دولاراً، فأربعة وثلاثين دولاراً. وفي كلمات أحد الثقاة الخليجيين ـ يوسف الشيراوي «لم يكن أحدٌ مهيأً للأموال التي نزلت علينا خلال فورة النفط في السبعينيات. ولما كان علينا أن نختار، فقد تقبّلنا ظواهر الحضارة الغربية ولكننا رفضنا قوانينها. فنحن، مثلاً، قبلنا التقانة ولم نقبل العِلم. ولما غمّت الرؤية على الناس هرعوا إلى الدين بحثاً عن الاطمئنان»[٣٧]. لقد بلغ من اعتماد دول الخليج العربية على النفط أن صارت ميزانياتها تعتمد إلى ٩٠ بالمئة من مواردها على ريعها من صادرات النفط، الأمر الذي أرخى بدوره من عزيمة أهل المنطقة على تنويع مصادر ثروتهم[٣٨].

فجأة أصبح نظام الحياة معلّقاً بخيط النفط، ولم يكن هذا الخيط من المتانة بما يوفر ضمانة كافية ضد احتمالات ارتخائه، إن لم يكن انقطاعه. ولم يسلم من مخاطر هذا

---

(٣٦) من المهم أن نتذكر أن الحرب العالمية الأولى لم تكن بين الشيوعية والرأسمالية ولا بين الديمقراطية والفاشية وانما كان سبب اشتعالها النزاع بين الدول الصناعية الرأسمالية الغربية.

(٣٧) David Lamb, *The Arabs: Journies Beyond the Mirage* (New York: Vintage Books, 1988), p.5.

(٣٨) Anthony, «The Gulf Cooperation Council: A New Framework for Policy Coordination,» p.50.

التعلّق بخيط النفط حتى الدولة الأوسع أرضاً والأكثر انتاجاً في مجلس التعاون ـ العربية السعودية ـ بل لعلها كانت الأكثر اعتماداً على النفط كنسغ سارب في عروق الحياة اليومية للدولة والمجتمع.

على الرغم من تعدد التفسيرات لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن المحللين الاقتصاديين والدوليين يربطون بين النفط وبين قيام المجلس، وهم يرون أن المجلس منذ إنشائه عام ١٩٨١، قام بإزاء خلفية اقتصادية هيأتها منظمة كان سيقدّر للمجلس أن يهيمن عليها، منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك). وعبر الثمانينيات كانت كل المؤشرات تشير إلى تحوّل سوق النفط إلى مصالح المنتجين وليس المستهلكين، وأن قوة مجلس التعاون داخل الأوبك سوف تتعاظم بحيث أنه في التسعينيات سيظهر المجلس وكأنه قلب الأوبك يضخ أكثر من نصف النفط المتداول داخل العالم الصناعي الغربي واليابان(٣٩).

يروي جوزيف ستوري تاريخ «الجلطة» النفطية في الثمانينيات التي أوشكت أن تنتهي بكارثة محققة لأكثر دول مجلس التعاون، فيلاحظ أنه حتى ذلك الوقت لم يتنبّه العالم إلى اعتماده المتزايد على النفط. لكن مع بداية السبعينيات برزت أربعة عوامل حادثة أفرزت أصولاً أو قواعد لتبدّل جذري في علاقة أهل الخليج والعالم بالنفط والاعتماد عليه. هذه العوامل الأربعة هي:

١ ـ لقيت الدول المنتجة للنفط تشجيعاً على أن تجمع في يدها مزيداً من القوة في مناخ عالمي كان يقوم على الاعتراف بمصالح العالم الثالث وتنميتها.

٢ ـ ان صناعة النفط نفسها تطورت من هيكلية مهيمن عليها من قبل القوى النفطية الكبرى، الشقيقات السبع متعددة الجنسيات، إلى وضع أكثر تعقيداً دخلت فيه شركات كثيرة مستقلة أو وطنية.

٣ ـ ان سوق النفط الهادىء خلال الستينيات قد ضاق وتحوّل إلى سوق (مسوّقي) النفط مع نهاية العقد التاسع.

٤ ـ ظهور الأوبك كمجموعة متراصّة نسبياً من المنتجين الراغبين رغبة متزايدة في العمل بالاتفاق والتوافق في ما بينهم.

لقد هبطت أسعار النفط قليلاً خلال الخمسينيات والستينيات، فشجعت زيادة سريعة في استعمال مشتقات النفط والطاقة على وجه العموم. ونتيجة العوائد المنخفضة من النفط، فإن الدول المنتجة سعت إلى وضع أسعار أعلى للنفط المسوّق عالمياً، كما

---

(٣٩) Story, «Gulf Oil Policies in the 1980's,» p.110.

أصرت على مشاركة أوسع في العمليات النفطية ذاتها تملكاً واستخراجاً وتسويقاً وتصنيفاً. وقد دعمت العلامات التي كانت تلوح في الأفق على عجز امدادات النفط عن الاستجابة للاستهلاكات المتزايدة مطالب الدول المنتجة للنفط.

لقد جاءت قوة الحفز الحاسمة لنقل قوة اتخاذ القرار إلى الدول المنتجة للنفط من خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، إذ أفلحت العربية السعودية والأقطار العربية الأخرى المنتجة للنفط في أن تفرض حصاراً نفطياً على الولايات المتحدة والدانمارك وهولندا لانحيازها إلى إسرائيل وجنوب أفريقيا. ووصولاً إلى تنفيذ هذا الحصار، فقد وضعت هذه الأقطار العربية سياسة للتخفيض التدريجي لانتاج نفطها حتى تستجاب مطالبها. ونتيجة ذلك ـ وخلال أشهر قليلة ـ ارتفع السعر المعلن للنفط من (٣,٠١) دولارات للبرميل الواحد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ إلى (١١,٦٥) دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤. لقد واجهت الأقطار المستهلكة للنفط حول العالم آثاراً مباشرة لهذا الارتفاع في سعر النفط؛ وقد تعددت هذه الآثار من اضطراب اقتصادي قاس إلى تضخم متعاظم إلى كساد متزايد وأعباء إضافية على دول العالم الثالث المستهلكة للنفط وضغوط جديدة على النظام المالي العالمي المتزعزع فعلياً. ثم جاءت هزة ثانية من ارتفاع أسعار النفط زعزعت النظام الاقتصادي العالمي، في السنوات الخمس التالية على هزة الأسعار الأولى (١٩٧٣/١٩٧٤). كانت عدة تبدلات بنيوية قد حصلت. فالسعر الحقيقي للنفط كان قد هبط كما تصاعدت الطاقة الاستيعابية لأقطار الأوبك كما ظل الطلب العالمي على نفط الأوبك غير متوقف. وقد كان عام واحد كافياً لأن يقفز سعر النفط مرة أخرى، ولكن هذه المرة من ١٨ دولاراً إلى ٢٨ دولاراً. وعلى أية حال، فإن التصاعد في أسعار النفط كان أكبر من أن يعكس استمراره؛ وقد تسبب في ركود اقتصادي عالمي وظهور مصادر جديدة لإمدادات النفط في العالم مثل بحر الشمال والمكسيك والسفوح الشمالية من آلاسكا. وخلال سنوات قليلة تحوّل سوق النفط العالمي المتوتر إلى وضع غير متزن متميز بقلة الطلب وزيادة العرض. ومع بداية ١٩٨٣ كانت الأوبك تعاني صعوبة في الحفاظ على سعر ٣٤ دولاراً للبرميل الواحد. وهنا كان كل المنتجين ـ باستثناء السعودية بصورة ملفتة للنظر ـ يمنحون تخفيضات غير رسمية في أسعارهم. ولأول مرة كان هناك جهد منظم لطرح فكرة وضع حصص للدول الأعضاء في الأوبك. لقد هبط انتاج الأوبك من (٣١) مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ إلى حوالى (١٤) مليون برميل في اليوم طوال أربع سنوات لاحقة، حتى ان تناقص نصيب الأوبك في السوق العالمية لم يستطع أن يوقف تدني أسعار النفط. لقد غرق العالم فجأة في حالة من التخثر النفطي ـ أو الجلطة النفطية ـ قُدِّر لها أن تدوم فترة أطول بكثير مما كان ينبغي. في أيار/ مايو ١٩٨٥، هبط انتاج السعودية من النفط

إلى ٢,٥٩٠,٠٠٠ برميل يومياً بعد أن كان ٩,٨ ملايين برميل يومياً في سنة ١٩٨٠ و ٥,١ ملايين يومياً في سنة ١٩٨٣. وفي حزيران/ يونيو ١٩٨٥ هبط الانتاج السعودي ثانية إلى ٢,٤٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم، الأمر الذي أوجب على السعودية المبادرة إلى اتخاذ اجراءات جذرية لتحسين مدخولها من ريع النفط. لقد بلغ مجمل صادرات السعودية من النفط في النصف الثاني من العام ١٩٨٥ ما لم يزد إلا قليلاً على ١,٥ مليون برميل في اليوم تدرّ على الخزانة السعودية ١,٢٥ مليار دولار في الشهر، على حين أن الخزانة كانت تتطلب ما يقارب ثلاثة مليارات دولار في الشهر من ريع النفط. وكان الخيار الوحيد المفتوح أمام السعوديين ـ الذي حزموا أمرهم عليه ـ هو أن يتخلوا عن دورهم التقليدي في الأوبك، دور المنتج المرجح (Swing Producer) والبيع بأسرع وقت ممكن وبأكبر كميات ممكنة لجلب أكبر مقدار من المال للخزانة التي كانت على وشك الخواء. استأجرت السعودية ـ لأغراض التخزين وراء الحدود ـ أربع ناقلات نفط عملاقة (Supertankers) مجموع حمولتها المشتركة (٨,٥) ملايين برميل إضافة إلى عدد آخر من الناقلات كانت مجهزة فعلاً للغرض ذاته، وكان مجموع حمولتها (٣٥) مليون برميل، كما كان هناك (١٥) مليون برميل اضافية مهيأة للبيع السريع مخزونة في مستودعات مؤجرة للسعودية في البحر الكاريبي ونوتردام. على أن التغير المثير في الوضع جاء بالقياس إلى تسعير النفط السعودي فقد ألغت السعودية ما كانت قد درجت عليه من سعر البيع المتعاقَد عليه مسبقاً مفضلة عليه طريقة جديدة في البيع عُرفت بطريقة البيع من «ظهر الشبكة» (Netback System). ووفقاً لهذا الترتيب، وافقت السعودية أن ترجىء تعيين سعر نفطها الخام المباع وتقرن سعر البيع بقيمة البيع السوقية عند بيع النفط وهو مصفّى، وكان معنى هذا أن النفط الخام كان سيباع فعلياً في وقت لاحق وليس عند التعاقد على البيع المبدأي. إن معنى هذا الترتيب ـ عندما كانت أسعار النفط تتدنى باستمرار ـ كان نفطاً أرخص للمشترين، وكانت منفعة الشركات المشترية متمثلة في حقيقة أن النفط الرخيص كان سيشجع على مزيد من الاستهلاك ويؤدي بالنتيجة إلى مزيد من الأرباح. أما منفعة الحكومة السعودية، فقد تمثلت في أن زيادة الاستهلاك من النفط المصفى ستستدعي زيادة في الطلب على النفط الخام، الأمر الذي كان بدوره سيساعد السعوديين على استعادة حصتهم من سوق المبيعات العالمية. ولكي تتحقق هذه النتائج، كان لا بد من تجنّب البيع في الأسواق العالمية المشهودة والتحول إلى البيع من المخازن العائمة أو البعيدة وراء الأفق. كان نظام البيع من «ظهر الشبكة» قد جرى ترتيبه ابتداء بالتعاون مع الشركات الأربع الكبرى الداخلة في كونسورتيوم (الارامكو)، ثم حصلت شركات أوروبية متعددة على النفط السعودي حسب نظام البيع «من ظهر الشبكة». بعد ذلك وُقّعت مجموعة عقود تالية للبيع بهذه الطريقة مع اليابان وبعض دول الشرق الأقصى.

أخيراً ومع بدء العام ١٩٨٦، كانت بعض المصافي الأمريكية الصغيرة المستقلة تتزود بالنفط السعودي وفق الشروط نفسها. لقد كان انتاج السعودية من النفط قد بلغ أدنى درجاته في آب/ أغسطس ١٩٨٥، فوصل إلى ٢,٣٤٠,٠٠٠ برميل يومياً وهو أدنى من انتاجها عام ١٩٧٣، ثم ارتفع في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه الى ٢,٩٨٠,٠٠٠ برميل يومياً، وفي تشرين أول/ اكتوبر ١٩٨٥ زاد الانتاج السعودي إلى ٣,٩١٠,٠٠٠ برميل يومياً. أما في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، فقد كسر الإنتاج السعودي حاجز الأربعة ملايين برميل يومياً. في الأشهر اللاحقة ظلت السعودية تنتج يومياً بمعدل ٤ ـ ٥ ملايين برميل يومياً. وفي مناسبة واحدة، ولغرض فحص قدرتها الانتاجية، جرّبت السعودية انتاج ستة ملايين برميل في اليوم[٤٠].

لقد كانت الجهود التي بذلتها السعودية لاستنفاد ميزانيتها العامة من احتمالات الغرق في سراب العوائد النفطية المتبددة عملاً استثنائياً بصورة من الصور، ولكن هذا لم يخفف الصدمة التي أصيبت بها المنطقة اجمالاً، ولم يهوّن من عمق الشرخ النفسي الذي أوجدته في الحياة العامة. ولم تستطع قدرات التمويه الإعلامي المجندة له أن تخفف من وقعه. في سنة ١٩٨٠ صدّرت السعودية وحدها ١٦,٢٢ بالمئة من مجمل المسوَّق من النفط الخام في العالم. أما منتصف العام ١٩٨٥، فقد هبطت حصتها من النفط الخام المسوَّق عالمياً إلى ٤,٧٦ بالمئة وحسب. كذلك انكمش نصيب دول مجلس التعاون الأخرى من النفط المباع عالمياً، كما ضعف نفوذها في السوق النفطية العالمية. في عام ١٩٨٠ باعت دول مجلس التعاون ٢٣,٦١ بالمئة من مجمل النفط المسوَّق عالمياً، أما في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، فإن مبيعات هذه الدول لم تتجاوز ١٠,٣٤ بالمئة من مجمل النفط المباع عالمياً. وفي سنة ١٩٨٦، عجزت «المملكة العربية السعودية عن نشر ميزانيتها السنوية في آذار/ مارس وأخّرتها حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام. كذلك تأجل نشر ميزانية ١٩٨٧ حتى كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام. أن نشر الميزانية لهذين العامين كان سيكشف للعالم أية أسعار كان السعوديون يطلبون لنفطهم. وعندما نشرت ميزانية ١٩٨٦ كانت قد تنبأت بعجز مقداره ٣٠ بالمئة من مجمل الميزانية. وقد أشارت المملكة إلى أن ايراداتها من النفط قد انخفضت بنسبة ٨٠ بالمئة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦. كذلك كانت الكويت قد أعلنت ميزانية تقشف مبنية على سيناريو الاحتمال الأسوأ وهو أن يكون سعر برميل النفط (١٥) دولاراً لبقية العام ١٩٨٦»، كما أن ميزانيتها لعام ١٩٨٧ تنبأت بعجز أكبر[٤١]. في الوقت نفسه، عالجت دولة الامارات العربية المتحدة الموقف بالامتناع عن نشر الميزانية حتى انقضى العامان ١٩٨٦ و ١٩٨٧، على حين أن عُمان أعلنت عن تخفيض ميزانياتها بنسبة ١٠ بالمئة للعام ١٩٨٦ و ١٤ بالمئة للعام ١٩٨٧، كما أجلّت خطتها الخمسية الثانية للأعوام ١٩٨٦ ـ

---

(٤٠) انظر: المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١٢٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

١٩٩٠ . كذلك أعلنت البحرين عن سياسة تقشف، على حين أن احتياطي قطر أنقذها من الأزمة باستثناء ما أعلنته من اشكالات بشأن حساباتها الجارية. وعلى العموم «لم يسلم من ضائقة ١٩٨٥ إلا ثلاث دول هي الكويت بسبب استثماراتها الخارجية الذكية التي عوضت عن خسارتها من ايرادها النفطي، والبحرين بفضل استلامها معونة ثابتة من السعودية والكويت، وأخيراً عُمان بسبب عدم انتسابها إلى الأوبك فزادت انتاجها بما عوّضها عن خسارتها من الواردات النفطية»[٤٢].

لقد كان لهذا «المنخفض» الاقتصادي الذي تعرضت له المنطقة سلبياته في أوساط الناس وبخاصة أبناء الطبقة الوسطى المحدودي الموارد. فعندما استفزت سياسات التقشف وقطع الدعم عن السلع والخدمات هذه الأوساط دفعتها إلى الغضب والاحتجاج «فمثلاً كان بعض الأكاديميين السعوديين في سنة ١٩٨٦ يتذمرون من أنهم فقدوا عملياً ٣٠ بالمئة من دخلهم لأنهم صاروا يدفعون أثمان وأجور خدمات لم يكونوا يدفعون عنها شيئاً في الماضي. على أن الأكاديميين لم يكونوا وحدهم الذين يتذمرون، بل أن البيروقراطيين والتكنوقراط ورجال الأعمال والمصرفيين وآخرين غيرهم كانوا يتذمرون من الضيق الذي بدأ يحلّ بهم ويقلقون من النتائج الكليّة لهذا الركود»[٤٣].

لقد زاد من حجم الأزمة وضغطها أن الدول المستهلكة للنفط ـ والغربية منها على وجه التخصيص ـ راحت تتحصن ضد احتمالات تأزم أوضاعها باحتمالات تكرر حصار ١٩٧٣، فشرعت تتوسل بابتكارات متعددة تقلّص بها درجة اعتمادها على النفط ودرجة استهلاكه. فقامت بصياغة وتبني سياسات وأفانين وطنية وقومية متنوعة للحفاظ على مصادر الطاقة المتوفرة لديها، كما لجأت إلى استعمال مصادر بديلة عن النفط. الدول غير الأعضاء في الأوبك زادت انتاجها بخاصة آلاسكا والمكسيك ودول بحر الشمال، كما تجمعت مخزونات ضخمة من النفط المشترى في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كذلك بادرت الجماهير نفسها إلى تبديل أنماط تعاملها مع الطاقة فخفضت مقاييس الحد الأدنى من استعمال التدفئة إلى أدنى درجة محتملة، وقلّ استعمال السيارات كما خفضت سرعة قيادة السيارات والحافلات وقامت شركات الطيران التجاري بتضييق الحدود القصوى على أمتعة الركاب وكل ما يسبب ثقلاً لا ضرورة له، حتى أغلفة البلاستيك التي تلفّ بها المجلات المقدمة إلى الركاب ألغيت، وجرى قشع ما يتراكم من المحروقات على هياكل الطائرات. كذلك أخذت شركات الطيران باستعمال الكومبيوتر لمعرفة أكثر معدلات التحليق كفاية في توفير الطاقة. ووفر الطيارون الأمريكيون ملايين الدولارات وملايين الغالونات من الوقود وذلك بوقف محركات طائراتهم خلال فترات صعود الركاب ونزولهم وخلال فترات الانتظار

---

(٤٢) Anthony, Ibid., p.50.

(٤٣) Ramazani, «Socio-Political Change in the Gulf: A Climate for Terrorism,». p.139.

الطارئة. وفعلوا الشيء ذاته من خلال اعادة رسم مساراتهم وإضافة مقاعد اضافية وتخفيض السرعة. وفي الرحلات التي لم تكن تتجاوز خمسمئة ميل، وجد الطيارون الغربيون والأمريكيون أنه يمكنهم الاقتصاد في استهلاك المحروقات بنسبة ٧ بالمئة إذا طاروا بسرعة (٥٠٠) ميل في الساعة بدلاً من (٥٢٠) ميلاً في الساعة. وعلى الطرق الخارجية، ركّب سائقو الشاحنات ألواحاً حارفة للهواء (Air Deflectors) لتقليل المحروقات عن طريق تقليص مقاومة الرياح لحركة الشاحنات. لقد كان من بعض نتائج هذه التدابير التكيفية توفير ما مقداره ١١ بالمئة من المحروقات بمقاييس ما قبل الحصار النفطي.

وقد أعيد تصميم أسلوب الاحتراق الداخلي في السيارات الأمريكية ـ التي كانت تقطع حتى سنة ١٩٧٤ (١٣,١) ميلاً بالغالون الواحد من الوقود ـ فأصبحت في سنة ١٩٨٤ تقطع (١٧,٣) ميلاً بالغالون الواحد. وفي السنوات العشر بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤، استطاع الأمريكيون ـ وفقاً لاحصاءات المعهد الأمريكي للبترول ـ أن يخفضوا استهلاكهم من الطاقة بنسبة ٢٣ بالمئة[٤٤]. لقد كان لهذه الإجراءات آثارها في تعجيل وقوع الانتكاسة النفطية عام ١٩٨٥، بسبب أن بعض البلدان الصناعية قد تحوّل إلى بدائل غير نفطية في الانتاج الصناعي، والبعض الآخر مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية قد تحوّل بمشترياته النفطية إلى خارج الخليج كما أن بلداناً جديدة منتجة للنفط دخلت سوق النفط العالمية، وكل هذه العوامل عجلت في سقوط إيرادات النفط الخليجي من ١٤٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ مليار دولار عام ١٩٨٣[٤٥].

ـ ٤ ـ

في الكويت حيث الرؤوس دائماً باردة والرؤية بعيدة والحرص متزمت على وجوب تطابق حسابات المأمول والمتحقق، أمكن امتصاص صدمة سقوط الأسعار بهدوء وامتلاك كامل للإرادة. فمنذ ١٩٨٣، اقتحمت دولة الكويت السوق الأوروبية، فاشترت خدمات شركة نفط الخليج (Gulf Oil Corporation) المؤلفة من ١٦٠٠ محطة لبيع الوقود في بلدان وسط أوروبا والبلدان الاسكندنافية. كذلك اشترت الكويت مصافي للنفط في روتردام وكوبنهاغن وميلانو ومصفاتين لنفط (Lube Oil) وثمانية أرصفة في الدنمارك. كذلك اشترت الكويت ٥٠ بالمئة من فوائد ثلاثين رصيفاً في السويد و ١٥٠٠ مضخة نفطية في ايطاليا وحقوق التسوية (Equity) في شركة تنمية

---

(٤٤) Lamb, *The Arabs: Journies Beyond the Mirage*, pp.258-259.

(٤٥) Anthony, «The Gulf Cooperation Council: A New Framework for Policy Coordination,» p.50.

الطاقة الدولية (International Energy Development Corporation) وهي تجمُّع (كونسورتيوم) شركات متخصص في عمليات استكشاف النفط في ما وراء البحار. أما في الولايات المتحدة، فقد اشترت الكويت شركة سانتا فه، وهي شركة خدمات نفطية ذات سجل عريق في حفر آبار النفط والايجارات النفطية الواسعة داخل الولايات المتحدة وخليج المكسيك وبحر الصين الجنوبي، وأسهماً عالمية في بحر الشمال. كذلك اشترت الكويت شركة لاستكشاف النفط والغاز في أوكلاهوما هي شركة (Occidental Petroleum Corporation) ومحطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الحرارية في كاليفورنيا وشركتين كبيرتين للبناء[٤٦].

وفي قراءة لاحقة للمبادرات الكويتية الاستثمارية في الأفق الدولي البعيد، يسجل ديفيد لامب أن استثمارات الكويت الخارجية تشتمل على (١٠ بالمئة) من ملكية شركة فولكس ڤاغن الألمانية الغربية و(١٠ بالمئة) من أسهم شركة فولكس ڤاغن البرازيلية و(٢٥ بالمئة) من أسهم شركة هويخست (Hoechst) الصناعية الكيميائية الألمانية الغربية العملاقة. كذلك تمتلك الكويت امتيازات للتنقيب عن النفط في الصين وآباراً منتجة للنفط في اندونيسيا وأربعة مصانع لانتاج الأسمدة في تونس و١٥٠٠ محطة لضخ النفط وأربعة مصافٍ نفطية في أوروبا. أما استثمارات الكويت في الولايات المتحدة فهي تشمل شركات للتأمين والملكية الكاملة لشركة سانتا فه للبحث عن النفط التي اشترتها الكويت سنة ١٩٨١ بمبلغ ٢,٥ مليار دولار أمريكي. كذلك تمتلك الكويت جزيرة كياواه (Kiawah) قرب جزيرة شارلستون (Charleston) مقابل ولاية كارولاينا الجنوبية (South Carolina) وتبلغ مساحتها ٢,٦٠٠ ايكر مربع[٤٧].

- ٥ -

لم يكن التنبؤ بأزمات الثمانينيات غير وارد في حسابات قلة متقدمة الوعي من أبناء الخليج، فبادرت منذ وقت مبكر نسبياً إلى العمل على تنويع مصادر دخلها. فقبل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بزمن غير قصير، أنشأت الجهود الخاصة مؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية (Gulf Organization for Industrial Consulting) التي أخذت على عاتقها تقديم المعلومات اللازمة لتأسيس الصناعات وتقديم دراسات الجدوى للمشاريع المزمع تنفيذها. إن نواة حركة التصنيع في الخليج تتمثل في ثلاث صناعات هي الأسمدة الزراعية وتصفيح الألمنيوم وصهر الحديد

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٤٧) Lamb, Ibid., p.248.

وصبّه. وقد وجدت هذه الصناعات تشجيعاً كبيراً في الغاء التعرفة الجمركية بين دول مجلس التعاون وسهولة انتقال رأس المال والمواد الخام بين دول المجلس. وفي ما يتعلق بصناعة الأسمدة الكيميائية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والفوسفات، فإن دول مجلس التعاون تملك حوالى ١٠ بالمئة من كل مصادر الغاز الطبيعي المعروفة في العالم وهي تصدّر ٤ بالمئة من مجمل الغاز الطبيعي المنتج عالمياً. إن خزين مجلس التعاون من الفوسفات هو من الوفرة بحيث ان في مقدور دول المجلس أن تصدّر القسم الأكبر من انتاجها إلى بلدان آسيا وافريقيا، ومع هذا يبقى لديها ما يسد حاجة البلدان العربية كلها منه. ونتيجة التنافس في الصناعات الكيميائية، فإن كل دولة من دول المجلس دخلت ميدان الصناعات الكيميائية، ويتجمع لديها الآن كميات كبيرة من مادتي الأمونيا واليوريا بما يعادل ٣٥ بالمئة و٥١ بالمئة من حاجات البلدان العربية كلها من هاتين المادتين، على التوالي[٤٨]. لقد مثّل تصفيح الألمنيوم دوراً هاماً في ما تبتغيه دول مجلس التعاون من تصنيع وتنويع مصادر الدخل، وكانت البحرين في مقدمة هذه الدول في هذا الميدان في سنة ١٩٨٠. ومن أجل تجنب تكرار الصناعات تعاونت البحرين مع كل من السعودية والكويت والعراق وعُمان وقطر في تأسيس شركة الخليج لتصفيح الألمنيوم (Gulf Aluminium Rolling Mill Co.) وهي قادرة على انتاج أربعين ألف (٤٠٠٠٠) طن من صفائح الالمنيوم سنوياً وهذه كمية كافية لتغطية أكبر احتياجات الخليج من هذه المادة. كذلك يمثّل الحديد والصلب دوراً مماثلاً. وفي السنوات القليلة الماضية، كان معدل استهلاك المنطقة من الحديد والصلب حوالى خمسة ملايين طن كانت دول الخليج تنتج منها ١١ بالمئة فقط. غير أنه منذ سنوات وحسب، بدأ الاهتمام يتعاظم بانتاج هاتين المادتين محلياً. وفي سنة ١٩٨٣ دشنت السعودية مجمّعاً لإنتاج الحديد والصلب بطاقة انتاجية مقدارها ٨٠٠ ألف طن سنوياً. من المتوقع أن يزداد استهلاك الحديد والصلب خلال العقد القادم إلى (٢١) مليون طن، ويُتوقع أن تكون دول المجلس قادرة آنئذ على تلبية ٣٠ بالمئة من الزيادة المتوقعة في هذا الاستهلاك[٤٩].

- ٦ -

لقد كانت تجربة دول مجلس التعاون الخليجي مع النفط خلال الثمانينيات قاسية من دون ريب، قاسية بمعنييها المحلي والدولي، وهي كشفت عن مدى امكانية تدخل

---

(٤٨) Anthony, Ibid., pp.51-52.

(٤٩) المصدر نفسه.

الخارج في الداخل وتطاول ذلك على السيادة الوطنية. ويفترض في التجارب التروماتيكية أن تتمخض عن آثار ايجابية في تخطيطات المنطقة. ولكن شيئاً من هذا الوعي المتوقع لم يتحقق إلى الآن، الأمر الذي يحمل معه تخوفاً مشروعاً من احتمال تكرر التجربة القاسية مرة أخرى، خصوصاً ان تجربة الثمانينيات لم تكن التجربة الأولى من نوعها، ولكنها كانت خبرة ممتدة وغير محسومة من تجارب مريرة سابقة في السبعينيات وقبل السبعينيات. إن ما يعزز الاحساس بالوجل، أن هناك في الأفق اليوم وعداً جديداً بفيوضات نفطية جديدة، وبعصر ذهبي ثانٍ للأوبك تهيمن فيه بعض دول الخليج هيمنة كبيرة. الخبراء الامريكيون يؤكدون اعتقادهم أن الولايات المتحدة ستعود لتكون ثانية المستورد الرئيسي للنفط الخام في التسعينيات، وسيكون الخليج موردها الرئيسي من النفط. ولكن هناك أكثر من متغير يجب الربط بينه وبين استراتيجيات السياسة النفطية الدولية. إن القوة البحرية الجبارة التي بنتها الولايات المتحدة في الخليج تحت ستار ضرورات الحرب العراقية ـ الإيرانية ما تزال هناك رغم توقُّف القتال بين البلدين المتحاربين، وليس هناك ما يشير إلى قرب تفكيك هذه القوة وترحيلها من المنطقة. على العكس، تعزز الاشارات الرسمية الاحساس بأنها باقية إلى أمد غير محدود. وإذا كانت ستبقى، فهي لن تبقى تعشقاً لمياه الخليج المالحة وصيفه الحارق الطويل، الأمر الذي يوجب على مراكز القوة الخليجية دراسة الاحتمالات الجديدة من الحاجة إلى النفط وعلاقة هذه القوة الضاربة بها. إن الدول العظمى لا تبني قواها العسكرية لمحض اظهار عضلاتها أمام الآخرين. إنها أكثر حكمة ودهاء من أن تفعل ذلك. لقد قامت الدبلوماسية الكويتية في الخليج على أساس أن تعاظم وجود احدى القوتين الكبريين في المنطقة تستدعي بالضرورة تعاظم وجود القوة الأخرى. وقريباً سيخرج الاتحاد السوفياتي من عملية تجديد الذات ـ التي تشاغله الآن عن دوره العالمي ـ ولن يكون من بُعْد النظر الافتراض أنه سيرضى بوجود هذه القوة البحرية الجبارة على تخومه الجنوبية وفي المنطقة التي قال عنها بريجنسكي إنها ستكون طوال حقب وأجيال قادمة كثيرة ساحة التنافس الكبيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وعندما تدخل الأوبك عصرها الذهبي الثاني في التسعينيات ستكون صورتها قد تغيرت كثيراً. إن ثلث أعضائها سيتوقفون عن كونهم مصدِّرين رئيسين للنفط خلال السنوات الثماني والتسع القادمة. هذه الدول هي أندونيسيا، الجزائر، الغابون، والاكوادور، على حين أن أعضاء آخرين في الأوبك ـ من ضمنهم نيجيريا ـ سيواجهون ارتفاعاً شديداً في كلفة ضخ نفطهم من الآبار. وبهذا سيكون في مستطاع السعودية واثنتين من دول مجلس التعاون الأخرى ـ الكويت والامارات العربية المتحدة ـ ان تزيد من انتاجها كثيراً بالقياس على عام ١٩٨٧. لقد كانت السعودية تنتج في الماضي عشرة ملايين برميل في اليوم، وهي ما تزال تمتلك القدرة على العودة إلى هذا

المستوى من الانتاج. إن هذا سيكون ذا فائدة غير قابلة للقياس ازاء الانخفاض في مستويات استكشاف النفط في أماكن أخرى من العالم بسبب تضاؤل أرباح الشركات المستكشفة، ولذا فإنه خلال السنوات الأربع القادمة، أو ربما أقل من ذلك، ستكون هناك حاجة متزايدة إلى انتاج مزيد من النفط. وسيساعد على عودة ارتفاع معدلات انتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي رخص كلفة ضخ النفط من الآبار التي لا تتجاوز دولاراً واحداً لكل برميل، على حين أن هذه الكلفة في الأماكن الأخرى من العالم - ومن دون حساب بدائل اندثار الآلات المستعملة في الضخ - هي في العادة من ٤ - ٧ دولارات للبرميل الواحد، وفي بعض الأحوال يمكن أن ترتفع هذه الكلفة إلى (١٥) دولاراً للبرميل الواحد[٥٠]. إن هذه القراءات المتفائلة لاحتمالات سوق النفط والوعد الجديد بعصر ذهبي ثانٍ لنفط الخليج، هي من حيث الواقع دعوة جديدة إلى الغرق ثانية في سراب النفط. فعمَّ سيتكشف السراب هذه المرة؟

يعترف مفكرو الخليج الواقعيون ان الدور الذي ظل النفط يمثّله حتى الآن في حياة المجتمعات الخليجية كان «قاصراً على كونه مصدراً تمويلياً دون أن يتفاعل بعمق مع نمط الحياة» الذي عاشته هذه المجتمعات، «فلم يؤدِ إلى النتائج التي يمكن أن تترتب على نقل المجتمع إلى مرحلة الدولة الحديثة بعلاقاتها الانتاجية التي تقوم على أساس احترام العمل المنتج واعتباره - مهما كان نوعه - عماد المكانة المرموقة التي يصل إليها الإنسان. بل على العكس أدت السياسات الخاصة بإنفاق الأموال دون الاهتمام بتعميق شعور الفرد بواجباته نحو المجتمع إلى انتشار الاتكالية وضعف العلاقة بين الجهد والدخل والأخذ والعطاء»[٥١]. فهل ستكون الفيوضات النفطية الجديدة المرتقبة مدعاة لمزيد من «الاتكالية وضعف العلاقة بين الجهد والدخل والأخذ والعطاء»؟

---

(٥٠) Story, «Gulf Oil Policies in the 1980's,» pp.122-123.

(٥١) عبد الهادي العوضي، «بناء الانسان الكويتي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة تطوير التعليم العام في دولة الكويت، جامعة الكويت، كلية التربية، ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٩، ص ٦. علماً أن عبارة د. العوضي الأصلية كانت تخص الكويت وقد قمنا بتعميم محتواها على الوضع العام في الخليج لتشابه الظروف والأحوال.

الفصل الثالث

الدولة وإعادة البناء الاجتماعي في الخليج

أزمات الدور المهمل

ولم أرَ في عيوب الناس عيباً ... كنقص القادرين على التمام

المتنبي

- ١ -

يتحدث بعض المفكرين العرب عن مجتمع الخليج على أنه «المجتمع ـ الطبقة» باعتبار «ان صغر حجم السكان المواطنين في هذه البلدان فضلاً عن وشائجهم القبلية والتاريخية التي تربطهم بالأسر القبلية الحاكمة إلى جانب متطلبات الأمن الداخلي كانت كلها عوامل أوحت باعتماد إجراء يقضي بتوزيع الثروة النفطية الجديدة، وهنا قامت سياسات مباشرة وغير مباشرة لتتيح لمعظم المواطنين أن يكونوا ميسوري الحال من الناحية المالية أو يصبحوا أثرياء دفعة واحدة»[1]. ولكن هذا «المجتمع ـ الطبقة» مرتهن القيادة لـ «الدولة الخليجية» التي «أصبحت القوة الرئيسية في توزيع الثروة على كل الفئات بطرق مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي أدى بالدولة الى الاستقلال ـ اقتصادياً ـ عن المجتمع إذ أصبحت كل الفئات الاقتصادية تعتمد عليها ولم تعد هي تعتمد على هذه الفئات في شيء»[2].

إن قطبية «المجتمع الطبقة» و «الدولة المستقلة عن مجتمعها» اقتصادياً تؤسس أرضية جيدة لاستقصاء ما لم تفعله الدولة الخليجية وكان عليها أن تفعله في عملية

---

(١) سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، سلسلة دراسات الوطن العربي، ط ٢ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٢٨٠.

(٢) للتوسع في نظرية أو مقولة استقلال الدولة عن المجتمع اقتصادياً في الخليج، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٩.

اعادة البناء الاجتماعي من جهة وفي تبينّ الدور الذي ما تزال هذه الدولة قادرة على شغله مستقبلاً ما لم تقرر التنازل عن مركزيتها وقوتها الحفزية (Catalystical) المكتسَبة. وهناك ما يشبه الاجماع بين المفكرين الخليجيين أنفسهم على أن المجتمع الخليجي لم يتحول حتى الآن إلى «مرحلة الدولة الحديثة بعلاقاتها الانتاجية التي تقوم على أساس احترام العمل المنتج واعتباره ـ مهما كان نوعه ـ عماد المكانة المرموقة التي يصل إليها الانسان. بل على العكس، أدت السياسات الخاصة بإنفاق الأموال دون الاهتمام بتعميق شعور الفرد بواجباته تجاه المجتمع إلى انتشار الاتكالية وضعف العلاقة بين الجهد والدخل والأخذ والعطاء وتوجيه الأموال إلى قنوات تؤدي إلى استخدامات ليست بالضرورة هي الأفضل للمجتمع وبخاصة في المدى البعيد»[3].

وتتباين الشروح التي توضع لهذا القعود عن التحول إلى أدائية الدولة الحديثة. فمن المفكرين الخليجيين، من يضع اللوم على النفط أو على الكيفية التي وظِّف بها «فظل دوره قاصراً على كونه تمويلياً دون أن يتفاعل بعمق مع نمط الحياة»[4]، الذي عاشه الخليجيون، وبهذا تسبّب في «قطع الصلات بالماضي خاصة في جوانب النشاط الاقتصادي. وخلال سنوات قليلة ودون المرور بمرحلة انتقالية وصل الوضع الجديد في مجتمعات الخليج العربي إلى مرحلة استهلاكية كبيرة فحققت نوعاً مَن النمو الاقتصادي دون المرور بالأدوارالتقليدية المعروفة لعملية التنمية ودون المرور أو معايشة ظواهرها الاقتصادية والاجتماعية ودون أن تعرف البواعث والتوقعات والعقبات التي ستُواجه التنمية»[5]. لذا فإن «صورة التنمية أخذت مفهوماً معاكساً في المجتمعات الخليجية»[6]. على أن الطفرة من «مجتمع الكفاف الاقتصادي المستند إلى صيد اللؤلؤ وإقامة الزراعات المحدودة والممارسات التجارية المحدودة ـ مجتمع الحد الأدنى من الفائض الاقتصادي» لم تحدث تغييراً جوهرياً في العادات والتقاليد الخليجية التي «ما زالت فاعلة في مجتمعات الخليج الانتقالية والنامية من خلال العناصر المتمثلة والحافظة لها وهذا ما نجده من رفض شبه قاطع لدى أبناء المجتمعات الخليجية تجاه الاقبال على ممارسة الأعمال اليدوية والحرفية وخاصة أعمال المخابز والحلاقة وخدمة الآليات وصيانتها وغيرها»[7]. لقد كان من بعض آثار هذا الرفض «شبه القاطع» للأعمال اليدوية بين الخليجيين تعاظم الاعتماد على قوة العمل الوافدة التي لا يبدو أن هناك وسيلة منظورة لوقفه. لقد كانت نسبة العمالة الوافدة إلى مجمل قوة العمل في سنة ١٩٨٧ تتراوح ما بين ٥٣ بالمئة في عُمان إلى ٩١ بالمئة في الامارات العربية المتحدة. واستصحب هذا الاعتماد المتزايد على قوة العمل الوافدة جملة مشاكل اجتماعية، فبسبب سياسة الباب المفتوح التي كانت متبعة في البداية تزايد مجموع الوافدين اجمالاً

---

(٣) عبد الهادي العوضي، «بناء الإنسان الكويتي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة تطوير التعليم العام في دولة الكويت، جامعة الكويت، كلية التربية، ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٩، ص ٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦.

(٥) محمد عباس ابراهيم، «الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية،» **التعاون** (الرياض)، السنة ٤، العدد ١٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ٢٠.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

إلى مجموع المواطنين نسباً تراوحت بين ٣٢ بالمئة إلى ٧٥ بالمئة(٨). فلما ضيّقت حكومات الخليج باب المصاحبة لمتعلقي الوافدين تـزايد عـدد العزّاب وظهـر ما يعـرف بـ «مدن العزّاب» وبدأت هذه الظاهرة تفرز أنواعاً جديدة من المشاكل السلوكية لم تكن مألـوفة في مجتمعات الخليج.

ان استمرار هذا الاعتماد المتعاظم على الوافـدين في تدبـير شؤون الحياة اليـومية العامة والخاصة يمثّل عقبة حقيقية في طريق الاستقرار الاجتماعي. وهنـاك اليوم تخـوف أصيل بين دارسي هذه الظاهرة من أن تكون لها «انعكاسات اجتماعية وسياسية وثقافيـة بعيدة المدى كأن تفقد الدولة هويتها ويزداد اتكالها على الآخرين في الانتاج بالإضافة إلى زيـادة هذه التبعيـة سواء للدول المصدرة للتكنولوجيـا أو الدول المصـدرة للقوى العـاملة»(٩). إن الآثار النفسيـة لهذا الوضع تتميز بأهمية خاصة. هنالك اليوم جيل من الناس لا يـريد أن يكـدح في سبيل رزقه وهو يفعل هذا عن وعي وسابق تصميم. في ١٩٨٩/٦/٣ قامت مجلة «اليقـظة» الكويتية باستطلاع آراء ستة من الشبان الكويتيين كانوا على أهبة التخرج من الثانـوية عن احتـمال التحاقهم بـالدراسـات التقانيـة، فكـانت اجـابـات هؤلاء الستـة رافضـة بالإجماع هذا الاحتمال وكانت تطلعاتهم بالـدرجة الأولى إلى الجـامعة، فـإن لم تتح لهم الجامعة فوجهتهم الثانيـة هي القوات المسلحـة. لم يكن هؤلاء الأولاد غير منسجمـين مع منطق التراتيب الاجتماعية القائمة. إن احتمال الالتحاق بالأعمال اليدوية كان يمثّـل هلعاً حقيقياً من عار اجتماعي يلحق بالعاملين بأيديهم من المواطنين. . . «انت تقصـد أن أكـون عامـلاً بالمعنى الصحيـح، وهـذا التخصص لا يعجبني أبـداً وخصـوصـاً أن المردود المادي قليل جداً والحوافز غير متوافرة. . . هذا بالإضافـة إلى أننا لم نتعـود مثل تلك الأعمال اليدوية المتعبة التي لسنـا بحاجـة ماسـة إلى التخصص فيها، ولا أتمنى أن يأتي ذلك اليوم الذي يجبرنا الـوقت فيه أن نعمـل بأحـد تلك الأعمال. نعم كثـير من شباب الدول المتقدمة يعملون بتلك الأعمال ولا يجدون حرجـاً ولكن نحن هنا نختلف اختلافاً كلياً فنحن تربينا على نوع معين من العادات والتقاليد التي تفرض علينـا أن لا نعمـل بعض الأعـمال. . .». ولم يكن هؤلاء المـروَّعـون بحلم العمـل اليـدوي بـلا تبريرات نفسية لرغبتهم عن هذا الاحتمال. . . «إنني لم أتعـود مثل هـذا العمل الـذي ينظر المجتمع اليه نظرة مختلفة، واسمح لي بالقول نظرة غير مستحبة، وهذا شيء ليس بجديد؛ ولكن من يطلع على العادات والتقاليد يجد من يعمل بهذه المهن لا يحسب لـه

---

(٨) حسب تقديرات: **التعاون** (الرياض)، السنة ٤، العدد ١٤ (حزيران/ يونيـو ١٩٨٩)، كانت نسب الوافدين إلى المواطنين على النحو التالي: عُمان ٣٢ بالمئة، البحرين ٣٥ بالمئة، السعودية ٤٠ بالمئـة، الكويت ٦٠ بالمئة، قطر ٦٨ بالمئة، والامارات العربية المتحدة ٧٥ بالمئة.

(٩) اسحق القطب، **خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي** (الكويت: شركـة كاظمـة للنشر، ١٩٨٥)، ص ١٣٤.

حساب في المجتمع ونحن امتداد طبيعي للمجتمع القديم نتوارث منه الأشياء الحميدة والضارة ولا نستطيع بيوم وليلة أن نغيّر نظرة المجتمع تلك، النظرة التي تعودنا عليها منذ سنين طويلة». وببراءة ظاهرة كان المستطلعون يرون في الوافدين كفاية القيام بالعمل اليدوي الذي لا يليق بـ«المواطنين»: «لا أظن أنني سأتخصص في أحد التخصصات اليدوية، والأسباب كثيرة ومتعددة، منها نظرة المجتمع الذي لا يشجع على مثل هذه الأعمال وتكون نظرته إلى من يعمل بتلك الأعمال دونية جداً بالإضافة إلى أن هناك تعباً كبيراً في مثل هذه التخصصات، ونحن والحمد لله لم نتعود على التعب وأتمنى أن نظل بخير ونعمة ولا نحتاج إلى العمل في أحد تلك التخصصات التي يوجد من يقوم بها من الاخوة الوافدين الذين هم كثرة في تلك التخصصات. وكثير من الدول تعتمد على الوافدين للقيام بمثل هذه الأعمال فلماذا نحن بالذات مطلوب منا التخصص في مثل هذه الأعمال»؟ كذلك لم تغب الرغبة في الجهد القليل والمثوبة العالية عن حسابات هؤلاء البراغماتيين الصغار: «أنا لا أستطيع أن أتخصص في أحد الأعمال اليدوية لأن الجهد المبذول في تلك الأعمال يفوق مئة مرة الجهد المبذول في الأعمال الكتابية والوظيفية المختلفة»... «بعد التخرج، سوف أتجه إلى الأعمال الكتابية كما تربينا وكما أعرف الكثير من أصدقائي ومعارفي بتلك الوظائف التي تقدم رواتب جيدة بأقل جهد مبذول، وهذا الوضع متعارَف عليه منذ سنوات ولقد تربينا عليه». إن درجة من السخرية المبطنة بالقيم العامة لونت إجابة مستنطق آخر: «بالطبع لن أتخصص بأحد التخصصات المهنية رغم حبي لها وللعلم، فأنا من الحائزين على الدرجات النهائية في الدراسات العملية وقمت بصناعة طاولة أدرس عليها في البيت ومكتبة للتلفزيون والفيديو وطاولات الشاي والقهوة وحاملة التلفون، ولكن لن أعمل بها كوظيفة أساسية لي ولأسباب كثيرة، ولكن من أهمها ما حصل لزميلي وولد فريجنا وكان يعمل فني تبريد ووظيفته تلزمه بلبس لباس معين أزرق اللون فكان الفريج يسميه أبو بلسوت وقد استحمل لحبه في عمله، ولكن صدمته الحقيقة عندما تقدم لإحدى الفتيات والتي تربطه بأهلها صداقة عائلية وحسن جوار منذ سنين وعندما سألوها عن رأيها بالزواج أجابت أن فلاناً زوج مثالي ولكن وظيفته ليست طبيعية وليس الزوج الذي أحلم به فهو فني تبريد...»[10]. إن هذه التقريرات الطافحة بالصدق والبراءة لا بد أنها ستواجه المخططين الاجتماعيين والتربويين الخليجيين بأكثر من حيرة وهم يلتمسون مخرجاً من هذا المأزق، مأزق المجتمع ـ الطبقة. إن أبناء الشريحة العمرية ما دون الخامسة عشرة من العمر يؤلفون ما بين ٣٠ ـ ٤٤ بالمئة من مجموع السكان. وإذا ثبتت مؤشرات الوضع القائم، فإن بلدان الخليج ستكون مضغوطة باستمرار للسعي من أجل ايجاد المزيد من المراكز القيادية لهذه الأفواج المستنكفة من العمل اليدوي والمنشأة على

---

(١٠) للوقوف على الآراء التفصيلية لدى هؤلاء الشباب، انظر: جاسب الشمري، «هروب الشباب من التخصصات المهنية،» اليقظة، العدد ١١٠٩ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ٦٢ ـ ٦٣. علماً بأن كلمة (بلسوت) الواردة في إجابة أحد المستنطقين هي تعريب محرّف لكلمة Blue Suit الانكليزية.

احتمالات ممارسة «السيادة» من خلال هذه الأعمال، وهذا يوفر سنداً اضافياً لاستقراء ديمغرافيّي الخليج من أن بلدان المنطقة ستظل معتمدة على قوة العمل الوافدة «لفترة من الزمن قد تتعدى نصف قرن»[11] بنسبة «تزيد على ٦٠ بالمئة من مجمل القوة العاملة»[12]: وأياً كانت القدرة الاعجازية لإيرادات النفط على مواجهة الأزمات الاجتماعية، فإن لهذه القدرة مداها المقيد بمرحليّتها من جهة وبأحكام السوق الدولية من جهة أخرى. ثم هناك الاعتبار الأثقل وزناً في ميزان الشعوب، مطالب الوعي السياسي لهذه الفيالق من المواطنين الجدد وما سيتطلعون إليه من مشاركة سياسية تضمن لهم نصيبهم من فيوضات النفط وما سيترتب على تحقق هذه التطلعات أو نكوصها، وبهذا لن تكون القضية آنئذ قضية قوى عاملة وحسب بل «قضية تبدّل الموقف من سلطة الدولة»[13].

هناك صوت آخر لا يجمل أن يُغفَل أمره تحت أية حجة أو تبرير، ذلك هو صوت المرأة الخليجية الجديدة، هذه القوة البازغة من تحت رماد التاريخ، وهي ناقد ممتاز للوضع الاجتماعي برمته. ولا بد أن الحقب القادمة ستجعل منها قوة ضغط لا تصدّ في مجتمعات الخليج. تتذمر هذه القوة الجديدة من أن مجتمعها ينطوي على جملة تناقضات تفعل فعلها في بُناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية «فهو مرتبط بالمجتمعات الغربية كجزء من الانتاج الرأسمالي العالمي وفي الوقت نفسه لا تتوفر فيه أدنى شروط المجتمعات الرأسمالية من المؤسسات السياسية والقانونية. تتوسع في هذا المجتمع بورجوازية تجارية وعقارية ممتدة إلى الخارج ولا تشارك هذه البورجوازية في القرار السياسي. ويعاني هذا المجتمع أيضاً من بقاء النظام القبلي القائم على العائلة والطائفة كمحور للعلاقات الاجتماعية»[14]. والمرأة الخليجية الجديدة تمج ما فعله النفط بإنسانية الإنسان في الخليج إذ هو «خلع كل السكان من هموم العمل اعتماداً على قدرة هذا المال على استيراد كل أنواع المنتجات المادية وكذلك الأيدي العاملة التي تتطلبها الخدمات، فجاءت هذه العمالة ذكورية في الغالب مما برر غلق الأبواب أمام المرأة خوفاً عليها من مجتمع اختلت تركيبته السكانية»[15]. إن ما تحتج عليه المرأة الخليجية الجديدة هو تكريس هامشية موقعها في حركة التحولات البنيوية للمجتمع من جهة وتزييف الوعي لدى شرائح متعددة من نساء الخليج «فنساء الجماعة الحاكمة وكذلك نساء الجماعة التجارية وبعض نساء الجماعة الوسطى يعتقدن أن المرأة تحررت ونالت الكثير من حقوقها ويعين

---

(١١) القطب، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(١٢) عبد الرسول الموسى، **قضايا في التنمية** (الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٣)، ص ١٩.

(١٣) D.F.Eickelman, «Oman's Next Generation: Challenges and Prospects,» in: H. Richard Sindelar III and J.E. Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests* (Washington, D.C.: Middle East Institute; London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1988), p.168.

(١٤) موزة عبيد غباش، «أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الامارات العربية المتحدة،» **شؤون اجتماعية**، العدد ١٨ (صيف ١٩٨٨)، ص ١٤٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

التطور من خلال ارتفاع الدخل وتبنّي أنماط استهلاكية حديثة وسكنى القصور واقتناء أفخر الملابس والمجوهرات وركوب السيارات الفاخرة. إلا أن المرأة من الأسر الفقيرة تساهم في العمل داخل البيت وخارج البيت وتحمل وعياً أكثر وثقافة جديدة وتؤمن بكل الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة»[١٦].

إن اجتماع الوعي مع الحرمان في نساء الأسر الفقيرة يشفّ عن فلج اجتماعي واجب الردم أو التجسير. وعلى أية حال، فإن إسقاط المرأة الخليجية من حسابات قوة العمل المنتجة يتناقض - كما سبقت الاشارة - نصيّاً مع التوجس من استمرار الاتكال المتزايد على قوة العمل الوافدة، على حين أن خلق المناخات الفكرية والنفسية المشجعة على زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل هو ضمانة ضد هذه الاتكالية على قوة العمل الوافدة، خصوصاً أن هناك الآن قوى حضارية كبرى تعمل لمصلحة أن تأخذ المرأة الخليجية مكانها في ترتيب الأشياء مواطناً كامل حقوق المواطنة مثل ظفر المرأة بالمعرفة التقانية التي تؤهلها للمشاركة النشطة في الصناعة والانتاج.

- ٢ -

إن الضمورات المتقدمة والمرصودة في البنية الاجتماعية الخليجية تقتضي التعامل معها على أنها ارهاصات الميلاد النوعي الجديد لهذه المجتمعات، وما ينبغي أن تثير لدينا تطيراً أو خوفاً بقدر ما ينبغي أن تحرك فينا إرادة البحث عن الاستجابة الملائمة لتحديات التاريخ. وإذا ما سلّمنا بأن كل التحولات السياسية والاقتصادية تؤشر على بروز الدولة الخليجية كقوة قادرة على ضبط حركة هذه التحولات، فإن ما ينبغي طرحه للبحث ليس ما فعلته الدولة الخليجية ولا ما حاولت أن تكونه حتى الآن، بل ما لم تفعله وما لم تكنه حتى الآن، إن ما قرره محللو «منتدى الفكر العربي» من استقلال الدولة الخليجية عن مجتمعها ليس شيئاً يغري بالتفاؤل والرضا لأن مشروطات نجاح الدولة الحديثة أن تندمج في مجتمعها لا أن تستقل عنه باعتبار أن من ملامح تلاحم الدولة مع المجتمع درجة اندماجها مع الفئات الاجتماعية المختلفة ودرجة تمثيلها لمصالح هذه الفئات. إن التوجه العام لعلماء الاجتماع اليوم يميل إلى النظر إلى (الدولة) على أنها القوة التنظيمية (Organizational Power) للمجتمع وبهذا فهي المتغير الحرج (Critical Variable) المؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١٧].

إن أحد التعبيرات القوية عن هيمنة الدولة الحديثة داخل مجتمعها يتمثل في سلطتها الفعلية على تربية الشباب وتوزيعها على وجوه الفعاليات الاقتصادية لأن التربية

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(١٧) John W. Meyer and Michael T. Hannan, eds., *National Development and the World System: Educational, Economic and Political Change, 1950-1970* (New York: University of Chicago Press, ©1979), pp.88-89.

المعاصرة ـ وفي مجتمعات العالم الثالث على وجه التخصيص ـ تسيطر عليها الدولة وليس المؤسسة الدينية أو جماعات النفوذ الخاصة. والنظم التربوية التي تديرها الدولة أو تشرف على أدائها يُفتَرَض أن تكون مصمَّمة لتصريف الناس والقيم في فعاليات اقتصادية عقلانية. ومن ههنا، فإن البيِّنات البحثية المتوفرة تؤكد أن النجاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تحرزه الدولة يتجسد في قدرتها على تنظيم شعبها تنظيماً اجتماعياً اقتصادياً فعالاً وليس بالتنافس مع الدول الأخرى[١٨]. كذلك، فإن من التعابير القوية عن اندماج الدولة في مجتمعها امتلاكها سياسة سكانية عقلانية توازن بين الممكن والمتحقق من فرائض الإعالة والانتاج، ولا يتحقق ذلك إلا بالتسليم بكون العلاقة بين الدولة ومواطنيها علاقة قانونية لا تلوّنها العصبيات ولا التعصبات. إن في ما سبقت الإشارة إليه من شبابية مجتمعات الخليج وقلة مواطنيها بالقياس إلى غير المواطنين المقيمين على تراب الخليج، إشارة واضحة إلى مخاطر تجنّب اتّباع سياسة سكانية واقعية توسّع من مفهوم المواطنة وتُلحق بها ولاءات جديدة ذات قدرات إبداعية تؤسس ضمانة انسانية للمستقبل. أما مجرد التشجيع على تكاثر السكان من دون تهيئة القنوات الرافدة والماصّة لمواجهة الزيادة السكانية، فهو لن يكون إلا مجازفة غير محسوبة العواقب. إن الدولة الحديثة هي في بعض وجوهها ذات طبيعة استثمارية، وهي بعامة تملك ثلاثة أنواع من رأس المال:

- رأس المال العيني (Physical Capital).
- رأس المال المنتِج (Productive Capital).
- رأس المال البشري (Human Capital).

تؤهلها لثلاثة أنماط من الاستثمار لاحقة بأنواع رأس المال المتوفر أو مشتقة منه. وإذا كان في الفيوضات النفطية الخليجية ما يغري بالاطمئنان إلى وفرة ودوام النوعين الأولين من رأس المال، فإن نجاح كل الاستثمارات في هذين النوعين يتوقف على نوعية الاستثمار في النوع الثالث الذي ما يزال التعامل معه إلى الآن تعاملاً «عائلياً» أو تعاملاً «بطركياً» ولم توزن فيه علاقة الكثرة السكانية بادخارية النوعين الآخرين من رأس المال التي يجب النظر إليها من خمسة مواقع متخالفة:

١ ـ إن شبابية مجتمعات الخليج (٣٠ ـ ٤٣ بالمئة دون الخامسة عشرة من العمر) تعني زيادة الاتكالية العمرية على الكبار. بقول آخر إن ارتفاع نسبة الأطفال إلى كل راشد عامل يحوّل المدخرات العائلية من التوفير إلى الاستهلاك.

٢ ـ ضحالة رأس المال،

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٣.

النمو السكاني السريع يخفّض نسبة رأس المال إلى قوة العمـل طالما أنه ليس في تكاثر السكان وحده ما يضمن زيادة الادخار.

٣ ـ تقليل الاستثمار المنتج العام،

النمو السكاني العام يولّد طلباً قوياً على الانفاق الحكومي في مجالات معينـة مثل التربية والصحة حيث يتحول رأس المـال من مجالات منتجـة نسبياً وذات تـوجه نمـائي على الصعيدين الاستثماريين العام والخاص.

٤ ـ النمـو السكاني السريـع يتسبب في انخفاض الانتـاجية من مصـادر الـثروة المحـدودة أو البطيئـة النمو (الأرض عنـد مالثـوس) وكذلـك المصـادر المتجـددة وغـير المتجددة.

٥ ـ النمو السكاني السريع يؤدي إلى ندرة رأس المال المنتج مَقيساً بعدد العمال، وبالتالي يؤدي إلى انحطاط انتاجية العامل[١٩].

ـ ٣ ـ

إن الـدولـة الخليجيـة ـ مثـل كـل الـدول النـاميـة ـ إذ يحمّلهـا التـاريـخ هـذه المسؤوليات الجديـدة، وإذ هي تستريـح إلى قوتهـا المتعاظمـة التي تكاد تشـارف حدود الاستبداد بالقرار الاجتماعي، يصبح من تمام واجبها الأخلاقي أن تقوم بتسريع عملية التغير الاجتماعي الملائم لروح العصر، وذلك بتحقيق عشر مهام أساسية:

١ ـ وضع التشريعات الهادفة إلى تحقيق المسـاواة بين المـواطنين وتحصـين ما هـو متوفر منها وتمديد حقوق المواطنة إلى جماعات الأطراف التي ما تزال محرومة منها.

٢ ـ زيادة الخدمات التربوية والاجتماعية الموجهة نحو الارتقاء بـالمستوى الثقـافي والصحي الفاعلين في عملية الانتاج.

٣ ـ نشر وسـائـل المـواصـلات أو التـواصـل السريعـة مثـل التلكس والفـاكس والأفلام والراديو وكل ما يعين على متابعة تفجر المعلومات في العالم الحديث.

٤ ـ تحسين وسائل النقل براً وبحراً وجـواً لتيسير حـركة المـواد الخام والمنتجـات بين بلدان الاقليم والعالم.

٥ ـ تخطيط عملية التمدين (Urbanization).

(١٩) A.C. Kelly, «Population Pressures: Saving and Investment in the Third World: Some Puzzles,» *Economic Development and Cultural Change* (University of Chicago Press), vol.36, no.3 (April 1988), p.450.

٦ ـ تطوير طرق الانتاج الزراعي من أجل توفير الأمن الغذائي.

٧ ـ زيادة الحركة التعاونية وتنمية المجتمعات الصغرى.

٨ ـ تشجيع الصناعات الحديثة.

٩ ـ الاستقلال الثقافي وفتح آفاق العالم أمام النخبة المثقفة وتوسيع حدود الثقافة الحديثة أمام المحرومين منها.

١٠ ـ ضبط عملية تكاثر السكان والحيلولة دون تسببها في انحطاط مستوى الحياة العام[٢٠].

وعندما تدخل هذه المهام في الوعي العام للشعب وللدولة، آنئذ يكون من الخطر على علاقات السلام الاجتماعي أن يتناقض الواقع مع الطموح إلى هذه المهام، أي أن يتخلف المتحقق عن المأمول أو المطموح إليه. إن النخب القيادية ينبغي أن تكون أشد الفئات إحساساً بخطر السكوت على هذا التناقض والرضا به لأن هذا السكوت والرضا هما العدو الرئيسي للتنمية. وكيما يمكن تصريف هذا التوتر في قنوات ايجابية لمواصلة عملية البناء الاجتماعي تصبح درجة معقولة من الاستقرار النسبي لإيقاع التنمية الناجم عن تواشج دقيق من تصعيد الطموحات شرطاً لتصعيد كافٍ في الإرادة الجماعية للضغط من أجل السماح للتنمية بالاستمرار من جهة، والرضا بالمتحقق من الطموح للحيلولة دون الانفجار وتعطّل التنمية، من جهة أخرى. إن هذا سيضاعف من مهام الدولة الخليجية في إعادة البناء الاجتماعي بمعنى أننا عندما نجعل التغير الاجتماعي هدفاً محسوماً، فإن المواقف والمؤسسات الاجتماعية وأنماط العيش وأنماط العمل ينبغي أن تُدرس كأهداف للتخطيط المقصود، أي كونها أهدافاً للتنسيق العقلاني لإجراءات السياسة الاجتماعية الجاذبة للتغييرات المتحققة باتجاه التنمية[٢١]. ولا ينبغي أن يشطح الخيال بالباحثين بعيداً إلى التصاميم التغييرية التي يسهل تخيلها والحديث عنها ويتعذر تنفيذها. ذلك أنه حتى التخطيط من أجل تحقيق الممكن سيصطدم من دون أي ريب بالمصالح المركزة التي تعارض التغيير حيثما يمس هذا التغيير منافعها الأساسية، وبخاصة في ما يتعلق بالملكية العقارية وتحقيق المساواة الاجتماعية. وستعقّد هذه المقاومة مهمة النخب الفكرية المتحمسة لهذه التغييرات الذين هم ـ من جهة ـ حَمَلةُ مُثُل الحداثة، ومن الجهة الثانية هم ينتسبون إلى الجماعات ذات الامتيازات والمصالح المركزة في المؤسسة الاجتماعية أو يرتبطون بها بطريقة أو

(٢٠) انظر: Gunnar Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry in the Poverty of Nations*, 3 vols. (New York: Pantheon; Twentieth Century Fund, 1968), vol.1, p.114.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١١٥.

بأخرى. لقد سجل غونار ميردال في تجربته الطويلة مع مجتمعات جنوب شرق آسيا الحالة الوسطية القلقة للنخب الفكرية هناك، إذ استوقفه «وضعهم المتناقض. . . فهم على المستوى العام الحر من الالتزامات، يعلنون بمنتهى الحرية وأحياناً بمنتهى الحماسة عن الحاجة إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية، على حين أنهم في تخطيط سياساتهم الاجتماعية يبدأون يدبّون دبيباً حذراً كي لا يرجّوا النظام الاجتماعي التقليدي. وعندما يشرّعون الاصلاحات الاجتماعية الجذرية ـ كما في حالة الضرائب أو حقوق الملكية الزراعية في القرى، فإنهم يتغاضون عن وجود ثغرات عديدة في تلك التشريعات وأحياناً يدعون القانون الإصلاحي كله يموت في صمت»[٢٢]. لقد وجد ميردال في هذه الحال الوسطية سبباً من أسباب اجهاض التنمية في دول العالم الثالث، إذ إن هذه العقلية الوسطية تعقلن وجهتَي نظر متضادتين ـ ولكنْ مُتمسَّكاً بهما بدرجة واحدة من القوة ـ وهما «إن التغير الاجتماعي يجب أن يكون جذرياً وعميقاً من جهة، ولكن من الجهة الأخرى يُؤكَّدُ على أن التغير الاجتماعي يجب أن يتقدم بمنتهى الحذر مخلخلاً النظام الاجتماعي التقليدي الموروث بأقل ما يمكن ايقاعه من الخلخلة».

إن هذا التناقض الداخلي «يختصر أحياناً بتفاؤلية مسرفة تفترض أن حجم وسرعة انتشار آثار حركة التصنيع ستقلص هذا التناقض أو تلغيه لأن المواقف سوف تتغير وفقاً لمتطلبات التصنيع وأن المؤسسات سوف تتغير تبعاً لذلك. طبعاً ليس هناك ما يبرر هذا التفاؤل أو يؤيده في واقع حياة هذه الشعوب»[٢٣]. إن بعض التأكيدات المتحمسة التي توضع على دور التخطيط في اعادة البناء الاجتماعي، ستكون عقبة اضافية في طريق التنمية الخليجية، ذلك إذا ما أخذنا الغرب نموذجاً لإمكانية التخطيط الناجح، فيتوجب علينا أن نتذكر التحولات العميقة التي شهدتها أوروبا قبل التصنيع، والتي جعلت من التخطيط أداة فعالة لتنظيم استثمار معطيات الثورة الصناعية وليس أداة لتحقيق ثورة صناعية لا تتوفر لها بنى تحتية كما هو الحال في الوضع الثقافي الخليجي. إن الثورات الكبرى التي شهدها الغرب، الثورة الدينية، والثورة الفكرية، والثورة الجغرافية، والثورة السياسية ثم ظهور الدولة القومية المتوحدة، كل هذه الثورات حدثت قبل الثورة الصناعية وكلها تقدمت ببطء مؤذنة بتكيف تدريجي لكل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. وهكذا، فإن أوروبا كانت قد سلف عليها قرون عديدة من التحولات الفكرية اعانتها على اعتياد التغير وقبوله والتهيؤ له، الأمر الذي خلق مُعامِل ارتباط التغير (Coefficient of Changability) مبتدأ من نقطة سفلى في العصور الوسطى ظل يرتفع بإيقاع متصاعد حتى بلغ ذروته في الزمن الحاضر[٢٤]. في مجتمعات الخليج وكثير من مثيلاتها من

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٤) مُعامِل ارتباط التغير فكرة ابتكرها جيرشنكرون (Gerschenkron). انظر:

Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays* (Cambridge: Harvard University Press, 1962). =

مجتمعات العالم الثالث، لم يُخلق مُعامِل ارتباط التغير هذا إلى الآن، بمعنى أن فكرة التغير الاجتماعي نفسها ليست موضع اجماع بين كل الفرقاء الاجتماعيين.

إن التغير الذي لا يصطدم بمعارضة المؤسسة الاجتماعية أو الاقتصادية هو التغير الذي يوفر مصالح جديدة ولا يضر بالمصالح المركزة القائمة. ولقد كانت هذه الحقيقة وراء الكثير من اخفاقات التخطيط في الوطن العربي، وفي الخليج على وجه التخصيص، لأن التخطيط في هذه الحالة يتقدم على محاولة تحقيقه ـ كما يقول غونار ميردال ـ على خلاف ما هو عليه الوضع في الغرب، بمعنى آخر أن التخطيط في هذه الدول لا يفرض نفسه من خلال عملية تدريجية شاملة كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية فيكون مقبولاً في النهاية على أنه محصلة حالة متوقّعة من قبل الناس وليس من املائه، وهذا ما عنيناه بقولنا بـ «التأكيدات المتحمسة» التي توضع على دور التخطيط في اعادة البناء الاجتماعي. «عندما ينظر إلى التخطيط على أنه وسيلة مستخدمة لتوليد التنمية وليس نتيجة للتنمية المتحققة، فإننا نعكس مساق التحولات التي شهدها الغرب كما لو كنا نريد أن نعترف ضمناً بأن التنمية التلقائية غير ممكنة التوقع وأن التخطيط يجب أن يكون طريقنا القصيرة إليها. إن هذا الاعتراف لا يلغي جدوى التخطيط ولا فاعليته في تحقيق التغير التنموي المطلوب وإنما يشترط لذلك الشروع في صنع «مُعامِل ارتباط التغير» متزامناً مع عملية التخطيط من خلال إحداث حالة الوعي المشروطة لإدراك جدوى التغير وضرورته بحيث تكون الغايات التي يتوخى تحقيقها من التخطيط مقبولة ومتوقعة من الناس في وقت واحد، وهذا ما يعظّم من دور «الدولة» الخليجية ومن مسؤوليتها أيضاً. لقد بينت الحقب السالفة القريبة تعذّر امكانية ترك عملية التنمية لتنمو نفعياً أو لتزدهر طبيعياً من خلال التكيفات الموقتة التي تنجم عن التنازلات التدريجية بين جماعات المصالح المركزة في المجتمع على أمل أن تقود تلك التكيفات إلى تقدم التنمية والتوصل إلى تنسيق معقول بين جميع التأثيرات السياسية العامة. إن «التقدم التكنولوجي... الذي يسير بسرعة عالية في الأقطار المتطورة ـ يُتوقّع له أن يمضي بسرعة أعظم في المستقبل. بعبارة أخرى، إن الفرق الأساسي الأكبر في الظروف الشرطية للتقدم التكنولوجي بين دول العالم الثالث والدول الغربية في أي مرحلة من مراحل التاريخ قبل الثورة الصناعية هو فرق في سرعة تقدم التاريخ نفسه. إن تغيراً تلسكوبياً قد أصبح هو البديل الوحيد ليس عن الركود المستمر ولكن عن التراجع في التحليل الأخير... هذه الوضعية هي نتيجة للمستويات العالية من النمو الاقتصادي الذي حققته المجتمعات المتطورة وللسرعة المتعاظمة التي تظل هذه المجتمعات تتقدم بها»[٢٥].

= وقد أعاد طرحها غونار ميردال في تفسيره أسباب التخلف الاقتصادي في جنوب شرق آسيا، انظر:

Myrdal, Ibid.

(٢٥) Myrdal, Ibid., vol.1, p.700.

لقد كان من آثار التعامل السياسي مع القوى الاستعمارية قبل الاستقلال ان انتهت التراتيب الاقتصادية والتجارية إلى خلق جيوب محدّثة في المجتمعات الخليجية، ولكنها تركت معظم النظام الاقتصادي جامداً راكداً. ومن يتتبع مساقات الأحداث في هذه المجتمعات يستشعر خوفاً أصيلاً من أن يتكرر حكم التاريخ، فتظهر في هذه المجتمعات جزر صغيرة محدّثة وسط بحر من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يؤكد الحاجة ـ بكلمات غونار ميردال ـ إلى تغيرات تلسكوبية لكي يتحقق تغير سريع أسرع من التقدم المتحقق في الغرب الآن. غير أن فترات الجمود الطويلة التي مر بها اقتصاد هذه البلدان، ثم غرقها بالفيوضات النفطية المباغتة جعلت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية تزداد جموداً ومقاومةً للتغير على أغلب المستويات الاجتماعية. ولم تؤدِّ عمليات الاختراق من الخارج التي شهدتها بعض البلدان إلاّ إلى تشكُّل بعض العناصر التحديثية المتناثرة في مجتمع تدرج أغلبيته على ما درجت عليه منذ قرون طويلة[٢٦]. وإذا كان لنا في هذا المقطع من مسيرة التاريخ أن نتعلم شيئاً حيوياً من الغرب، فإن الدرس الذي ينبغي أن نقبسه هو أن أفكار التغير (Change) والتكيف (Adaptability) والحركية (Mobility) هي التي مهدت السبيل للتحولات الاقتصادية الاجتماعية العميقة في الغرب حتى تأصلت في الفكر الغربي وصار الناس معتادين على العيش في حالة من «الثورة الصناعية» الدائمة.

ـ ٤ ـ

إن فحص وعي القوى المحركة حالة العيش في ثورة صناعية دائمة لا يغني عن بناء نموذج مرجعي يُسترشَد به في اعادة رسم الدور الجديد للدولة الخليجية في عملية البناء الاجتماعي في الخليج. ويقدم غونار ميردال من خلال مشروعه الكبير (الدراما الآسيوية ـ دراسة في فقر الامم) نموذجاً يبدو متكاملاً لما يمكن أن يتجسد فيه دور الدولة الخليجية المتوقع في قيادة مجتمعها بما تمليه ضرورات المرحلة التاريخية التي يمكن وصفها بموضوعية بـ «التحديث» (Modernization).

إن شروط هذا المشروع ـ مشروع التحديث ـ تتداخل في ما بينها ويعتمد بعضها على بعض ويفرز بعضها بعضاً. فالمشروع، إذن، ذو طبيعة شمولية أو هو إدراك كلّي لمجمل عملية اعادة البناء غير قابل للتجزئة أو الشرذمة على المستويين الايديولوجي والمعرفي من جهة، وأداتية الاجراءات المتوسل بها إلى بلوغه غاياته النهائية، من جهة أخرى. يقسم ميردال نموذجه إلى تسع قواعد:

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٠٤.

١ ـ العقلانية

السياسات الاجتماعية ينبغي أن توضع على اعتبارات عقلانية ومن المسلّم به ـ وما يؤكد أحياناً ـ أن يراد بالعقلانية مفارقة التقليد (Tradition) والمعتقدات الخرافية (Superstition) والتعليلات اللامنطقية. هذا النوع من التأسيس القيمي (Valuation) للأوضاع يعبِّر عنه بالقول ان الشعب يدخل عصر العلم. إن عنصراً مهماً في هذا التأسيس القيمي هو الحاجة إلى تطبيق التقانة الحديثة من أجل زيادة الانتاج. غير أن التقانة أعطيت مضموناً أوسع لتشمل كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. أما اعتبارات التاريخ والتقاليد والمواقف الوطنية والمؤسسات الوطنية، فإنها تؤخذ في الاعتبار ـ من حيث المبدأ ـ فقط على أساس التبرير العقلاني. إنها ذات قيمة عملية في تحقيق الأهداف المرسومة.

٢ ـ التنمية والتخطيط من أجل التنمية

ان الرغبة في التنمية والتخطيط من أجل التنمية تنبع مباشرة من السعي من أجل العقلانية، وهي تمثّل في المجال الاقتصادي والاجتماعي تعبيراً شمولياً عن المُثل التحديثية. وتعني التنمية تحسين مجموعة من الأحوال غير المرغوب فيها في النظام الاجتماعي، وتعتبر مسؤولة عن إدامة حالة التخلف. أما التخطيط فهو نظام متناسق عقلياً للإجراءات الداخلة في سياسة التنمية.

لقد سلّمت كل دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وحيويته في اعادة بناء المجتمعات الخليجية. وكل دول المجلس أنشأت وزارات أو مجالس للتخطيط، ووفرت لها الشروط الظرفية اللازمة لنجاحها. لقد تميزت هذه الوزارات والمجالس باستقطاب نخب ذكية ومتعلمة تعليماً عالياً من أبناء المنطقة أو من سواهم. غير أن أوضاعاً ثقافية موروثة تنخر أكثر التخطيطات المصممة لاستعجال التغيير الاجتماعي المنشود. ولا يبدو أن هناك امكانية سياسية للسيطرة على هذه الأوضاع التي تفصح عن نفسها بقوة كعقبات ثقافية أكثر منها قصورات سياسية، كما يبدو أن الدول الخليجية لا ترى حكمة في كسر هذه المعوقات الثقافية خوفاً من ردود الفعل السلبية التي قد تترتب على مثل هذا الإجراء. وبهذا يُترك للزمن والتحولات الفكرية أمر إحداث هذا التغيير. وفي مقدورنا في هذا المفصل من الحديث أن نستحضر ثمانية تناقضات تمثل تلك الموانع تمثيلاً جيداً:

ـ التقليد	ضداً	للابداع
ـ السلطة	ضداً	للحرية
ـ القبلية	ضداً	للتعاقد الاجتماعي

- المحسوبية	ضداً	للكفاية الفردية
- الاستعلاء الذكري	ضداً	لتحرير المرأة
- الاقليمية	ضداً	للقومية
- الزراعة	ضداً	للتصنيع
- الثروة	ضداً	للفقر

لنتتبع حرب الأضداد هذه بشيء من الاستقصاء.

- التقليد ضداً للابداع

التقليد، ينطوي على أكثر من مجرد التمسك بالماضي رغم أنه يقدس الماضي. التقليد هو واحد من أكثر القوى المضللة للعقل الإنساني، وذلك من خلال الوهم المزدوج الذي يخدع به الإنسان وهم الشعور بالأمن من جهة، ووهم «الإصابة» في كل ما يفعله المقلدون استناداً إلى حجة سالفة.

الإبداع، من الناحية الثانية هو سليل الحاضر ووارث المستقبل. وهو يأخذ الإنسان إلى آفاق جديدة مع كل أنواع القلق والاحتمالات غير المؤكدة التي تصاحب اقتحام المجهول والتعامل مع الجديد.

ولأسباب تاريخية معينة أصبح «الابداع» يُقرن إلى الضلال في الثقافة العربية الإسلامية وأصبح المعتقد العام - على مدى حقب طويلة من تاريخ الأمة العربية - ان كل «محدث» بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. في العالم الذي نعيش فيه، غدا الابداع والتفكير المبدع من بين أقوى وسائل الإنسان للبقاء. رفض الابداع له نتيجة واحدة، تعطيل القدرات الإنسانية الخلاّقة في الأمة العربية.

- السلطة ضداً للحرية

ليس هناك صراع موروث بالفطرة بين السلطة - سواء كانت سياسة أم أخلاقية - وبين الحرية. حقاً ان كلاً منهما تكمل الأخرى في البنية الاجتماعية. ولكن هناك خطراً حقيقياً من الخلط بين «السلطة» و «التسلط» وجعل الأخير بديلاً عن الأولى. عندما نجعل التسلط أو النزعة السلطوية (Authoritarianism) بديلاً عن السلطة (Authority)، تقع حالة الاصطدام مع الحرية.

ولتطورات تاريخية معيّنة احتلت السلطوية مكاناً مرموقاً في الثقافة العربية. ونحن نعرف جميعاً أن من المقولات التي هيمنت على الفكر العربي خلال القرون الأربعة عشر الماضية القول «لا يُفتى ومالك في المدينة». وكذلك المقولة الأخرى «من

لا شيخ له فشيخه الشيطان». بموجب هذه المقولات وغيرها ما عادت الاستطاعة على الحكم على الأشياء والاحداث مستودعة في الفرد. هذه الاستطاعة أصبحت مستودعة في جهة ما أو شخص ما، منها أو منه يجب الحصول على «اجازة» للتفكير والعمل. حتى يومنا هذا، يتوغل هذا التوجه السلطوي عميقاً في نظام الحياة العربية والخليجية بدءًا من العائلة ومروراً بالمدرسة وانتهاءً بالنظم السياسية.

- القبلية ضداً للتعاقد الاجتماعي

الرسول الأعظم بُعث في مجتمع قبلي. وإحدى المؤسسات الاجتماعية الجاهلية التي هدف الاسلام إلى إلغائها هي المؤسسة القبلية وأخلاقياتها من الغزو والثأر. ومن أجل استبدال هذه المؤسسة القبلية بنظام اجتماعي أكثر عقلانية طرح الإسلام نظرية سياسية اجتماعية جديدة هي نظرية «العهد». جاء في القرآن الكريم: ﴿وإذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً. قال ومن ذريتي؟ قال لا ينال عهدي الظالمين﴾[٢٧].

وقد وجد الفقهاء والمسلمون في هذه النظرية بذرة النظرية السياسية الإسلامية ذات الطابع التعاقدي الذي يصبغ الحياة كلها.

العقلانيون الخليجيون يناضلون من أجل تخليص النظام الاجتماعي من طبيعته القبلية وما يكادون يبلغون غاية مجزية.

- المحسوبية ضداً للكفاية

المحسوبية هي سليلة القبلية. إنها تدبير اجتماعي بموجبه تصبح حقوق الإنسان مرتبطة بعلاقاته الاجتماعية أو أصله الاجتماعي. هنا يفقد الانسان حقوقه المشتقة من انسانيته وتسود قاعدة «ومن لا يظلم الناس يظلم». المجتمع العربي الخليجي مثل بقية المجتمع العربي المعاصر ما يزال يهدر - بطريقة أو بأخرى - حقوق الإنسان الذي لا سند له من قوة اجتماعية أو قبلية. وعلى هذا، فإن إحدى المعارك القاسية التي يتوجب خوضها هي المعركة من أجل الحقوق الإنسانية المكفولة بقوة القانون.

- الاستعلاء الذكري ضداً لتحرير المرأة

خلال الأجيال الماضية، خُفِّضت المرأة في المجتمع الخليجي إلى مركز التبعية للرجل والاتكال عليه. في القرن الحادي عشر الميلادي نبّه الفيلسوف العربي الاندلسي

---

(٢٧) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ١٢٤.

ابن رشد إلى الآثار التخريبية لهذه العلاقة بين المرأة والرجل في المجتمع كله. بل إن ابن رشد ذهب خطوة أبعد، فربط بين هذا المركز المنحط للمرأة وبين الهزائم العسكرية والسياسية التي كان العرب يتعرضون لها على يد الغزاة الاسبان في زمانه.

الآن، تسعة قرون بعد ابن رشد، المرأة العربية الخليجية ما تزال ترسف في مكانها القديم - مكان التبعية والاتكال مع استثناءات قليلة هنا وهناك.

- الاقليمية ضداً للقومية

نحن العرب نحب أن ننظر إلى أنفسنا على أننا أمة واحدة. الإسلام واللغة وتاريخنا المشترك نعتبرها روابط طبيعية لهذه الرؤية الوحدوية لأنفسنا. خلال الأعوام التسعين الماضية قدّم العرب أنواع التضحيات من أجل هذا الهدف. ولكن الخليجيين مثل بقية العرب، يؤرقهم ويحيرهم ارتفاع الحدود السياسية ويعجزهم البحث عن تفسير قوانين الهجرة والسفر والإقامة المتعسرة يوماً بعد يوم التي تطبِّق على العرب وغير العرب بطريقة واحدة. إن هذا الوضع يدمر الرؤية الوحدوية وحراك القوى المنتجة إلى المنطقة وداخلها.

- الزراعة ضداً للتصنيع

أكثر من كونه آلات ومكائن، التصنيع هو مفهوم كلي لأن نتدخل في البيئة الطبيعية وأن نصنع للإنسان ما حرمته الطبيعة منه من وسائل تخفيف صعوبات الحياة وتلطيف خشونة العيش على هذه الأرض. بعبارة أخرى، التصنيع هو طريقة علمية لإعادة تشكيل حياة الإنسان وفق منظور أخلاقي مشتق من طبيعته المتميزة. ولهذا، فإن آثار التصنيع الاجتماعية والأخلاقية مزعجة بالضرورة للمجتمعات الخليجية التي عاشت على الزراعة والقبلية ردحاً طويلاً. ولكن من المفارقات العجيبة أن الدعوة إلى التصنيع تكتسح الخليج مثلما تكتسح الوطن العربي بأكمله، وقليل من الناس هم الذين يدركون تبعاتها الاجتماعية والأخلاقية.

التصنيع يخلق طبقة عاملة جديدة لم يكن لها وجود في الماضي. هذه الطبقة ستطالب بحقوق اقتصادية وسياسية غير مسموع بها من قبل - حقوق المشاركة في سياسة الانتاج وتقرير مستوى الأجور. وهكذا يؤثر التصنيع في ميلاد قوة سياسية جديدة ليست بذات طبيعة أوتوقراطية. قوة ذات مضمون وشكل جماعي، وهذا يمثل تحدياً للتقليد الأوتوقراطي. التصنيع يوجب استخدام المرأة في المصانع والأسواق بأجور ومنافع متساوية مع أجور الرجل ومنافعه. وهكذا يخلق المشروع الصناعي الشروط الموضوعية لتحدي وتفنيد الادعاء التاريخي بأعلوية الرجل على المرأة. هذه نماذج من

الانقلابات الأخلاقية التي يخلقها التصنيع. وبالنسبة إلى الغالبية العظمى من المتحمسين للتصنيع في الخليج والوطن العربي، فإن هذه الانقلابات الأخلاقية غير محسوس بها ولا محسوب لها حساب في التخطيط الاجتماعي. وإذا ما بقي الحال على وضعه هذا، فليس من المستبعد أن يصبح التصنيع مصدراً مضافاً إلى مصادر القلق الاجتماعي في المجتمع الخليجي المعاصر[٢٨].

٣ ـ زيادة الانتاجية

إن انتاجية أعلى ـ مقيسة بعدد الرؤوس أو بمجمل انتاج القوة العاملة ـ هي هدف مشترك بين كل خطط التنمية. والمفترض على وجه العموم أن هذا الغرض يمكن تحقيقه مبدئياً بتحسين فنون الانتاج وزيادة رأس المال في كل وجوه العملية الانتاجية وبتحسين ما يمكن أن نسميه أنماط الانتاج (Modes of Production). غير أن هذه الشروط بدورها تعتمد على رفع المستوى المعاشي للناس وتحسين المواقف والمؤسسات الوطنية، وفي الواقع تحقيق كل الشروط اللاحقة لتحقيق العملية التحديثية. إن الانتاج مقيساً بعدد الرؤوس أو بزيادة انتاج القوة العاملة يمكن اعتباره مؤشراً على مستوى التخلف. كما يمكن اعتبار نسبة الزيادة في معدل الانتاج اشارة إلى تحقق التنمية. غير أن الزيادة في الانتاج لا يمكن اعتبارها اطلاقاً تعريفاً مُرضياً لهذه المفاهيم، مفاهيم التخلف والتنمية. لا بد من تحقق الشروط الأخرى التي سيرد نقاشها ليس من حيث كونها وسائل لزيادة الانتاج، بل من حيث هي أغراض واجبة التحقق في ذاتها. إن هذه الأغراض قد تتعارض أحياناً، ولكنها يجب أن تتفاعل بعضها مع بعض كما يجب تحققها كل على انفراد.

٤ ـ ارتفاع مستوى المعيشة

هذا هدف مشترك بين جميع المجتمعات وخصوصاً تلك الفقيرة جداً. هناك من يجادل بأن رفع المستويات المعاشية يجب تأجيله قليلاً لكي يتراكم رأس المال الوطني وتزيد عوائده من جهة، وللحيلولة دون خلق حالة ترابط بين زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك قياساً على النزعة الاستهلاكية في أوروبا الغربية. غير أنه مما لا يمكن الجدال فيه أن مستويات المعيشة المحسّنة هي شرط مسبق لإنتاجية عمالية أعلى ولكفاية أعلى في الانتاج، وعلى العموم هي شرط مسبق لتحقيق تغيرات في القدرات والمواقف

---

(٢٨) انظر: محمد جواد رضا، أزمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٥.

المطلوبة للزيادة في الانتاج. إن هذا الاعتماد المتبادل بين الانتاجية وتحسين مستويات المعيشة هو أقوى بين الدول الفقيرة في آسيا منه بين شعوب أوروبا الغربية.

٥ ـ المساواة الاجتماعية والاقتصادية

في البلدان النامية يُنظر إلى مسألة المساواة الاقتصادية والاجتماعية نظرة مثالية، ويبلغ التطرف أحياناً في هذه المثالية درجة الحديث عن تحقيق «المجتمع اللاطبقي». غير أنه في أقطار أخرى لا يُسبَغ أي معنى رسمي على هذا التوجه وإن يكن هناك ميل قوي إلى تحقيق مساواة اجتماعية واقتصادية أكثر للطبقات المحرومة أو المعدمة. إن التنمية بهذا المعنى، تهدف إلى خلق ظروف تسهم في رفع مستويات الدخل والمستويات المعاشية للجماهير. ولكن على العموم، فإن المجتمعات النامية لم تحقق ـ لأمر أو لآخر ـ المساواة الاجتماعية والاقتصادية كما لم تحقق الظروف الاقتصادية الشرطية لتحسين مستويات حياة الجماهير. وفي أحيان كثيرة، كان الأمر يسير باتجاه معاكس انحطاط المستويات الاقتصادية للجماهير وتناقص دخولها وأحياناً كان يُعتذر عن هذا التراجع بحجة الرغبة في زيادة الانتاج. غير أن هذا العذر لا يمكن أن يكون مقبولاً لوضوح العلاقة بين تحسّن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين التنمية من جهة أخرى، ولأن زيادة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي شرط مسبق لتسريع عمليتَي الانتاج والتنمية.

٦ ـ تحسين المؤسسات والمواقف

المراد بتحسين المؤسسات أولاً أن تزال الحواجز بين الطبقات والطوائف والفئات الاجتماعية وتعزيز القدرة على التنافس الحر بين أفراد المجتمع من أجل الظفر بالمراكز القيادية في الاقتصاد والإدارة والوظائف الحكومية بحيث تبرز الدولة كأنها المركز الذي يلتفّ حوله كل المواطنين وتستطيع الدولة نفسها أن تبث في مواطنيها روح الولاء لا للطائفة ولا للطبقة، ولكن للمجموع الذي تتألف منه الدولة. إن شعباً متميزاً بمساواة واضحة في الاقتصاد والاجتماع وبمرونة اقتصادية ومكانية (Spatial Mobility) وولاء حازم من قبل الجميع للأمة هو هدف تنموي منظور وواجب التحقيق. أما في ما يتعلق بالمواقف[٢٩]، فإن المتعارف عليه أنها مسنودة من قبل المؤسسات القائمة في المجتمع وهي تعزز وتسند هذه المؤسسات. هناك طموح في دول العالم الثالث إلى ما

---

(٢٩) يعرّف ميردال الموقف (Attitude) بأنه المجموع الكلي للمعتقدات والتقويمات التي تجعل سلوك الفرد أو سلوك الجماعة أن يكون ما هو كائن، أي أن يقع بالطريقة التي يقع بها.

يسمّى خلق «الإنسان الجديد» أو «الإنسان الحديث» أو «مواطن الدولة الحديثة» أو «الإنسان المعاصر» أو «الإنسان في عصر العلم» أو «الانسان الصناعي» وهكذا. وكل هذه الأسماء تشير إلى مجموعة من الشمائل يُفترض في هذا الإنسان أن يجسدها في ذاته وهي:

- الكفاية
- الجد
- اتباع النظام
- الدقة
- الالتزام بالمواعيد
- الصدق الشديد

- العقلانية في تقرير ما ينبغي فعله والتحرر من الاعتماد على التقاليد الجامدة، التحرر من الولاءات الفئوية والمحسوبية، التحرر من التفكير الخرافي، التحرر من التعصب، كونه إنساناً مدققاً.

- الاستعداد للتغير (قبول التغير).
- التيقظ للفرص السانحة في هذا العالم المتغير.
- الحيوية في استحداث المشاريع وابتكارها.
- احترام الذات (الكرامة) والاعتماد على النفس.

- روح التعاون، ولا يراد هنا إلغاء الكفاح الذاتي بل توجيهه نحو ما ينفع الجماعة والاستعداد لحمل مسؤولية العمل من أجل الآخرين ومن أجل المجتمع والأمة.

- تعلّم النظر البعيد واجتناب التهور.

يسجل ميردال أن تسطير هذه الشمائل في الإنسان الجديد المراد في دول العالم الثالث لا يعني التزاماً كلياً أو أصيلاً بها، بل إن الطبقات المفكرة في آسيا وغيرها لها موقف مزدوج منها. ففي الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن ضرورة تغيير المواقف في الحلقات الخاصة إلا أنهم يغضّون الطرف عنها في الاجتماعات العامة خوفاً من أن إثارتها علناً قد تفهم على أنها مطالبة الدولة باتخاذ اجراءات رسمية لتغيير هذه المواقف. حتى في صياغة الأهداف والتراتيب التربوية يقفزون على هذه المواقف بشكل مضحك وهزلي.

كيف يمكن تفسير هذه الإزدواجية في سلوك الطبقة المفكرة في دول العالم الثالث؟ يرى ميردال أن الطبقة المثقفة نفسها والنخبة منها تدرك جيداً أنها هي نفسها

لا تلتزم بهذه المواقف المثالية. إن هذه الطبقات المثقفة عندما تنظر إلى طرق معاشها ودخولها في الأنماط الثقافية التي تنعم بها وفرص التعليم المتاحة لها، تدرك الفرق بينها وبين نمط العيش البائس الذي تحياه الأغلبية من الفلاحين والكادحين وهم - المثقفون - لا يعملون شيئاً لتغيير ما يعانيه المحرومون، فلذلك يسكتون عن تبديل المواقف ويحاولون إراحة ضمائرهم بالكلام الرومانسي عن بؤس الجماهير وتعاستها. أما السبب الآخر لغضّ الطرف عن تبديل المواقف، فهو الخوف من أن تجريح هذه المواقف يؤذي الكبرياء الوطنية. لقد تنامت هذه الحساسية خلال فترة الكفاح من أجل التحرر والاستقلال من الاستعمار الغربي حين كان الاستعماريون الغربيون يصفون أبناء البلاد الأصليين بخرافية الفكر والكسل واللامبالاة وعدم الإبداع والرضا بالعيش على الكفاف وذلك لاستلاب المنافع والامتيازات لأنفسهم على حساب أبناء البلاد الاصليين. أضف إلى هذا أن هذه المواقف التي يراد استبدالها تعود إلى الطبقات الدنيا في مجتمعات العالم الثالث، وهذه الطبقات لا تتبدل بسرعة، ولذلك فلا فائدة من محاولة فرض التغيير عليها بقوة القانون أو بالقسر. إن مما يعقّد إمكانية إحداث التغيير في المواقف هو بعض ما أسيء فهمه من مقولات ماركس من أن عملية التصنيع والتنمية تغير مواقف الناس بصورة أوتوماتيكية. لقد خلق هذا الفهم السيء اتكالية من نوع جديد. . . إن التصنيع سيخلق أخلاقيات جديدة وسيجعل الناس يبدلون مواقفهم الأساسية من دون تحليل سلوك الناس تحت الظروف الصناعية والاقتصادية الجديدة.

٧ - التضامن الوطني

يعرّف ميردال «التضامن الوطني» بأنه نظام حكومة وطنية، محاكم (قضاء) وإدارة حكومية فعالة ومتماسكة داخلياً في الهدف والعمل ذات سلطة مطاعة على كل الأصقاع والجماعات داخل حدود الدولة، التضامن هنا شرط مسبق لكلا الأمرين: صيانة الدولة - كاهتمام مستمر لكل المواطنين - ولأدائها الكفيّ لوظائفها كرحم فعالة لصياغة السياسات الوطنية وتنفيذها.

٨ - الديمقراطية الشعبية
(ديمقراطية الجذور Democracy at The Grass Roots)

يتوجب على حكومات المنطقة أن تكافح من أجل التنمية الاقتصادية، والتنمية الناجحة، تفترض مسبقاً، تحقق درجة عالية من القبول الشعبي بها. ولأهداف التنمية عموماً تلجأ كل الحكومات، أديمقراطية كانت أم سلطوية إلى فرض بعض الانضباط الاجتماعي على شعوبها بالإكراه. غير أنه حتى النظم السلطوية لا تستطيع أن تنجز

كثيراً في مجال التنمية ما لم تستطع بصورة أو بأخرى تعبئة الناس لقبول التنمية والمشاركة فيها والتعاون من أجل إنجاحها. حتى أكثر الطبقات فقراً وأقلّها ثقافة تمتلك طاقة معتبرة لمقاومة القهر واحباطه. وهكذا، فإنه لن يدهشنا أن هذا المثل الذي يشير إليه الناس في جنوب آسيا وبقية دول العالم الثالث باسم «اللامركزية» أو «التخطيط الديمقراطي» الموجه نحو خلق ظروف للمشاركة الشعبية والمسؤولية على نطاق المجتمعات المحلية والقطاعية داخل الشعب هو ـ عموماً ـ الأكثر قبولاً بين المثل الحاكمة لعملية التحديث باستثناء مثل الاستقلال الوطني، على أنه ليس في هذه الدول بلد واحد تقدم كثيراً نحو تحقيق اللامركزية أو التخطيط الديمقراطي وكان هناك عدد من العقبات الجدية المتداخلة تحول دون ذلك مثل عجز الحكومات وأجهزتها الادارية وعدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، وفوق كل ذلك المصالح المركزة في الوضع القائم وتقاليد مجتمع راكد.

٩ ـ الانضباط الاجتماعي ضداً للتخطيط الديمقراطي

إن أقطار الخليج معروفة بلطف نظمها السياسية في معاملة مواطنيها، الأمر الذي يحول أحياناً دون فرض التزامات شديدة على المواطنين في تنفيذ السياسات الاجتماعية الجديدة. وتضطر الدولة إلى اللجوء إلى وسائل الاقناع المبرَّأ من الإكراه أو القسر، الأمر الذي يؤدي بدوره الى تعطّل بعض هذه السياسات الاجتماعية. وكما يعرف كل المخططين الاجتماعيين، فإن غياب الإكراه ليس دائماً حلاً وأسلوباً في التخطيط. وفي هذا الصدد يقول غونار ميردال: إن بحوثنا قد اقنعتنا بأن نجاح التخطيط من أجل التنمية يتطلب استعداداً لفرض التزامات على الناس من كل الطبقات الاجتماعية بدرجة أعظم بكثير مما هو مطبَّق الآن، انه كذلك يتطلب تنفيذاً متشدداً لهذه الالتزامات يمثل فيه الإكراه دوراً استراتيجياً. إن هذا القول قد يتعارض ظاهرياً مع مثل الديمقراطية، ولكن هذا ما يحدث عندما يمتنع الناس عن حمل مسؤولياتهم الاجتماعية طوعياً ولا يتعاونون في العمل من أجل انجاح خطط التقدم الاجتماعي. إن القواعد التسع المتقدمة لكي تنجح في التطبيق، بل لكي ينجح النموذج التخطيطي كله كقوة دينامية موجهة في إعادة البناء الاجتماعي في الخليج، لا بد أن يعتبر هذا النموذج طريق المستقبل.

على أن هناك خطراً داخلياً يتهدد مسيرة التحديث في منطقة الخليج. هذا الخطر ينبثق من داخل الإطار الثقافي الشرقي نفسه، خطر تعظيم الذات والمباهاة بفضائل موروثة مدّعاة واللواذ بالتاريخ والاستعاضة به عن الحاضر؛ وهذه ظاهرة مشتركة بين شعوب الشرق على وجه التخصيص. ولقد كانت هذه واحدة من العقبات المدمرة أمام التنمية الاجتماعية في الهند، مثلاً. لقد كان هناك ـ كما يقول ميردال ـ تيار

أسطوري غني حول القرية الهندية، وكيف كانت ديمقراطية كاملة قائمة على تنظيم عقلاني تعاوني في الانتاج والحياة الجماعية حيث تكون الفروقات الطائفية أو الطبقية ضئيلة وحيث تتمتع النساء بمركز أعلى وأرفع من مركز نظيراتهن في المدن. من الناحية العملية إن أية قضية نبيلة يمكن أن تجد تأييداً لها من التاريخ. ولكن يجب أن نتذكر أن حقائق التاريخ يمكن أن تقدم تفسيراً مضاداً لهذه الصور البراقة عن عصور ذهبية خلت في التاريخ، وحتى لو كانت متحققة في وقت ما، فإنها لا تصلح الآن إلا أن تكون شاهداً على نضوب الحيوية في الأمم التي أبدعتها في الزمن السحيق. من الادعاءات المتكررة التي تصدى جواهر لال نهرو لتفنيدها بعد استقلال الهند. ان الشعوب الآسيوية هي أكثر روحانية وأقل مادية من الشعوب الغربية، وأنها تتجه نحو العالم الآخر وهي ايثارية غيرية مهيّأة لغضّ النظر عن الثروة والرفاه المادي، وأنها تتحمل الفقر بإباء وعزة نفس، وأنها تتميز بقدرة خاصة على التأمل والاعتكاف، وأن قوتهم العقلية تثوي في الحدس وليس في التعليل العقلي ولا الحسابات الدقيقة. لقد فند نهرو هذه الفضائل المدَّعاة بمنطق الكفاح ضد الاستعمار الغربي الذي استباح هذه الشعوب وأورثها الاحساس بالضعف والاستلاب حتى إذا أرادت أن تأبق من ذلك الهوان فاءت إلى تهويمات متخيَّلة عن روحانية لا وجود لها في الواقع. قال نهرو: «عندما يكون بلد تحت الاحتلال فإنه يبحث عن مهرب من الواقع في أحلام زمن غابر، ويجد عزاء في رؤى من عظمة ماضية. إن هذه تسلية حمقاء وخطيرة يقع فيها الكثير منا. مسألة أخرى مشكوك فيها بالدرجة نفسها بالنسبة إلينا في الهند هي أن نتصور أننا ما نزال في عظمتنا الروحية كما لو أننا نزلنا إلى هذا العالم بطريقة مختلفة. العظمة الروحية، وأية عظمة أخرى، لا يمكن أن تُبنى على غياب الحرية وغياب الفرص للتقدم ولا على الجوع والبؤس. إن كثيراً من الكتّاب الغربيين قد شجعوا الفكرة القائلة بأن الهنود هم من أهل العالم الآخر. إني أفترض أن الفقراء والتعساء في كل بلد يصبحون إلى درجة معينة من أهل العالم الآخر إلا إذا اختاروا أن يكونوا ثوريين»[٣٠]. إن اللمعة النهروية قمينة بأن تُعرف وتُتذكَّر من قبل راسمي خطط البناء الاجتماعي في الخليج، إذا أرادوا أن يعصموا هذه الخطط من النكوص أو التهاوي. وجميل بنا جميعاً أن نحفظ لمعة نهروية أخرى وفي السياق الذي سلف قال نهرو: «لن أضعها بتلك الصورة ان الهنود أكثر روحانية، ولكني أقول إن المجتمع الراكد يتكلم كثيراً عما يسمّى الروحانية»[٣١].

---

(٣٠) انظر نهرو في: Jawaharlal Nehru, *The Discovery of India* (New York: John Day, 1946).

مقتبساً من قبل غونار ميردال في: Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry in the Poverty of Nations,* vol.1, p.100.

(٣١) اعتمدنا في بناء النموذج البنيوي لاعادة البناء الاجتماعي في الخليج على آراء ميردال، انظر: Myrdal, Ibid., vol.1, pp.53-100.

الفصل الرابع

التربية الخليجية والتكليف الغامض
إعداد الانسان الخليجي أم إعداد المواطن الخليجي؟

أزمات التنشئة الاجتماعية

«إن من كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين والمماليك أو الخدم سطا به القهر وضيّق على النفس في انبساطها وذهب بنشاطها ودعاه إلى الكسل وحمله على الكذب والخبث وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفاً من انبساط الأيدي عليه بالقهر وعلّمه المكر والخديعة لذلك وصارت له عادة وخلقاً وفسدت معاني الانسانية التي له من حيث الاجتماع والتمدن وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله وصار عيالاً على غيره في ذلك وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل فانقبضت عن غايتها ومدى انسانيتها فارتكس وعاد في اسفل السافلين. . .».

ابن خلدون

- ١ -

يكثر الحديث هذه الأيام عن بناء «الإنسان» الخليجي أو صنع «الإنسان» الخليجي. وقد تتشطر الدعوة أشطاراً لتصبح حلماً ببناء «الإنسان» السعودي و«الإنسان» الكويتي و«الإنسان» القطري، وهكذا[1]. وجميل، من دون ريب، أن يكون الإنسان العربي في الخليج وخارج الخليج موضوع اهتمام علمي وهدف مشروع حضاري. غير أن الذي ليس جميلاً في الأمر هو تجنّب الوضوح في الغايات والجنف عن الثبات في معالم الأشياء والانحياز إلى حيث تتشابك الظلال والألوان وتتماوه

---

(١) انظر: عبد الهادي العوضي، «بناء الإنسان الكويتي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة تطوير التعليم العام في دولة الكويت، جامعة الكويت، كلية التربية، ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٩. انظر أيضاً: مكتب التربية العربي لدول الخليج، واقع التعليم في دول الخليج العربي (الرياض: المكتب، ١٩٨٧).

الشخوص والتهاويل، وينخلق وضع تمويهي تضيع فيه الحقيقة ويتعذر فيه الحديث بلغة مشتركة بين الطموح والواقع. ذلك أنه عندما يتكلم الناس عن «تنوع الإنسان» يبدون كأنهم يسلّمون بتنوّع في «الانسانية» أيضاً، وهذا أمر غير مسنود ببينة لا من الدين ولا من العلم. وعلى هذا، فإن ما يبدو أنفع في التخطيط وأيسر منالاً في السعي هو أن يتوجه الفكر إلى ما هو ممكن التحقق وما هو ممكن القياس والتقويم في مساقات الانجاز والتحصيل. . . إعداد «المواطن» الخليجي. إن فرق ما بين مفهوم «المواطن» ومفهوم «الإنسان» في تراتيب التنشئة الاجتماعية هو فرق ما بين «الحقيقة» و «الوهم» أو هو فرق ما بين «الواقع» و «المثال». في طلب «المثال» يكون في مقدور الناس أن يتفلسفوا. أما في طلب «الواقع» فيكون في مقدورهم أن ينجزوا وأن يتثبّتوا من انجازهم بقياسه وتمحيصه. ولست أزعم أني أقول جديداً في هذا الصدد، ففي القرن الخامس قبل الميلاد، مثلاً، كان الخلاف حول الواقع والمثال في التربية إحدى نقاط الاحتكاك الكبرى بين أفلاطون ومعاصره أيسوقراط. وقد كان من رأي ايسوقراط أنه في الحالات الفعلية يجب على الناس أن «يعملوا» لا أن «يفلسفوا» وهم يستطيعون ان «يعملوا» على أساس «الرأي الصائب» فقط، ومن هنا فإن الرجل المثقف هو الذي يملك الرأي الصائب وله البراعة في استعماله وفي التماس الحل السليم أو على الأقل الحل الأقل ضرراً للمشاكل المعينة التي تواجهه[٢]. لعل هذا يفسر لنا سبق أثينا القديمة أمم الأرض كلها الى ابتكار فكرة «المواطنة» وممارستها، ثم تجذّر هذه الفكرة في التقاليد الديمقراطية والدستورية الغربية حتى اليوم. حقاً إن الحديث عن تربية «الإنسان الخليجي» يدخل في باب المثالية التي قلما يتفق الناس على مضمون واحد لها، على حين أن الحديث عن تربية «المواطن الخليجي» يمكن أن يكون موضع اتفاق أو اجماع بيسر بالغ خصوصاً عندما يخضع التوجه التربوي نفسه لمنطق الواقع والعدالة، الأمر الذي يسهّل التعامل مع المؤسسة التربوية الخليجية والتساؤل عمّا فعلته حتى الآن.

منعقد الاجماع ههنا، هو قصور هذه المؤسسة عن تجديد الذات الاجتماعية الخليجية. وعلى الرغم من غياب التحليلات التكاملية لمعطيات المؤسسة التربوية الخليجية، فإن الأعراض الموضعية لنتاجات هذه المؤسسة ـ التي نتحدث عن وحدتها أو توحدها اصطلاحاً ـ تتكامل في تصوير مجمل ما يشتكى منه من عملها. وعلى الأفق الأعلى من آماد تحليل الوضع التربوي الخليجي، هناك تذمر واضح من أن النظم التعليمية الخليجية لا تمثل إلا استعارات ثقافية لـ«نظم تعليمية متأخرة غلب على ممارستها صنعة التقليد» ولذا «فإن تطوير السياسات والأهداف التربوية في هذه الدول ـ دول

---

(٢) محمد جواد رضا، العرب والتربية والحضارة: دراسة في الفكر المقارن (١٩٨٧).

الخليج ـ قد تأخر كثيراً. وعندما جرت محاولات التطوير والبلورة، فإن السياسات والأهداف قد غلب عليها الطابع الوثائقي المنعزل عن الممارسة الفعلية للمسؤولين عن التعليم. فمن ناحية لم يجرِ اشراك مماثل للقطاعات الواسعة العاملة في التعليم. ومن ناحية أخرى، فإنه بعد تطوير السياسات والأهداف لم تجرِ توعية كاملة بها كما لم يجرِ تضمينها بشكل مكثف في مناهج إعداد المعلمين لمختلف المراحل. وهكذا، فإن النتيجة المتوقعة أنه بالرغم من جودة بعض البنود المتضمنة في وثائق السياسات والأهداف المعدَّة في كل دول المنطقة لم يكن هناك علم بها على مستوى واسع. كما لم يكن أثرها كبيراً في توجيه التعليم محتوى وممارسة»[3]. ولا يلطِّف من أثر هذه النزعة المحافظة في تعجيز المؤسسة التربوية الخليجية تعاظم إعداد الأفراد الملتحقين بمراحل التعليم العام والجامعي رغم ما في هذا التعاظم من جاذبية خارجية، ذلك «ان استمرار التوسع غير المحسوب في التعليم الثانوي التقليدي وفي التعليم العالي بتخصصاته التقليدية أيضاً وارتفاع معدلات الزيادة في هذه المراحل من التعليم عن معدلات الزيادة في الأنواع الأدنى» من شأنه «ان يخلق عدم توازن في انتشار التعليم ويجعل من تحقق دور التربية في ايجاد القوى العاملة المناسبة هدفاً صعب المنال»[4]. ان ما يعطي مقولة الإخلال بالتوازن في انتشار التعليم وتعجيز المؤسسة التربوية الخليجية عن «ايجاد القوى العاملة المناسبة» ثقلاً اضافياً هو «عدم النمو في قاعدة التعليم التقني والمهني على المستوى الثانوي»[5]. وباستثناء البحرين التي يزيد فيها الاقبال على التعليم الثانوي التجاري (٥٤ بالمئة من مجموع طلبة المرحلة الثانوية عام ١٩٨٢)، فإن نسبة طلبة التعليم المهني والتقني لا تزيد على ٥ بالمئة إلى مجمل طلبة التعليم الثانوي في بقية دول مجلس التعاون الخليجي. لقد كان يرجى من المؤسسة التربوية الخليجية أن تلعب «دوراً مؤثراً وكبيراً في طموحات التغير المجتمعي والتحول من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم» غير أن التعليم الخليجي أخفق في تحقيق هذه المهمة التاريخية لأنه اعتمد بأسلوبه وممارسته «على التلقين والحفظ في أكثر الأحيان، وكان من المرجو أن يتجاوز هذه الأساليب والوسائل والممارسات. إن دور التعليم ليس قاصراً فقط على خلق القدرة لدى الفرد في استيعاب ما يقدَّم له إجباراً من خلال قنوات مبرمجة تصل إلى درجة علمية عادة ما تكون هي نهاية المطاف». لقد كان متوقعاً من هذا النظام أن يربي الناس على ممارسة «القدرة الذاتية الواعية التي لا تتلمس الدرجة العلمية نهاية مطاف ولا طموحاً شخصياً تقف دونه كل الطموحات الأخرى. إن إدراك الفرد لنفسه ومحيطه ووعيه لطموحات ومشكلات مجتمعه تتطلب منه أن يكون ذا قدرة على التحليل والبلورة والفهم ليس من خلال المراحل التعليمية فقط، ولكن قدرة مستمرة ينتظر أن تخلقها وتنميها المراحل التعليمية التي يمر من خلالها الفرد»[6]، وهذا ما لم يفلح النظام التعليمي الخليجي في تحقيقه. ان مما زاد في تعقيد نتائج هذا الاخفاق ما يتعرض له

---

(٣) عبد العزيز الجلال، تربية اليسر وتخلُّف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، ص ٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤.

الطفل من آثار التنشئة البطركية داخل العائلة وخارجها ليصبح كائناً متلقياً مسلوب الإرادة.

من الحيف - يقيناً - جحود المؤسسة التربوية الخليجية منجزاتها المتحققة حتى الوقت الحاضر مثل «ايلاء العلوم والتقانة اهتماماً كبيراً» تجسد في «انشاء الجامعات والمعاهد العليمة والتقنية ومراكز البحث العلمي المختلفة حيث يتمتع بعضها بسمعة علمية وعالمية طيبة، حتى باتت التقانة تأخذ طريقها في التطبيق ولو بمستوى معين في مجالات صناعية ونفطية وبتروكيماوية وزراعية وفي مجالات الطاقة وتحلية المياه وغيرها»(٧). من ناحية أخرى يفصح الانجاز التربوي الخليجي عن نفسه بصورة أوضح في الجانب الكمّي. إن نسبة الأمين من السكان تتراوح - وفقاً لمكتب التربية العربي لدول الخليج - بين ٢٠ و٢٤ بالمئة فقط من مجموع السكان. أما على صعيد التعليم العام، فإن ربع القرن المنصرم بين ١٩٦٠ و١٩٨٥ شهد «زيادات ملحوظة في نسب الاستيعاب بمراحل التعليم العام بالنسبة للسكان ضمن الفئة العمرية ٦ - ١٨ سنة شملت جميع دول الخليج العربي والتي تجانست فيها هذه النسب إلى حد ما. وبينما كانت نسب الاستيعاب لهذه الفئة العمرية عام ١٩٦٠ قد تراوحت ما بين ٤٠ و٤٢ بالمئة، نجد أنها ارتفعت عام ١٩٨٠ لتصل إلى حدود ٧١ بالمئة في بعض دول المنطقة. وقد شهد عام ١٩٨٥ ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الاستيعاب هذه حيث وصلت إلى حوالى ٩٥ بالمئة للمرحلة الابتدائية و٨٥ بالمئة للمرحلة المتوسطة - الاعدادية - و٨٢ بالمئة للمرحلة الثانوية في بعض دول الخليج العربي محسوبة لكلا الجنسين»(٨). لقد حقق هذا التقدم الكمي درجة معقولة من العدالة بين الذكور والاناث، كما أن نسب الاستيعاب المتصاعدة باستمرار «تكاد تكون متساوية لكلا الجنسين في السنوات الأخيرة مع وجود زيادة قليلة بجانب الذكور»(٩). إن هذا المتحقق من الانجاز التربوي يبرر «الشعور الرسمي» بالثقة بصواب الغايات العليا المرسومة للمؤسسة التربوية الخليجية وهي:

١ - التفاعل مع القطاع الاقتصادي حيث تسعى دول الخليج العربي إلى تحسين تفاعل النظام التربوي مع احتياجات خطط التنمية.

٢ - زيادة الطلب الاجتماعي على التربية الذي ينتج منه توجيه الطلاب نحو التخصصات المطلوبة.

٣ - تحقيق التوازن المطلوب بين الجانب الكمّي والجانب النوعي في التعليم.

٤ - توافق السلّم التعليمي في دول الخليج العربي حيث يبدأ بمرحلة رياض الأطفال فالابتدائية فالمتوسطة (الاعدادية) فالثانوية.

---

(٧) مكتب التربية العربي لدول الخليج، واقع التعليم في دول الخليج العربي، ص ٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦.

(٩) المصدر نفسه.

٥ ـ تنويع فرص إلزامية التعليم إذ إنها لا تزال غير متكاملة بجميع أبعادها.

٦ ـ بذل جهود جادة في سبيل القضاء على الأمية في بعض دول الخليج العربي.

٧ ـ توسيع فرص الالتحاق بالتعليم الفني والتقني الذي ما يزال أقل من المستوى المطلوب.

٨ ـ اسهام التعليم الخليجي في نقل التراث الثقافي العربي الإسلامي والمحافظة عليه وتجديده وتنمية الاحساس الجماعي عند التلاميذ وتأهيلهم لتذوق روائع الثقافة في شتى صورها واتاحة الفرصة أمام كل فرد لكي يشارك في الحياة الثقافية(١٠).

ـ ٢ ـ

أيّاً كانت النوايا الحسنة التي تحرك المؤسسة التربوية الخليجية، فليس من طبيعة المؤسسات الاجتماعية أن تقوَّم بالنيات التي تقودها بقدر ما يصدق عليها الحكم بانتاجها ومعطياتها. وبهذا يبدو ان أمام المؤسسة التربوية الخليجية طريقاً طويلاً يجب أن تقطعه قبل أن تقتدر على اعطاء انطباع ايجابي عن عملها. التعليم الابتدائي السعودي، مثلاً، ما يزال يعاني أربعة احباطات داخلية جوهرية:

١ ـ الاهتمام بـ «سرد الحقائق العلمية أكثر من كيفية معرفتها والحصول عليها، وبحفظ المعلومات عن طريق كثرة ترديدها أكثر من اكتساب الاتجاه العلمي وطرق التفكير الصحيح، والإعداد للامتحان أكثر من الإعداد للحياة».

٢ ـ التعليم اللفظي على الاجمال ظناً بأن الكلمة مساوية لمحتواها ومعناها حتى «أصبح الاتجاه الغالب في التعليم يعتمد على ترديد الألفاظ وأصبح تقييم التحصيل العلمي تقييماً للألفاظ المسترجعة. معنى ذلك أن التعليم أصبح في الغالب يتجه نحو تحصيل المادة اللفظية واسترجاعها وأصبح التعليم الجيد في أسسه وأهدافه هو معونة الطالب على أن يحفظ في ذاكرته المادة التعليمية بالصورة التي يمكن أن يسترجعها في الامتحان وليس مهماً في أغلب الأحوال أن يفهم ما تحمل العبارات من فحوى ومعنى ما دامت تُسترجع بالشكل الذي حفظت به».

٣ ـ إن المناهج السعودية، ومنها المنهج الابتدائي «لا تحقق ايجابية التلميذ والعمل الجماعي وروح الفريق، فالتلميذ في مدارسنا سلبي في الغالب، المدرّس يشرح وهو يسمع، يكتب وهو ينقل، يسأل وهو يجيب، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الاتكالية

---

(١٠) المصدر نفسه.

علماً بأن روح العصر وخلاصة الفكر التربوي تنادي بالتعليم من أجل الايجابية، وبالتعليم من أجل كشف النبوغ، وبالتعليم من أجل الاستقلالية الهادفة إلى بناء الذات وتحسينها، وبالتعليم من أجل تشجيع العمل التعاوني وروح الفريق. والعصر يطلب منا أن يكون أولادنا طاقة ايجابية يشاركون في الاعداد لأنفسهم وفي تعليم أنفسهم بجهد ذاتي ـ التعليم الذاتي ـ ونحن نصرّ أن نفعل لهم كل شيء وأن نكفيهم حتى مشقة الذهاب إلى المكتبة للبحث والدراسة والعمل بأيديهم».

٤ ـ إن التعليم الابتدائي «السعودي لا يزال بعيداً عن أدوات العصر وآلاته وشتى انجازاته. إن مدارسنا تعاني من قصور في استخدام المعلمين للوسائل التعليمية سواء من حيث كميتها أو نوعيتها وذلك بسبب اللامبالاة أو عدم معرفة استعمالها أو عدم توفرها»[(١١)].

وتلاحظ لجنة تقويم النظام التربوي لدولة الكويت ان النظام التربوي الكويتي يقصر بجملته عن تخريج الكفايات الفنية والعلمية اللازمة لحاجات القوى العاملة، الأمر الذي يخلق فراقاً بين مخرجات التربية وحاجات التنمية الشاملة. ويعبّر هذا العجز عن نفسه تعبيرين متكاملين:

أ ـ إن عدد الطلبة الكويتيين الذين ينتسبون إلى الفرع العلمي ما زال ضعيفاً بالقياس إلى أولئك الذين ينتسبون إلى الفرع الأدبي (٢٥ بالمئة) من مجموع المتخرجين في التعليم الثانوي عام ١٩٨٣/ ١٩٨٤.

ب ـ ضآلة عدد المنتسبين إلى المعاهد التطبيقية، فلا تزيد نسبة الملتحقين بهذه المعاهد عن ١٤ ـ ١٦ بالمئة من جملة المعاهد دون الجامعية[(١٢)].

ويحدد «المركز العربي للبحوث التربوية» عجز التعليم الثانوي الخليجي عن تحقيق الغايات التي كان مؤملاً أن يحققها، بسبعة أعراض مَرَضية حادة:

١ ـ إن هذا التعليم لم يحقق أهدافه التقليدية في الإعداد للجامعة أو الإعداد للوظائف الحكومية.

٢ ـ إنه لم يحقق هدف تكوين الإنسان القادر على تحقيق ذاته والاستمتاع بقدراته والمشاركة البناءة في حياة المجتمع الدينية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٣ ـ إنه لم يحقق هدف إعداد الإنسان لملاحقة التغيّر السريع في المعلومات والتقانة

---

(١١) انظر: نور الدين محمد عبد الجواد، في: عبد العزيز عبد الله السنبل (محرّر)، **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية** (الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٨٧)، ص ١٥٣ ـ ١٥٦.

(١٢) الكويت، وزارة التربية، **التقرير الختامي لتقويم النظام التربوي في دولة الكويت** (الكويت: الوزارة، ١٩٨٧)، ص ٨٢.

بإكسابه مهارة التعليم الذاتي والتفكير الناقد وتقبُّل التغيير والقدرة على التلاؤم معه.

٤ ـ إنه لم يجعل هدف الإعداد للمهنـة بشكل عـام من بين أولـوياتـه إلا منذ وقت قريب.

٥ ـ هناك شعور بعدم كفاية التعليم الثانوي بشكله الحالي وعـدم تلبيته احتيـاجات المجتمع، مما أدى إلى البدء في استحداث أنماط جديدة منه.

٦ ـ إن كفاءة التعليم الثانوي لا تتحقق بصياغة أهدافه إذ إن الأهداف متشابهة في كـل الدول وتـرد دائماً عنـد الحديث عن التعليم الثـانوي الحـالي وعنـد الحـديث عن الأنماط المستخدمة منه.

٧ ـ إن كفاءة التعليم الثانوي تتحقق فقط بتغيير مبناه ومناهجه وتهيئة العاملين لهذا التغيير. وهذا ما لم تأخذه الدول الخليجية مأخذ الجد، بـل اكتفت بالكـلام عنه أكـثر من التنفيـذ حتى الآن باستثنـاء البحرين في تجـربتهـا الأخـيرة والتجـارب المبـدأيـة في الكويت والسعودية من ناحية أخرى[١٣].

أما بالنسبة إلى التعليم العالي الخليجي، فإن مصدر الشكوى منه «ان الجامعات الخليجية نشأت نشأة تقليدية مستمدة من الخـارج وزرعت في بيئة تختلف احتيـاجاتها عما توفره تلك الجامعات»، ومن أن البرامج الجامعية الخليجية «عادة تبدأ بكليـات مشابهـة لما أبدع في بلاد أخرى ومحتوى المناهج منقول من جامعات أخرى ولا ملاءمة بينه وبين ظروف المنطقة وواقع ما تحتاج إليه»[١٤]. لقد عكسـت هذه النشأة التاريخية المفتعلة نفسها على الكفاية الخارجية للتعليم العـالي الخليجي فأدّت إلى ضعف مسـتواه وتحويله «إلى مؤسسـة لمنح الشهـادات للقادرين عـلى نيلهـا ولغيرهم إذا توفـرت الشروط الشكلية الـدنيا لـذلك»[١٥]. لقـد دفـع هـذا القصـور الـذاتي في التعليم العالي الخليجي أحد القياديين الخليجيين إلى الاعلان بمـرارة شديـدة عن «عدم مـلاءمة هـذا التعليم لنهضة تنمـوية ذاتيـة بعيـدة عن التبعيـة الاقتصـاديـة الجـديـدة فيهـا مقـومـات الاستمـرارية وخصـائص التطور والابـداع» حتى لقد «رأينـا أفواج الجيـل المسخ تلو الجيـل المسخ يخرجون من جامعات الوزارات وينتشرون في الأرض العربية دون أن يكون لهم تأثير حاسم في صراع أمتهم مع الجهل والفقر والمرض والتخلف والتجزئة»[١٦].

إن هـذه الأعراض التي يُشتكى منهـا في التعليم الخليجي، أوجـدت انـطبـاعـاً

---

(١٣) انظر هذه المآخذ عـلى التعليم الثانـوي الخليجي ملخصة في كتـاب: الجلال، تـربية اليـسر وتخلُّف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١٦) علي فخرو، وزير التربية البحريني في كلمته في افتتاح: النـدوة الفكريـة الأولى لرؤسـاء الجامعـات الخليجية العربية، التي انعقدت في البحرين، ٩ ـ ١٢ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ الموافق ٤ ـ ٧ كانون الثاني/ ينـاير ١٩٨٢، وقائع الندوة (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٣)، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

بانفصام العلاقة بين هذا التعليم والواقع الاجتماعي، وجعلت كثيراً من المفكرين الخليجيين يتحدثون عن هذا الفصام بلغة مشوبة بالتشاؤم[17]. وليس من السهل الوقوع على تفسير مجمَعٍ عليه لهذا القصور في عمل المؤسسة التربوية الخليجية، وذلك لتعدد العوامل التي ينسب إليها. وغالباً ما يعزى هذا القصور إلى الفيوضات النفطية التي تتّهم بأنها جلبت إلى المنطقة «واجهات حضارية» ولم تجلب حضارة حقيقية «ولو كان الترف النفطي حضارة لكانت أي حجة على أنه سبب جمود أو اضمحلال حجة داحضة. ان الترف النفطي واجهة ولذلك فإن تلك الواجهة مضللة إذ إن الترف النفطي قد خلخل حتى القيم الأصلية التي كانت تقدر الثقافة»[18]. ولما كانت التربية احدى أكثر المؤسسات الاجتماعية هشاشة في المجتمع الخليجي، فقد كان أثر الترف النفطي فيها مضاعفاً لأن الطفل الخليجي «في غمرة الترف والمحيط الجديد الذي خلقه الترف النفطي يكاد يبدأ رحلته في الحياة من منطلق مغلوط ظاهره الرفاه ومضمونه الاتكالية وعدم الادراك لأهمية المسؤولية وقيمة الجهد وعدم الاحاطة المبدأية بأولويات مشاكله ومشاكل مجتمعه الصغير ومشاكل مجتمعه الكبير»[19]. ومع التسليم بأن الترف النفطي لا يُقسَم بالقسط على كل الناس في الخليج، فإن آثاره السلبية بدأت تصيب حتى الذين يعيشون على هامش هذا الترف والذين صاروا يشاركون الآخرين في أوزار خلق جيل «يتخبط بين لباب الترف النفطي وقشوره ويحسب أنه في نعيم مقيم، وما دار بخلده أن المصير المنتظر مصير لا يُحسد عليه وهو لم يعدّ من خلال التنشئة للقيام بأدنى حد للدور الفعال الذي يجب أن يقوم به»[20]. إن هذا التذمر من الفعل السلبي للنفط في المجتمعات الخليجية ليس غريباً على الخبرة العالمية في العلاقة بين المال واعادة البناء الاجتماعي. ومنذ بداية موجة التخطيط الاجتماعي في الخمسينيات، كان الخبراء الدوليون ينبّهون إلى «ان حجم مصادر الثروة الطبيعية لبلد من البلدان هو قيد على مقدار ونوع التطور الذي يمكن أن يعمل من أجله ذلك البلد أو يخطط له. غير أن هذه المصادر ليست القيد الوحيد. حقاً انها ليست القيد الأول ولا الرئيس على مدى ما يستطيع البلد أن يذهب إليه في التطوير. ذلك ان أكثر البلدان تستطيع أن تنتفع بشكل أفضل وأكبر من مصادرها المتوفرة مما هي فاعلة الآن. فعندما تتوفر مصادر الثروة الطبيعية لبلد من البلدان، فإن معدل نمو ذلك البلد أو تطوره يقرره السلوك الانساني والمؤسسات الانسانية فيه، تقرره أمور متعددة مثل الحيوية العقلية وموقف الناس من الأشياء المادية ورغبتهم في الادخار والاستثمار بصورة منتجة»[21]. وإلى هذا الرأي ذهب يوجين بلاك ـ رئيس البنك الدولي

---

(١٧) انظر مثلاً: بسامة خالد المسلم، «حول امكانية استخدام نظرية إعادة الانتاج في علم اجتماع التربية في تفسير أنماط الحياة الاجتماعية في دولة الكويت،» **المجلة التربوية** (جامعة الكويت، كلية التربية)، السنة ٥، العدد ١٧ (صيف ١٩٨٨).

(١٨) أسامة عبد الرحمن، **الثقافة بين الدوار والحصار** (الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٥)، ص ١٢٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢١) William A. Lewis, *The Theory of Economic Growth* (Homewood, Ill.: R.D. Irwin, 1955), p.52.

عام ١٩٧٠ حين نبّه إلى أنه «بالنسبة للشعوب النامية التي تعاني من نقص رأس المال فإن الزيادة في هـذا العامـل ـ رأس المال ـ تبـدو وكأنها البلسم لعـلاج التخلف نفسـه. ومـع التسليم بـأن المـال يستطيع أن يكون تعويضـاً عن النقص في القوة العـاملة ومصادر الـثروة الطبيعيـة، فإن القضيـة تبقى قضية الدرجة التي يذهب إليها في هذا التعـويض، هنا يتبـدى أن الاستعمال الكفيّ لـرأس المال مهم أهمية توفـره. في أكثر المجتمعـات الناميـة هناك عنـاصر تبطل أو تفسـد الفائـدة من المال المتـوفر مثـل الاجراءات التسترية على المشاكل الاقتصادية وتشويه الأوضاع الاقتصادية من خلال التضخم النقـدي والاستهلاك المبني على المباهاة وليس الحاجات الحقيقية ورفع أسعار الأرض بشكل مصـطنع والافتقـار إلى مؤسسات الإقراض أو عدم كفايتهـا. وأخيراً ـ وأكـثر هذه الأمثلة تـدميراً ـ هـروب رأس المال إلى خارج البلد...»[٢٢]. ومن سوء الصدف أن كثيراً مما طالب به لبلوغ المال فعله الايجـابي في الخليج لم يتحقق كما أن كثيراً مما حذّر منه يوجين بلاك قد وقع.

يميل النقاد التربويون الخليجيون إلى وضع اللوم في هذا الفصام على جهـة ثالثـة هي السلطة السياسية المالكة حق اتخاذ القرار والقادرة على تنفيذه وهم يرون أنـه حيثما شاءت هذه السـلطة، فإنها أحدثت انقلابات جذرية في الوضع الـتربوي «كـما حصل في عُمان بشكل عـام وفي السعوديـة بالنسبـة لتعليم البنات بشكـل خـاص»[٢٣]. وبقـدر مـا تكشـف السلطة السياسية عن رغبتها واستعدادها لإقرار تحوّل عميق في الوضع التربـوي، فإن التحـول يقع بـأقل كلفـة ممكنة «مثلما حـدث في عام ١٩٦٠ بـالنسبة لـلالتزام الـسيـاسي» ـ في العـربية السعـودية ـ «بتعليم البنـات. فقد قفـزت نسبة الـزيـادة للمـرحلة الابتـدائيـة إلى ٢٢٧ بالمئة في عام ١٩٦٥ مقارنة بعام ١٩٦٠، ثم قفزت نسبة الـزيادة من ٣٦٨ بـالمئة إلى ٥٩٠ بـالمئة عـام ١٩٧٥»[٢٤]. يقيناً، إن التحولات الاجتماعية الجذرية تتطلب إرادة مجتمعية ووعياً عاماً، ولكن من الصحيح أيضاً أن «الارادة المجتمعية لا تنشأ من فـراغ وإنما هي محصلة وعي مجتمعي ينتـظر أن يلعب التعليـم والثقافـة دوراً كبيراً في خلقـه وتنميتـه، ولكن هـذا الـدور لم يقم بـه التعليم والثقافة بتـأثير عـوامل متعـددة من بينها القـرار الـسياسي، والقـرار الـسياسي كـما هو معـروف لا يحدّد القنوات التعليمية والثقافية ومضمونها فحسب، ولكنه قد يفرض على هذه القنوات أن تؤدي في بعض الأحيان دوراً مناقضـاً للدور المنتظر منهـا فإنها ليست قـاصرة على اداء الـدور فحسب، ولكنها أحيـاناً مجهضة لذلك الدور»[٢٥].

---

(٢٢) انظر مقدمة يوجين بلاك لكتاب رجائي الملاخ:

Ragaei El-Mallakh, *Economic Development and Regional Cooperation: Kuwait* (London: Macmillan, 1970).

(٢٣) الجلال، **تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيـرة العربيـة المنتجة للنفط**، ص ٤٦.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٥) أسامة عبد الرحمن، **التنمية بين التحدي والتردي** (الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٦)، ص ٧٠.

وعلى أية حال، فسواء كان النفط هو المسؤول أم السلطة السياسية هي المسؤولة أم أن غموض الغاية الاجتماعية من التربية هو الملوم عن هـذا الالتواء والتعثر في اداء المؤسسة التعليمية الخليجية وظائفهـا، فمن الواضـح أن هناك حـاجة ملحـة لتجديـد الرؤية في طبيعة المؤسسة التربوية الخليجية والغـايات الاجتـماعية التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها. ولعل أول مكان يمكن أن يبدأ فيه هذا التجديد هو النظر إلى التربية من حيث هي أداة لإعـادة البناء الاجتـماعي وتوزيـع القـوة الاجتـماعيـة. إن إحـدى أهم وظائف السياسـة التعليمية في المجتمعـات المتحررة من الاستعـمار حديثـاً هي الإعداد للقيادة السياسية ومراجعة تقسيم فرص المشاركة فيها. لقد كان اقبال جماعة «التاميل» في سري لانكـا ـ مثلاً ـ عـلى تعليم اطفالهم تعليـماً جيداً بـالقياس إلى بقيـة الاطفـال السري لانكيين الآخرين، وسيلة لتحسين حالتهم الاجتماعية وبها استطاعـوا أن يحتلوا من المراكز الادارية في الحكومة نسبة أكثر كثيراً مما يقترحـه حجمهم السكاني في البلد. وفي الهنـد ـ أيام الاستعـمار ـ كان أحـد الأغراض المعلنـة لجامعـة عليكره الاسـلامية استعادة التوازن الاجتماعي بين المتعلمين المسلمين ونظرائهم الهندوسيين في مراكز القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لقد كان تـأثير جـامعة عليكـره في الحياة السيـاسية الهنـدية كبيـراً، وربما كـانت هذه الجـامعة قـد أسهمت بطريقـة من الطرق في عمليـة تقسيم الهند وقيام دولة باكستان الاسلاميـة. كذلـك، فإن المـدارس التي تعلّم باللغـة الانكليزية في الهنـد كانت أكـثر شعبية من تلك التي تعلم بـاللغات المحليـة. وعندمـا حـاولت حكومـة الهند المـركزيـة بعد الاستقـلال احلال اللغـات المحلية مكـان اللغة الإنكليزية، فُسِّرت هذه الفكرة بأنها محاولة مبطّنة لحرمـان أبناء الـطبقات الشعبيـة من تملُّك هذه القوة الثقافية العالمية (اللغة الانكليزية) وما يـترتب على ذلـك من تجريدهـم من فرص العمل المقترنة بحذق اللغة الانكليزية من جهة، وبأنها اجراء للحيلولة بـين الاجيال الهندية الجديدة وبين استقاء الأفكار السياسية الديمقراطية الغربية من منابعهـا الاصلية. من هنا ثـار الناس وتـراجعت الحكومـة[٢٦]. إن السياسـة الاجتماعيـة بشقها التعليمي ـ في دول العالم الثالث ـ ومنها الأقطار العربية ـ لم تبرأ إلى الآن برءًا كاملاً من تأثيرات الادارة الاستعمارية المنحسرة، كما أنها من الناحية الأخرى لم تعمـل بعيداً عن تأثير التشكيلات الطبقية الجديدة التي تتحكم بدورها في توزيع مصادر الثروة الطبيعيـة على وجوه العمـل الاجتماعي. إن هـذه الجرائيم البنيـوية في الـوضع الـتربوي تـواجه

---

(٢٦) انـظر: Brian Holmes, *Problems in Education: A Comparative Approach* (London: Routledge and Kegan Paul, 1981), p.107.

راسم السياسة التعليمية بالاختيار بين نوعين من هذه السياسة، سياسة موجِّهة (Directive Policy) تستبطن أزمات الحالة التربوية وتعطيها وجهةً حلاً لتناقضاتها المصطرعة في الاعماق، وسياسة مستجيبة (Reactive Policy) تتوخى تلطيف درجة الشدة في أزمات الواقع وتبعدها عن الحل في الوقت ذاته. إن الجنوح ـ في النظرية والتطبيق ـ بالسياسة التعليمية إلى حيث تغدو مجرد جهد تلطيفي لإسكات حاجات اجتماعية معيَّنة ـ مثل توفير القوة البشرية لمشاريع التنمية الاقتصادية، مثلاً ـ لا يمكن أن يكون بديلاً مقبولاً عن التوجه الى هيكلة الحق التربوي نفسه بما يجعله جزءاً من نظام الخير الاجتماعي الوطني العام وليس مجرد تدخل اعتراضي لتفادي أزمة اجتماعية بادية أو محتملة. ضمن هذا المفهوم ـ الذي يختلف اختلافاً عميقاً عن المفهوم الاداري الضيق ـ تصبح السياسة التعليمية ـ أو ينبغي أن تصبح ـ مبدأً توزيعياً (Distributive Principle) وانشغالاً بالفقر وعدم المساواة والقدرة على الانتفاع بكل المصادر الأخرى. وفي حدود هذا التناول لا بد من الاعتراف بأن كل ما يُعتبر مشاكل السياسة التعليمية لا يمكن فحصه ومناقشته بمعزل عن نظام توزيع الخير العام. مأخوذةً من هذا المنظور، فإن السياسة التعليمية لا بد أن تكون أداة من أدوات التطوير الاجتماعي. إن التحولات الاجتماعية التي فرضت نفسها على مجتمعات الخليج في فترة ما بعد الاستعمار تشترط الميل في النظر الى التعليم ـ كسياسة اجتماعية ـ من كونه اهتماماً هامشياً أو تخومياً (Peripheral) مصمَّماً لمواجهة ضغوط اجتماعية أو اقتصادية معيَّنة إلى معادلته بالتطور الاجتماعي نفسه. بعبارة أخرى، إن السياسة التعليمية يجب أن تؤخذ على أنها منظومة من الاجراءات الاجتماعية تنتفع بها الأغلبية من أفراد المجتمع وتؤدي في النهاية إلى تيسير الحراك الاجتماعي[٢٧].

إن صنّاع الاهداف التربوية في الخليج العربي، يتحدثون عن كل شيء إلا عن العدل الاجتماعي من خلال التربية. انهم يحمّلون التربية الخليجية واجبات سياسية واجتماعية ونفسية وثقافية مثالية قلما تُسأل المؤسسات التربوية عن أمثالها مجتمعة. فهم يريدون من التربية أن تنمي «قدرات الفرد على التفكير العلمي والابداع والتجديد واصدار الاحكام السليمة»[٢٨]. وهم يطالبون التربية الخليجية بـ «تمكين الفرد من الاستفادة من

---

(٢٧) محمد جواد رضا، السياسات التعليمية في دول الخليج العربية، ط ٢ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠)، ص ٢٧.

(٢٨) هذا النص وكل النصوص الأخرى المقتبسة حول أهداف التعليم في الخليج ـ وما لم يشر إلى غير ذلك ـ فإنها مأخوذة من وثيقة الأهداف التربوية لدول الخليج العربية المنشورة في: مكتب التربية العربي لدول الخليج، واقع التعليم في دول الخليج العربي. وانظر أيضاً: ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، التي انعقدت في البحرين، ١٠ ـ ١٢ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ٣ ـ ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج)، ص ١٠٨ ـ ١٢٨.

ثمرات التقدم العلمي والتقني» و «تبصيره بأهمية التعاون العربي والانساني من أجل المساهمة في الحضارة الانسانية». وهم يتوقعون من هذه التربية أن تؤكد «انتماء الفرد لوطنه وأمته وتعريفه بحقوقه وواجباته» وأن «تبصّره بأهمية ودور التراث العربي الاسلامي» ومعرفة «دور الاسرة في العملية التربوية» و «تنشئة الفرد على حب الوطن وخدمته والدفاع عنه وتحمّل المسؤولية والاعتماد على جهده ونتائج عمله والإسهام بالوقت والجهد والمال من أجل خدمة المجتمع». ومن مسؤولية التربية عندهم «غرس حب العمل واحترامه لدى الأفراد» وتنشئة جيل قوي «يتميز بالجدية والصلابة والتضحية من أجل الوطن والأمة» و «الاهتمام بالتربية المهنية ومساعدة الفرد على التعلم المثمر والانتفاع من التقنيات الحديثة» و «تنمية احساس الفرد بمشكلات المجتمع والاسهام في حلها». إن من يتمعّن في هذه الأهداف يتجلى له أنها رغم جاذبيتها الخارجية أقرب ما تكون إلى برنامج تربية سياسية منها أهدافاً تربوية معنيّة بالإنسان. وهي تجمع كل ما يتوقعه المجتمع - أو بالأحرى المؤسسة السياسية - من الفرد وليس فيها شيء من حق الفرد على المجتمع. أن توجه ولاء المؤسسة التعليمية إلى أية جهة أخرى غير المتعلم نفسه هو حرف لها عن واجبها الأساسي وإفساد لطبيعة ما وجدت من أجله. هل هذه دعوة إلى افراغ العملية التربوية من مضمونها الاجتماعي؟ ليس هذا ضرورياً، ولكن علينا أن نتفق أولاً على ما هو المضمون الاجتماعي للتربية ابتداءً؟ ان الشعارات السياسية لا يمكن أن تكون أهدافاً تربوية لأنها ليست بذات طبيعة ثابتة. هي سريعة التبدل وهي في الغالب تشتق من اعتبارات عملية لمعالجة اشكالات ذات طبيعة مرحلية. ثم إن هذه الشعارات السياسية تترجم عن مصالح اجتماعية تقف وراءها، وهذا بالذات هو ما يفقدها الأهلية لأن تكون مضموناً اجتماعياً للتربية. ان المضمون الاجتماعي الحقيقي للتربية هو العمل على انتاج مواطنين فطنين قادرين على التمييز ومحاكمة الأشياء، ذوي قدرة انتاجية عالية، مقتدرين على تقرير مواقفهم السياسية بذكاء، ويرفضون أن يكونوا عيالاً على الدولة احترازاً من تضييع الحرية. ان الطبقة المفكرة الخليجية تعرف هذا جيداً وتطالب بأن يكون هدف التربية الأعلى «تحرير العقل وتنمية القدرات الابداعية» إذ «لم تنجح أمة من الأمم في التقدم وتطوير وسائل حياتها إلا عندما نجحت في تطوير أسلوب للتعامل بين الناس يمكّن كل فرد من استغلال طاقاته الكامنة إلى أبعد الحدود وذلك بتوفير الحرية والمبادرة والتفكير المستقل وعدم الخوف من العقاب واتاحة الفرصة للرضا بنتائج العمل واعطاء العقل دوره للمحاكمة على أساس من الدلالة الموضوعية والمقارعة. كل هذه الصفات الشخصية من لوازم التنمية ومن مظاهرها في نفس الوقت»[٢٩]. وعلى هذا، فإن للخليج حاجة خاصة إلى تربية متميزة، تربية دينامية

---

(٢٩) الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، ص ١٨٠.

تحويلية وليس إلى تربية ثبوتية تثبيتية كتلك التي يقدمها الوضع التربوي القائم الذي «يغرس روح الاستسلام والطاعة والسكوت عن الخطأ وتقبُّل الرأي الآخر دون اقتناع، ويؤكد عليها. ان هذه الصفات امتداد لما هو موجود في المجتمع الخارجي. إن هذا كله ليس مستغرباً، فالنظام التربوي لأي مجتمع يعكس القيم والصفات السائدة فيه، ولكن المستغرب أنه مع العزم الظاهر لدول المنطقة حكومات ومسؤولين على الأخذ بأسباب التنمية لم يجرِ إعداد العدة كاملة لذلك»[٣٠]. إن أول الشروط للانفكاك من هذا الوضع التربوي يتمثل في وعي العلاقة بين الواقع الاجتماعي وعمل التربية. فالدعوة النشطة في الأهداف التربوية إلى تعزيز حب العمل اليدوي واحترامه والاقبال عليه ـ مثلاً ـ لا يمكن أن تكون مثمرة من دون الغوص عميقاً على الجذور الكامنة وراء الواجهات المجتمعية التي تجعل من هذه القضية التربوية الاجتماعية موضوعاً وعظياً وإرشادياً، ومن دون كشف ومهاجمة «المظاهر السلبية المعتمدة على العصبية والارث واحتقار العمل اليدوي» الكامنة وراء احجام الشباب المتعلم عن قبول العمل اليدوي ممارسةً وتفكيراً. إن هذه المظاهر السلبية هي التي تخلق القيم التربوية الواقعية في عقول الشباب ما دام «التعامل مع افراد المجتمع يختلف باختلاف أصولهم ومراكزهم الاجتماعية، وإسناد المسؤوليات وتخصيص المكافآت يجري على أسس بعيدة عن الموضوعية، والثروات تتكون نتيجة المضاربات والمغامرات بدون حساب اقتصادي وجهد واضح لتكوينها. كل هذا يؤدي إلى تخلخل في قيم العمل والى التراخي فيه حيث أصبح المجتهد دون سند اجتماعي وثروة مثالاً للمسكين المحتقر بينما أصبح أصحاب العلاقات الاجتماعية والشكليات هم أصحاب المكانة الاجتماعية والثروة»[٣١]. إن التناقض الخفي ـ أو الجلي ـ بين المثل العليا التي تدعو إليها الأهداف التربوية الخليجية المكتوبة وبين الواقع الاجتماعي الموحي بسلوك الأفراد والخالق نظام قيمهم لن تحسمه النوايا الحسنة وحدها وهو غير ممكن الحسم ايجابياً «بدون اصلاح اقتصادي كامل يرافقه تنظيم اجتماعي مناسب»[٣٢]. إن هذه دعوة لتحديث البنية الاجتماعية الخليجية منطلقاً للاصلاح التربوي أو من خلاله.

- ٤ -

لن يقيّض لهذا التحديث أن يقع من دون تناول شمولي لمسألة التغيير الاجتماعي في الخليج تكون التربية عنصراً رئيساً من عناصر تكوينه، ولكنها لن تكون البلسم لإشكاليات المجتمع. وفي غياب هذا التناول الشمولي سيظل التعامل مع التربية مجزوءاً وتجزيئياً، وستظل التربية الخليجية تُرغَم على أن تعمل بمعزل عن الحاجات الأساسية لمجتمعاتها. إن أول مكان يمكن أن تبدأ فيه عملية اعادة توجيه المؤسسة

---

(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) المصدر نفسه، ص ١٨٢.
(٣٢) المصدر نفسه.

التربوية الخليجية هو عقلنة الموقف الاجتماعي العام وتوقعاته من التربية. وبعبارة غونار ميردال «يجب أن يكون غرض التربية عقلنة مواقف الناس ونشر المعارف والمهارات بينهم»[٣٣]. ويصدق هذا القول بخاصة على المجتمعات الخليجية التي كانت لعهود طويلة «مجتمعات راكدة تجذرت فيها المواقف المعادية للتنمية واستشرت في التقاليد والمؤسسات، ولذا فإن تغيير المواقف يتطلب جهوداً أعظم بكثير في هذه الأقطار النامية منه في الأقطار المتطورة حيث تمّت عقلنة المواقف لدرجة أصبح التقدم معها ممكناً»[٣٤]. إن هذا واحد من الأسباب التي يجب أن تدعو المصلحين التربويين في هذه الأقطار أن لا يتعجلوا اقتباس الكثير من الاجراءات والممارسات الغربية بهدف نقلها إلى بلدانهم. ان هؤلاء المصلحين يجب أن يجاهدوا أولاً لبثّ المواقف والمعارف والمهارات الملائمة للتنمية لكي يتمكنوا قبل كل شيء من تجاوز العوائق التي تحول دون تخطيط التنمية وفي مقدمتها المعدل غير المسبوق في زيادة السكان.

إن التعامل مع الجوانب الأكثر اهمالاً في حياة الناس سوف يبرهن على أنه هو الضمانة الأكيدة لنجاح التربية النظامية في بلوغ أهدافها ووقايتها من الهدر في الجهود والأموال. إن أول هذه الجوانب الأكثر إهمالاً في الحياة الخليجية هو الافرازات السلبية لأمّية الراشدين أبجدية كانت هذه الأمية أم وظيفية. إن ميردال يؤسس هذه الأسبقية لتعليم الراشدين في الدول النامية على حقيقة أن الوضع الدولي لهذه الدول هو صعب للغاية، ولذا فإنها لا تستطيع أن تعتمد ـ في تحقيق التنمية ـ على العملية البطيئة في تعريض أجيال متعاقبة من أطفال المدارس للأفكار والمواقف التنموية الجديدة، وإنما يتوجب على هذه الدول ـ بدلاً من ذلك ـ أن تبذل جهداً جازماً لتعليم الكبار. وبما أن المواقف اللاعقلانية والجهل وقلة المهارات بين الكبار تميل إلى إبطال مفعول تعليم الاطفال والشباب، فإن تعليم هؤلاء الكبار يكتسب قيمة وظيفية اضافية كأداة لزيادة فاعلية تعليم الصغار. أما بالنسبة إلى عقلنة المواقف، فإن أي تغيير في هذه المواقف تعتزم الحكومات تنفيذه ودمجه في تشريعاتها الإقناعية أو العقابية يجب أن يعتبر جزءًا من السياسة التعليمية بمعناها الأوسع. ان حذق القراءة والكتابة والمعارف الواسعة من قبل كل الاطفال والراشدين سوف ييسر اكتساب مهارات معينة تعين على تسريع عملية العقلنة، وهذا بدوره يوفر مزيداً من الدافعية والاستعداد لاكتساب مزيد من المعرفة والمهارات. وعلى العموم، فإن السياسة التربوية يجب أن يكون غرضها المركزي توجيه وموازنة توزيع الجهود التربوية لتثمر أعلى درجة من الحفز للتنمية الوطنية. إن

---

(٣٣) حيثما سترد الاشارة إلى غونار ميردال (Gunnar Myrdal)، وحيثما نقتبس منه، فإن مرجع ذلك كتابه الكبير: Gunnar Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry in the Poverty of Nations*, 3 vols. (New York: Pantheon; Twentieth Century Fund, 1968).

(٣٤) المصدر نفسه.

مشكلة الاصلاح التربوي في الخليج - مثلها في الأقطار النامية - ليست مشكلة كمّ ولا هي مشكلة مزيد من الانفاق والخدمات المدرسية بقدر ما هي - أو ربما أكثر - مشكلة التقليل من سوء التربية (Miseducation) ومن الهدر الواسع النطاق في الموارد التربوية الذي يصاحب التربية السيئة. إن ما هو محتاج إليه ليس مجرد زيادة التسهيلات التربوية وإعادة توزيعها لتخدم كل فئات الأطفال والشباب ذكوراً واناثاً ومن كل الطبقات، ولكن المحتاج إليه هو الانتقاء الهادف لنوع المعارف والمهارات التي تُعلَّم لهؤلاء الناس، والمواقف التي تغرس فيهم وطرائق التعليم التي تستعمل في تربيتهم.

ان التربية الخليجية تشارك نظم التعليم في دول العالم الثالث واحدة من أكثر المشاكل تعقيداً وهي طرائق التعليم العقيمة وعطاؤها الأكثر عقماً. في هذه البلدان يميل التعليم إلى أن يكون نصيّاً (Dogmatic) وسلطوياً (Authoritarian) وهو يفعل القليل لتشجيع روح التساؤل واتخاذ المواقف النقدية أو اثارة الاهتمام بالتربية الذاتية خارج المدرسة. هذا الميراث من النزعة السلطوية في التعليم لم يقف عند حدود التعليم العام بل هو امتد إلى التعليم الجامعي نفسه. إن كل زائر خارجي لهذه البلدان يصعق بالمواقف غير الناقدة للطالب الاعتيادي في الجامعة الذي يتوقع من الاستاذ والكتاب المقرّر «حيث لا يتجاوز المقرر قراءته في الغالب صفحات قليلة» أن ينقلا إليه المعرفة التي يحتاجها. وهو يتقبل ما يقدم إليه من دون أن يقوم هو بأية مساهمة سوى الاستماع إلى الاستاذ والقراءة في الكتاب المقرر واستظهار المادة المقررة عليه. إن «هذا الخنوع الفكري من الطالب الجامعي في هذه البلدان لا يعدله - بمفهوم المخالفة - الا استعداد هذا الطالب نفسه - دائماً وبشدة ملفتة للنظر - للاحتجاج على الأستاذ إذا أحس أن متطلبات الامتحان مرهقة أكثر مما ينبغي له أن يتعب فيه أو يُرهَق من أجله. كذلك وبنفس الدرجة من الوعي يدرك هذا الطالب وبصورة من الصور أنه سينتسب عما قريب إلى جماعة النخبة في مجتمعه»[٣٥]. وإذا ما وُزن هذا الموقف بميزان التنمية الوطنية، فيغدو واضحاً ان هذا اللون من التعليم يميل - بالضرورة - إلى تثبيط التفكير المستقل كما يحبط ذلك النوع من الميل العقلي الايجابي والتجريبي الذي هو شرط جوهري للتنمية... هذا التعليم في كل مراحله موجه في الواقع لتمكين الطلاب من اجتياز الامتحانات ونيل الشهادة و- احتمالاً - القبول في المرحلة التالية من التعليم. فالشهادة هي الغرض والمطلوب ليست المعرفة ولا المهارة اللتان يفترض أن يكونا الغاية من التربية. وليس من ريب أن هذا الارتباط أو التعلق بالشهادة المدرسية كغاية عليا للعملية التعليمية هو من بعض المواريث التي خلّفها الاستعمار وراءه، وهي كذلك بعض ما يستقر في أذهان قادة هذه البلدان من أن وظيفة النظام التعليمي هي خلق فئات من الموظفين والكتبة الذين يديرون الأجهزة

---

(٣٥) المصدر نفسه، مج ٣، ص ١٦٤٥.

الحكومية. كما أن هذا التعلق بالشهادة هو من الناحية الثالثة مؤشر على الشعور بالامتياز الاجتماعي الذي يوفره التعليم في هذه المجتمعات العتيقة.

لقد قادت هذه التقديرات الفاسدة لوظيفة التعليم إلى ما يسميه غونار ميردال «تقاليد اليد الميتة» (The Dead Hand of The Past) التي تُحكم النظرة إلى التربية في هذه المجتمعات حيث يسود «احتقار تقليدي للعمل اليدوي ويميل المتعلمون إلى اعتبار تعليمهم علامة على اعفائهم من مسؤولية تلويث أيديهم بالعمل... إن هذا الموقف يفسر، مثلاً، قلة اقبال البنات على التمريض أو التوليد لأن هذه الأعمال يطلق عليها اسم الأعمال غير النظيفة، ويمكن تركها إلى عناصر من خارج الفئة الوطنية الأصلية»[٣٦]. إن هذا التعصب ضد العمل اليدوي يفسر إلى حد كبير ما يسمى «بطالة المتعلمين». ومن دون ريب، فإن هذا التحقير للعمل اليدوي واستعمال التربية عذراً لاعفاء المتعلمين أنفسهم منه هو عقبة أخرى في طريق التنمية، وهذا ما يدفع المصلحين التربويين - الذين يعون خطر هذه الحقيقة - إلى المناداة بالحاجة إلى إعادة تأسيس كرامة العمل. وفي تقدير ميردال إن هذا التعصب ضد العمل اليدوي يمكن تفسيره بقلة فرص التربية المدرسية، ولذا فإن الذين ينعمون بهذه التربية يترفعون عن العمل اليدوي لكونهم قلة متميزة في مجتمعهم. وعلى هذا، فإن المخرج من هذا الوضع هو في تعميم التعليم وفتح أبوابه على كل المستويات لأبناء الطبقات الشعبية، وعندما يزيد عدد المتعلمين ولا يعود المتعلمون قلة ممتازة في مجتمعهم آنئذ يمكن توقع ذوبان هذا التعصب ضد العمل اليدوي. إن تعميم التعليم الجيد هو الضمانة الوحيدة ضد وهم احتكار المعرفة والامتياز بها من المحرومين منها والتميز عليهم بها. وبعمومية أكبر، ينبّه ميردال إلى حقيقة اجتماعية خطيرة: انك عندما تخلق نخبة متعلمة وتهمل تعليم الشعب فأنت بهذا تقوّي وتصعّد الحواجز الفاصلة بين الطبقات العليا المحصنة بمصالحها المركزة، وبين جماهير الناس وبهذا تقوم بتقسيم المجتمع وعزل هذه الفئات بعضها عن بعض وهذا ما لا يمكن أن يكون معيناً في عملية التنمية.

- ٥ -

من الطروحات التنموية والتربوية المتداولة بكثافة في الخليج العربي مسألة «الاستثمار في الانسان». لقد تلقف التنمويون الخليجيون هذا الشعار من دون اتفاق سابق على مضمونه الأدائي والاجتماعي، الأمر الذي وقف بهم وبه عند الظن بأن الاستثمار المقصود هنا هو الاستثمار الاقتصادي. ومن هنا قامت في أذهان كثير من المعنيين بالتنمية علاقة رابطة بين فكرة الاستثمار في الانسان وفكرة إعداد اليد العاملة

(٣٦) المصدر نفسه، مج ٣، ص ١٦٤٦.

أو القـوى البشرية الـلازمة لتشغيـل المصانـع أو إدارة المكـاتب وأداء الخـدمـات عـلى أنواعها. إن التعامل مـع فكرة الاستثـهار في الإنسان من منـظور تاريخي يقـود إلى فهم آخر لهذه الفكرة الحيويـة. لقد كـان التناول الكـلاسيكي لفكرة الاستثـهار في الانسـان تناولاً اقتصادياً بحثاً يقوم على التنـاسب العلائقي بـين رأس المال والانتـاج /Capital) (Output Ratio، وكـان هذا التنـاول منسجماً مـع الرؤيـة التجاريـة للعالم في النصف الأول من هذا القرن والتسليم بعدم احتهال وقوع تغير في هذه الرؤيـة التجاريـة. وفي السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، نال هذا المبدأ شعبية أكبر بين الاقتصـاديين إذ تعاضدت بضع دراسات على إظهار وجود علاقة قوية بين تكوّن رأس المال وبين النمو الاقتصادي السريع في الولايات المتحـدة الأمريكيـة وبعض الدول الأوروبيـة الغربيـة العالية التطور حتى صار بعض المنظّرين الاقتصاديين يقرنـون التناسب بـين رأس المال والانتاج (Capital/ Output Ratio) إلى «نظرية الثوابت» (Constants) الفيزيائيـة التي يسرت تقدم المعرفة بالعلم المادي من خلال التعليل الرياضي المجرد. غير أنه في العقد السادس من هذا القرن، مالت البحوث الانمائية الاقتصاديـة في تلك الاقطار المتقـدمة نفسها إلى تأكيد حقيقة مغايرة وهي أن قسماً محدوداً من النمو الاقتصادي يمكن تفسـيره بكمية الاستثـهار في رأس المال المادي، على حين تبقى محصلة كبـيرة من هذا النمـو غير مفسرة ولا ممكنـة التفسير بـرأس المال المستثمـر. هذا الاكتشـاف السلبي ـ كـما يقـول غونار مـيردال ـ هدم أسس النمـوذج التخطيـطي المطروح من خـلال الاستثـهار المـادي وحده، وفتح الباب واسعاً للتأملات حـول عوامـل أخرى فـاعلة في التنمية[٣٧]. وهنـا ظهرت مجموعـة متنوعـة من العوامـل تطرح نفسهـا كتفسيرات للحصيلة (Residual) مهملة التفسير في التنمية مثل التربية، الصحة، الحكومة، والادارة، وهكذا. ولقد عزّ على أصحاب نموذج رأس المال/ الانتاج أن يتخلوا عن قناعتهم القـديمة فـراحوا بـدلاً من ذلك يوسّعون مفهوم رأس المال المستثمر ليشمل ـ بالاضافة إلى رأس المال المادي ـ الاستثـهار في الإنسان الذي طُرح في صيغ اسموية مختلفة مثل:

«الاستثـهار في الانسـان» (Investment In Man)
و «الاستثـهار في القدرة الانسانية» (Investment In Human Capability)
و «الاستثـهار في المصادر البشرية» (Investment In Human Resources)

ولتثبيت المفهوم الموسع لرأس المال، كان من الواجب تقليص التنوع الواسع في العوامل المكتَشَفة حديثاً والفاعلة في الانتـاج إلى قطاع واحـد أو قطاعـات قليلة يمكن حسـاب المال الـلازم لها حسـاباً دقيقـاً. ومنذ البـداية، تـركز الاهتـمام على الـتربيـة،

---

(٣٧) المصدر نفسه، مج ٣، ص ١٥٤٠.

ونافستها الصحة أحياناً على هذه المكانة الجديدة المكتَشفة حديثاً، ولكن كل النماذج التطبيقية لمبدأ الاستثمار في الانسان تنكمش في النهاية لتنحصر في عامل واحد هو التربية. وصار يُنظر إلى العوامل الأخرى ـ الصحة والبحث والتقانة والتنظيم والحكومة والادارة ـ على أنها آثار تبعية للتربية وأنها بعض المردود الذي تعطيه التربية. هكذا قفزت التربية فجأة إلى مصاف رأس المال في العملية الانتاجية وصارت تعامَل على أنها جزء ـ أو يجب أن تكون ـ جزءاً من الانفاق العام والانفاق المجزوء في الانتاج[٣٨].

وبمحض أن استطاع الاقتصاديون ربط العامل المحصلي في النمو الاقتصادي بـ «الاستثمار في الانسان» وتأسيس العلاقة التفاعلية بينهما، استقطب هذا التناول الجديد تأييداً واسعاً من جهات بحثية متعددة كانت هي أيضاً قد استلهمت منه رؤية جديدة في دور التربية في التنمية وكشفت عن وجود ترابط ايجابي بين مستوى التنمية ودرجة انتشار التعلّم. وعلى الرغم من الاعتراف المسبق بأن الترابطات الاحصائية لا تقرر ما هو السبب وما هي النتيجة، إلا أن هذه الحسابات أثبتت بصورة عامة وغامضة النظرية القائلة بأن التربية هي نوع من الاستثمار وأنها استثمار حيوي. ولقد تعزز هذا الاستخلاص بظواهر الازدهار الصناعي والاقتصادي في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، حتى لقد لاحظ الاقتصادي السوفياتي ليونتيف (W. Leontif) في أواسط الستينيات ان الولايات المتحدة غدت متفردة عالمياً ببيع منتجات صناعية متفوقة يعتمد في انتاجها على الجهد الانساني المكثف وليس على رأس المال المكثف. وقد استدعى هذا الاستنتاج تفسيراً خاصاً مؤداه أن الولايات المتحدة كانت في موقع الأفضلية التقنية والصناعية على غيرها من الدول الصناعية بفضل المهارات التي يملكها عمالها بما في ذلك قدراتهم التنظيمية، وان هذه الأفضلية مرجعها إلى التربية الامريكية وليس إلى عظم رأس المال المتوفر. وفي الوقت نفسه فإن مشروع مارشال المنفذ في أوروبا الغربية برهن على أنه كان أسرع وأعظم نجاحاً من كل التوقعات التي كانت مرسومة له من قبل الاقتصاديين على حين أن المعونات الاقتصادية المقدمة إلى الدول النامية برهنت على العموم أنها كانت أقل فاعلية مما كان متوقَّعاً، ومن ههنا كان من المعقول الافتراض بأن «رأس المال التربوي» المتراكم في أقطار أوروبا الغربية كان هو العامل الحاسم في هذه النتيجة[٣٩]. كذلك وجد الباحثون في المنجزات العسكرية والصناعية السوفياتية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها دليلاً على فعل التربية السوفياتية في تحقق هذه المنجزات.

---

(٣٨) المصدر نفسه، مج ٣، ص ١٥٤١ ـ ١٥٤٢.

(٣٩) مصطلح «رأس المال التربوي» (Educational Capital) هو من نحت غونار ميردال، انظر: المصدر نفسه، مج ٣، ص ١٥٤٢.

هـل يمكن تطبيق مقـولة «الـتربية استـثمار بشري» على قيمتهـا المطلقـة في دول الخليج العربي ومثيلاتها من دول العالم الثالث؟ السؤال يستثـير جوابـين مختلفين تمـاماً. غونار ميردال يلاحظ أن الأدلة التي قدمت على مصداقية المقولة في الغرب كـانت مبنية على احصاءات متراكمة ودقيقة يملكها الغـرب، في حين أن الدول النامـية لا تملك مثل هذه الاحصاءات المحتـاج إليها في تحليـل فرضيـة كهذه. وعـلى الرغم من هـذا، فإن الاقتصاديين لم يترددوا في تطبيق هذه النظريـة الغربيـة على بلدان العـالم النامي كـما لو كان مضموناً صدقها على المجتمعات النامية كصدقها على المجتمعـات الغربيـة المصنّعة بصرف النظر عن مُعامِـل ارتباط التغـير الذي سبقت الاشـارة اليه. في الاتجـاه المضاد يـذهب فـريق آخـر من الاقتصـاديـين إلى أنـه مـا دامت البلدان النـاميـة ستستعمـل بالضرورة الوسائل الحديثة كما ابتكرتها الاقطار المتقدمة، فإن الاستثمار في التربية يغـدو أكثر أهمية لها الآن مما كان للدول الغربية عندما كانت في مرحلة شبيهة بالمرحلة التي تمر بها الآن الدول النـامية. من القـائلين بهذا الـرأي ثيودور شـولتز، وخـلاصة رأيـه «ان الشعوب الفقيرة التي تدخل الآن عملية التصنيع لن تستعمل المكائن البسيطة والبدائية ولا معدات تلك الفترة البدائية. إنهم لن يتبنّـوا أساليب انتـاج تعود إلى قـرن مضى أو قـرنين مضيـا، كلا، وليس في مقـدورهم أن يفعلوا ذلـك حتى لـو أرادوه، ذلـك لأن معدات كهذه وأساليب كهذه أصبحت من مقتنيات المتاحف وجامعي العاديـات». ان النقد الرئيسي الذي يوجهه شولتز إلى البلدان النامية في هذا الصدد هو أنها «حـين تعزم على بناء زراعة حديثة أو صناعة حديثـة فإنها ـ مـع استثناءات قليلة ـ تـستثمـر مالاً قليـلاً في رأسمالهـا البشري بـالقياس إلى مـا تستثمره في رأس المـال غير البشري. انها تهمـل المعارف والمهـارات النافعـة لمجهوداتها الاقتصادية والتي يجب تـوفرهـا فيمن سيشغّلون مصانعهـا ومؤسساتهـا الانتاجيـة الأخرى. وهكذا ينصبّ تركيزها على المصانع والمعدات وينشأ وضع من اللاتوازن. ونتيجة ذلك، فهي غالباً مـا تفشـل في تحقيق المعدل الأعـلى من النمو الاقتصـادي»[٤٠]. ويذهـب آدم كـيرل مذهبـاً مشابهـاً لمذهب شولـتز حين يـلاحظ «ان الأقطار النـامية متخلفـة لأن شعوبهـا متخلفة ولم تُعطَ الفـرصة لتوسيع رأسمالها من الطاقة المخزونة فيها ولا أن تضعها في خـدمة المجتمـع»[٤١]. وعلى الـرغم من الاختـلاف الظاهـر بين المـوقفين، فـإن ميردال لا يجـادل في فاعليـة الدور الـذي تمثّله التربية في عملية التنمية الاجتماعية، ولكنه يصر على توفر ظروف شرطية مسبقة لضمان نجاح توظيف التربية في التنمية ولتوسيع دائرة التنمية لتذهب أبعـد من مجرد الارتفـاع بقدرات العمال والفنيين والمخططين من أجل زيادة الانتاج. انه يـطالب بمفهوم أوسـع

---

(٤٠) Theodor Schultz, «Investment in Human Capital in Poor Countries,» in: Paul D. Zook, ed., *Foreign Trade and Human Capital* (Dallas: Southern Methodist University Press, 1962), p.4.

(٤١) Adam Curle, «Some Aspects of Educational Planning in Underdeveloped Areas,» *Harvard Educational Review*, vol.32, no.3 (Summer 1962), p.300.

للتنمية يتمثل في زيادة الانتاج من جهة، وفي زيادة الوعي العام وزيادة المشاركة السياسية من جهة أخرى. وهو يقول في هذا الصدد ان التربية عبر التاريخ كله وعبر التاريخ الحديث، على وجه الخصوص، كان يُنظر إليها دائماً على أنها عنصر حاسم في التقدم الصناعي والزراعي والمشاركة الشعبية في الشؤون السياسية. وقد أعطى كل مؤرخي الاقتصاد اهتماماً كبيراً للتربية والاصلاح التربوي عندما كانوا يحاولون تفسير اختلاف معدل النمو الاقتصادي في جقب معينة في تاريخ أقطار مختلفة. غير أن أحداً من هؤلاء المؤرخين لم يحاول أن يضع الإصلاح التربوي ضمن رؤية ادراكية ضيقة باعتبارها كمّاً من الاستثمار المالي محسوباً بحساب الربح والخسارة في الانتاج. حقاً ـ يقول ميردال ـ باستثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفكرها الاقتصادي الذي ركز على التنمية الاقتصادية للأقطار النامية، فليس هناك موضع واحد في التاريخ الحديث نوقشت فيه مسألة التنمية الاقتصادية ولم يُعْطَ في تلك المناقشات دور مرموق ومهيمن للاصلاح التربوي. يقيناً لقد كانت فكرة «التربية من أجل التنمية» ـ لأكثر من قرن من الزمن ـ القضية المركزية في الأدبيات التربوية الغربية. ويؤكد ميردال أن مبدأ الاستثمار البشري ـ وكيما يكون استثماراً مجزياً ـ لا بد أن يتجسد في غايات فعلية ملموسة، ويمثّل على ذلك بعلاقة التربية بالصحة والتأثير المتبادل في ما بينهما كتعبير من تعابير الغائية العقلانية للتنمية، فيلاحظ أن من مظاهر النجاح في تقويم عمل المؤسسات التربوية قياس العلاقة بين التربية والصحة لأنه لا التربية ولا الصحة يمكن التعامل مع أي منهما معزولة عن الأخرى. ان الظروف الصحية والظروف التربوية متداخلة في ما بينها وتعتمد احداهما على الأخرى. إن قدرة الطفل على الانتفاع انتفاعاً كاملاً من التعليم المدرسي المقدم إليه يعتمد على صحته. كما أن قدرة الراشد على استعمال المعارف والمهارات المقدمة إليه تعتمد على لياقته البدنية والعقلية. ومن الجهة الأخرى، فإن المدى الذي يمكن أن تطور اليه ظروف الناس الصحية يعتمد على معرفة الناس شروط الحياة الصحية وعلى موقفهم من هذه الشروط. ان مستويات الصحة والتربية تعتمد بدورها على الوسط الاجتماعي بأكمله. إن هذا التداخل بين الصحة والتربية يتطلب التخطيط لكي يتحقق في المجتمع. ولنجاح التخطيط لا بد من استعمال الاجراءات القانونية والادارية التي تُخضع بعض أنماط السلوك للثواب أو العقاب، ولكن نجاح هذه الاجراءات يمكن تحقيقه بتوجيهه نحو الغايات نفسها التي يتوجه إليها التشريع أو الإجراء الاداري. وهكذا، فإن حملة دعائية حول غاية معينة مثل تحديد النسل يمكن تنفيذها بسهولة، وإذا ما نجحت، فإن نجاحها سيكون عملاً تربوياً ناجحاً حتى لو جاء بطريقة غير مألوفة ولا معتبرة من المنظور التربوي المدرسي.

إن تطوير التربية يجب أن يقود إلى تحسُّن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للناس وغرس المواقف العقلانية من الحياة والعمل فيهم. وعلى العموم، فإن التربية لكي

تثبت نجاحها في تحقيق مبدأ «الاستثمار في الإنسان» عليها أن تثبت جدواها على ثمانية مقاييس تؤلف في ما بينها متلازمة (Syndrome) مشروطة بحضور كل عناصرها لتحقق نجاح المؤسسة التربوية في الاسهام في تحقيق التنمية بمعناها الايجابي المقيس بمعطياته الظاهرة للعيان والفاعلة في تقديم نظم التفكير وأساليب العيش وأنماط التعامل الاجتماعي بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية القائمة:

١ ـ عدد الاميين في المجتمع.

٢ ـ عدد الأطفال الملتحقين بالمراحل التعليمية بحسب الشرائح العمرية التي ينتسبون إليها.

٣ ـ درجة انتظام الأطفال في عملهم المدرسي.

٤ ـ طول المدة التي يقضونها في المدارس ومراحل التعليم التي يتّمونها.

٥ ـ نتائج التحصيل العلمي المدرسي ومستوى المهارات التي يحذقها الطلاب وحقول تفوُّقهم وانجازاتهم في الامتحانات المدرسية والامتحانات العامة.

٦ ـ أنواع المعارف التي تنشر بين الناس بأجهزة غير الأجهزة المدرسية التقليدية، مثل مراكز خدمة المجتمع وتقديم المعلومات العلمية والفنية إلى المزارعين لتطوير قدراتهم الزراعية وزيادة انتاجهم.

٧ ـ برامج تجديد معارف العمال والفلاحين من أجل الارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم الانتاجية في الصناعة والزراعة.

٨ ـ مدى تطبيق الناس المعارف المقدمة إليهم على حياتهم اليومية، في الصحة المنزلية وتدبير شؤونهم الاقتصادية والعائلية وادراك الأمور السياسية العامة وتتبعها[٤٢].

إن متلازمة ميردال (Myrdal Syndrome) ـ إذا جازت التسمية ـ لقياس مدى نجاح المؤسسة التربوية تعود بنا إلى نقطة الشروع في هذاالمبحث... جدلية التربية من أجل الإنسان أم التربية من أجل المواطنة؟ إنها تذكّرنا بأن زمن الوعظ الاصلاحي لمواجهة المشكلات التربوية قد انقضى وأن الحديث عن الاصلاح التربوي في الخليج يجب أن يبدأ من الجذور.. . هناك حيث تولدت الأزمات من بكتيريا الإشكالات الاجتماعية المهملة أو المؤجلة. بعد كل شيء، إن كل مشاكل الانسان الأخلاقية هي في الأصل مشاكل واقعية غير قابلة للخوْلَقة الا التماساً لمزيد من الحفز على ملاقاة الواقع ومقابلته.

(٤٢) Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry in the Poverty of Nations*, vol.3, p.1534.

الفصل الخامس

مَاذا سَيَرِثُ الأبْنَاءُ مِنَ الآبَاء ؟

مواريث البغضاء ووهم الادّراع بالمال

«منتجو النفط العرب لا قيمة لهم من الناحية العسكرية. إنهم غزلان في عالم أسود»[1].

وليام فولبرايت (١٩٧٣)

«إن ظهور دولة سعودية عظمى تبتلع دول الخليج هو احتمال قوي بل هو الاحتمال الأسرع في التحقق من الاتحادات العربية الأخرى. ولكن لن يكون في مستطاع السعوديين تقديم كميات كبيرة من المعونات المالية إلى مصر وسوريا بصورة غير محدودة وعلى النحو الذي يعتقد المصريون والسوريون أنهم يستحقونه. ولن يكون في مقدور السعودية أن تكبت أو أن تخرّب أو أن تشتري الجماعات المعادية لها في هذه الأقطار. وعندما يحين موعد قيام ثوراتها الدينية أو القومية، فإن هذه الجماعات ستكون معادية عداءً مرّاً لأهل الخليج وللولايات المتحدة. ومع ذلك الوقت، سيكون الأمريكيون قد تعبوا أو سئموا من لعب دورهم كحُماة لحكام الخليج وهم قطعاً سيسأمون بمجرد أن تقوم القوى المعادية بقصف ثكناتهم في الخليج. عندما يحين ذلك الوقت، فإنه سيكون من المشكوك فيه تماماً أن تكون السعودية مالكة للقوة أو للإرادة لحماية نفسها أمام عالم عربي متوحّد ضدها من جهة ومسنود بإيران قوية من الجهة الأخرى»[2].

أيكنز (١٩٩١)

- ١ -

كأن الدرجة العالية من التعقيد في الوضع الخليجي المترجرج فوق بحيرة النفط

---

(١) John B. Kelly, *Arabia, the Gulf and the West* (New York: Basic Books; London: Weidenfeld and Nicolson, 1980), p.498.

(٢) J. Akins, «The New Arabia,» *Foreign Affairs* (Summer 1991), p.47.

لم تكن كافية لمحاصرة احتمالات التطور في المنطقة حتى جاءت أزمة الكويت لتضيف عقدة جديدة في مشتبك العقد المتحكمة فيها. وليس هذا مقام محاكمة الأحداث ولا حتى محاولة تفسيرها، لأن ما وقع كان ولا يزال أشبه بجبال الجليد (Icebergs) في المحيطات تختبىء تسعة أعشارها تحت الماء ويبين منها عشر واحد فقط، والعشر الواحد هذا أعجز من أن يشفّ عن الأعشار التسعة الباقية التي هي مثوى الخطر الحقيقي. البسطاء من الناس وحدهم هم القادرون على قبول التفسيرات الرسمية لما حدث بين الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠ والسادس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٩١. على أن الذي يعني طالب الحقيقة الاجتماعية هو آثار الأشهر السبعة المشؤومة في مستقبل الخليج والأمة العربية؛ وهذا أمر ممكن الاستقراء. ولا مشاحة قطعاً في أن شهر السلاح على الخليجيين كان جرحاً غوّاراً في البراءة الخليجية الشعبية، وكان فزعاً أرعد فرائص الناس الذين حسبوا أنهم كانوا يخرجون لتوّهم من غزوات القبائل ويتحررون من مسلكية إسقاط المنطق في معالجة الخلافات والاختلافات. على أن هذا الإقرار بالفاجعة لا يغيّر من طبيعة الأشياء ولا من خطر الإسهام في زيادة تغييب الوعي العام والتعلق بظواهر الحدوثات أو الوقوف عندها. ومن يمدّد حدود رؤيته وراء الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠ تتفتح أمامه بانوراما التهاوي العربي الجديد بأبعادها الحقيقية. إن وضع النقطة في المجال الهندسي يبرز معالم النقطة ويفسر وجودها علائقياً. إن المجال الهندسي السياسي لأزمة الخليج وما ترتب عليها لا يبدأ في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠ بل في الثاني عشر من شهر شباط/ فبراير ١٩٧٩.

١ ـ ١٩٧٩ ـ سقوط شاه إيران وانتصار الثورة الإسلامية في إيران وأخذ الرهائن من السفارة الأمريكية في طهران.

٢ ـ ١٩٨٠ ـ اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في ١٩٨٠/٩/٢٢، بعد ثمانية عشر شهراً من قيام الثورة الإسلامية في ايران.

٣ ـ ١٩٨١ ـ اسرائيل تدمر المُفاعِل النووي العراقي.

٤ ـ ١٩٨٢ ـ الولايات المتحدة ترفع اسم العراق من قائمة الدول المؤيدة للإرهاب.

٥ ـ ١٩٨٢ ـ إيران تدحر القوات العراقية في المحمرة وغيرها وهذا يثير قلق الولايات المتحدة من احتمال كسب إيران الحرب.

٦ ـ ١٩٨٤ ـ الولايات المتحدة تعيد تأسيس علاقاتها الديبلوماسية مع العراق.

٧ ـ ١٩٨٦/١٩٨٥ ـ الولايات المتحدة تقدم للعراق معلومات عسكرية حيوية عن إيران.

٨ ـ ١٩٨٦ ـ الولايات المتحدة تقدم قروضاً إلى العراق لشراء السلع الأساسية على أن يتضاعف القرض خلال خمس سنوات.

٩ ـ ١٩٨٧ ـ الولايات المتحدة تقرر حماية السفن الكويتية برفع العلم الأمريكي عليها.

١٠ ـ ١٩٨٨ ـ توقُّف الحرب العراقية ـ الإيرانية.

١١ ـ ١٩٨٩ ـ من أجل جذب الرئيس صدّام حسين نحو الاعتدال، الادارة الامريكية تضغط على الكونغرس لتقوية العلاقات الاقتصادية مع العراق.

١٢ ـ ١٩٩٠ (آذار/ مارس) ـ حصول الأمريكيين على معلومات تفيد أن العراق أقام قواعد صواريخ على الحدود الأردنية وهي قادرة على ضرب إسرائيل. بريطانيا تصادر تصاميم عراقية إلكترونية لصنع صواعق لتفجير قنابل ذرية.

١٣ ـ ١٩٩٠ (نيسان/ ابريل) ـ الرئيس العراقي يهدد بحرق نصف اسرائيل بالسلاح الكيميائي المزدوج إذا ما هوجم العراق من قبل اسرائيل. ستة من أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي يلتقون الرئيس العراقي وينصحونه بالاعتدال.

١٤ ـ ١٩٩٠/٦/٢٥ ـ السفيرة الأمريكية في بغداد ابريل غلاسبي تلتقي الرئيس العراقي بناءً على طلبه وتعلمه أن الولايات المتحدة ليس لها موقف معين «من خلافات الحدود» بين الأقطار العربية كالخلاف الحدودي بين العراق والكويت.

١٥ ـ ١٩٩٠/٨/٢ ـ العراق يغزو الكويت.

١٦ ـ ١٩٩١/١/١٧ ـ بدء الحرب الجوية ضد العراق.

١٧ ـ ١٩٩١/٢/١٥ ـ الرئيس جورج بوش يدعو قوى المعارضة العراقية والجيش العراقي الى الانتفاض على النظام في بغداد وأن يأخذوا الأمر في أيديهم، فلما قامت الثورة فعلاً خشي الأمريكيون وحلفاؤهم من ظهور الجناح الاسلامي على بقية الأجنحة، واختفى التأييد الرسمي للثورة.

١٨ ـ ١٩٩١/٢/٢٣ ـ بدء الحرب البرية ضد العراق.

١٩ ـ ١٩٩١/٢/٢٦ ـ خروج العراق من الكويت وضرب جيشه المنسحب.

٢٠ ـ ١٩٩١/٣/١٥ ـ بعد التراجع عن تأييد الثورة الشعبية في العراق، بدأ الإعلام الغربي يتحدث عن العراق بلهجة طائفية عنصرية متعمدة، وأصبحت أخبار العراق اليومية توضع تحت عناوين «الانتفاضة الشيعية في الجنوب»، و«الثورة الكردية في الشمال»، و«الحكم المستند إلى قاعدة سنيّة عسكرية في بغداد».

وسواء كان تسلسل الأحداث هذا مرسوماً أم صدفة، فإن النتائج الاجمالية[٣] المترتبة عليه تعطي حرب الخليج تفسيرها الكلي. سيكون من عمل المؤرخين فك أسرار صراع القوى في الخليج وتشخيص النفّاثين فيها. أما علماء الاجتماع فسيهدرون طاقاتهم ووقتهم إذا لم يتوجهوا إلى استطلاع المترتب من الاحتمالات على الأحداث السياسية. ولعل أسطورة الهدرة (Hydra) اليونانية القديمة تستطيع تصوير طبيعة المشكلة الاجتماعية الخليجية بعد هذه الحدوثات العاصفة. والهدرة، كما تقول الأسطورة، هي ثعبان مائي له تسعة رؤوس كلما قُطع منها رأس نبت مكانه رأسان. وقد حاول هيركوليس أن يقضي على هذا المخلوق الإشكالي فلم يستطع حتى تنبّه أحد رجاله إلى أن إعطاب الرقبة التي يقوم عليها الرأس الواحد أو الرؤوس المتعددة هو الكفيل بالخلاص من الهدرة. ومن سوء التوافقات أن الخليجيين، مثل بقية العرب، يريدون الخلاص من الهدرة من دون المساس بالرقبة مولّدة الرؤوس الخبيثة. إنهم يفضّلون المماطلة على الحسم وليس من دونِ مبررات نفعية مصدرها تنازع القوة الاجتماعية أمالاً كانت أم نفوذاً وهيمنةً، وهذا ما يطبع سلوك المؤسسة السياسية الخليجية بالاستعلاء على منطق العلم في التعامل مع المشاكل الاجتماعية والسياسية.

- ٢ -

إن استقراء الآتي من الاحتمالات في الحياة الخليجية لا يمكن تحقيقه إلا بمعيارين: **أولاً** بنسبة الوضع الخليجي إلى الوضع الدولي العام الذي أصبحت تهيمن عليه قوة عظمى واحدة، **ثانياً** بمعرفة الكيفية التي يفكر بها قادة النظام الدولي الجديد في ما خصّ الشعوب الصغرى وبخاصة تلك التي اختزنت فيها الطبيعة مصادر الطاقة وجرّدتها من امكانات حمايتها. ويجمل بمن لا يريد خداع نفسه عن الواقع، أن يتذكر أن الدول الصناعية الغربية محكومة بتوجهاتها البراغماتية، وأن العمل السياسي عندها يحمل تبريره الأخلاقي معه ولا يستمده من خارجه، وهذا مبدأ ثابت في الفكر السياسي الغربي منذ أن وضع دزرايلي[٤] مقولته المشهورة «. . . ليس لبريطانيا أصدقاء

---

(٣) يمكن رصد أربع نتائج إجمالية لمسلسل الأحداث هذا:
(أ) تدمير قوتين اقليميتين كبريين هما إيران والعراق؛
(ب) نقل القدرة على تعيين أسعار النفط من أيدي حكومات المنطقة الى أيدٍ أخرى؛
(ج) تحريك النعرات الطائفية والعرقية في المنطقة؛
(د) توهين الاقتصاد الخليجي وإثقاله بالديون الكبيرة وبذلك تعطيل عملية التنمية والتقدم الاجتماعيين.

(٤) بنجامين دزرايلي (١٨٠١ - ١٨٨١) أحد رؤساء الوزراء البريطانيين اللامعين في القرن التاسع عشر، وهو الذي توّج الملكة فيكتوريا امبراطورة على الهند.

دائمون وليس لبريطانيا أعداء دائمون. لبريطانيا مصلحة دائمة». في سنة ١٩٧٣، حين استعمل العرب سلاح النفط لأول وآخر مرة في الدفاع ليس عن حقوقهم بل عن بقائهم[٥]، قال وليام فولبرايت، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي المحنّك: «إن منتجي النفط العرب لا قيمة لهم من الناحية العسكرية. انهم غزلان في عالم أسود. يجب أن يحسبوا حساب الضغوط والاغراءات التي قد تخضع لها الدول الصناعية إذا ما تعرّض اقتصادها لأزمات معقدة وطويلة الأمد» علماً بأن فولبرايت كان معدوداً يومها في اصدقاء العرب وليس في أعدائهم[٦]. إن غزلان حقول النفط لا بد أن تعي حقيقة مركزها في عالم الأسود خصوصاً بعد أن اختُزلت القوة العالمية في قوة عظمى واحدة مصنّعة تصنيعاً عالياً يعتمد اعتماداً كلياً على مصدر رئيسي واحد للطاقة هو النفط.

لقد دارت الحرب الباردة خمساً وأربعين سنة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول قضيتين هما القومية (Nationalism) والعقائدية (Ideology) ولا ريب أن هاتين القضيتين ما تزالان تطفوان على السطح في إدارة العلاقات السياسية بين دول التحالف الغربي واليابان. غير أن هاتين القضيتين «تقيدان الآن باعتبارين عمليين نفعيين هما تعظيم الأمن المشترك من جهة، وتنمية نظام مفتوح للتبادل التجاري الدولي. ان السعي إلى تحقيق هذين الهدفين ينبع من وعي حقيقتين أساسيتين، على حد قول بريجنسكي، هما (١) ضعف الدول ـ حتى الدول الكبرى، أمام أسلحة الدمار الشامل وعظم كلفة صناعة هذه الأسلحة، (٢) إن ثروة الأمم هي ـ بصورة متعاظمة ـ نتيجة قدرتها على التبادل التجاري الحر غير المعوّق بالقيود السياسية أو غيرها. وبهذا تكون القناعة الاستعمارية التقليدية بأن الاكتفاء الذاتي العسكري والكفاية الاقتصادية هما الأساس لقوة الدولة وأمنها قد أصبحت باطلة أو غير ذات جدوى»[٧]. ذلك إذا كان الخطر على الأمن الدولي يأتي سابقاً من الاحتكاك بين دولة وأخرى، فإن زمن التفاعل العضوي بين الدول الآن يفترض ـ كما يلاحظ بريجنسكي ـ احتمال مجيء هذا الخطر من داخل الدول نفسها، إما من خلال الصراعات المدنية أو بسبب تقنيات الإرهاب المتزايدة في أيدي الارهابيين. لقد قال المفوض العام للمجموعة الأوروبية جاك ديلور في آذار/ مارس ١٩٩١ في خطاب له أمام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية «من كل جهة حولنا تلتقي الطموحات السافرة والشهوة إلى القوة والانتفاضات القومية

---

(٥) Kelly, *Arabia, the Gulf and the West,* p.498.

(٦) من الطريف أن نلاحظ هنا أن دولة الامارات العربية المتحدة أطلقت اسم فولبرايت على برنامجها لبحوث الحضارة الاسلامية (Folbright Islamic Civilization Research Programme) المتفرع من مؤسسة الإمارات العربية المتحدة للحفاظ على الأصول الثقافية. انظر:

H. Richard Sindelar III and J.E. Peterson, eds., *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests* (Washington, D.C.: Middle East Institute; London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1988), p.198.

(٧) Zbigniew K. Brzezinski, «Selective Global Commitment,» *Foreign Affairs* (Fall 1991), p.4.

والتخلّف لتخلق ظروفاً خطرة تحمل بذور عدم الاستقرار والصراعات التي يزيد منها توسع انتشار الأسلحة شديدة الدمار»[٨].

إن هذا التشخيص العام يمكن تكبيره من خلال حصر الحالات العديدة من المشاكل المحدودة التي يعود بعضها إلى الحرب الباردة وبعضها إلى صراعات دولية وإقليمية جديدة، كما ان بعضها الآخر يبرز بسبب قيام قوى اقليمية جديدة فضلاً عن أن بعضها من افرازات الفقر وعدم المساواة في الأوضاع الانسانية محمولةً إلى حدودها القصوى بالانفجار السكاني. وكل هذه الاحتمالات تصبح أكثر فتكاً بسبب الانتشار الواسع وغير القابل لتجاهل الأسلحة شديدة الدمار. وطبقاً لهذه الاحتمالات، فإن الاسرة الدولية ـ من المنظور الأمريكي ـ يجب أن تسترشد ليس بالأفكار القديمة حول السيادة القومية ولكن بمدى التهديد نفسه. بعبارة أخرى، قد تظهر هناك حالات يكون التدخل الخارجي في ما يبدو شؤوناً داخلية لدولة من الدول ضرورياً ومبرراً بالنتائج المحتملة لأنشطة ربما كانت في ظروف مغايرة ذات طبيعة داخلية، وهي بذاتها لا تنطوي على صدام بين دولتين. لقد مثّل سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفياتي نهاية الحرب الباردة «ولكن خمساً وأربعين سنة من هذه الحرب كشفت عن العبء المالي الضخم الذي فرضته على الدول الصناعية وعلى القوتين الأعظم بصورة خاصة. وقد جلبت تلك السنوات معها وعياً خاصاً من حيث ضرورة التعاون على حفظ السلام واقتسام المنافع الاقتصادية وتحرير السياسة الدولية من اعتبارات المصالح القومية الخاصة ومن العواطف القومية التي كانت تستثمر في اثارة الحروب السابقة، وبخاصة الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. وكانت نتيجة هذا الوعي ظهور نوع من العلاقات الدولية بين الدول الصناعية أو نمط من السلوك يمكن وصفه بـ «الأهمية الذرائعية الوظيفية» (Functionally Pragmatic Transnationalism)»[٩].

إن الغرب، بحسب ما يقوله بريجنسكي، يحدد موقفه من قضايا العالم الثالث ومن ضمنها دول الخليج، ويختار أسلوب التعامل معها على أربعة أصعدة متميزة من بعضها، ولكنها متداخلة ومتكاملة في ما بينها:

١ ـ الكيفية التي ستحدد أوروبا بها رؤيتها لنفسها. هل ستكون أوروبا أوروبية تقوم على اعتبارات عليا تتجاوز الاعتبارات القومية الأضيق وتؤكد التعاون الأعمق قبل المشاركة الأوسع؟ أم أنها ستكون أوروبا مؤلفة من مجموعة دول متعاونة تعاوناً

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٦.

(٩) المصدر نفسه. ويُلاحظ أن بريجنسكي يضع مصطلحاً سياسياً جديداً هو «عبر الأمم» (Transnational)، وهو غير المصطلح التقليدي «بين الأمم» (International).

أوسع قبل التعاون الأعمق؟ أي الشكلين سيفرز الأمن الدولي؟ وأيها سيكـون مفضّلاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية ؟

٢ ـ الكيفية التي سيعاد بها تشكيل الاتحاد السوفيـاتي. هل ستكـون المحافـظة عليه بصورة مصلّحة؟ أم هل سيطوَّر تطويراً محكوماً بالأمن الدولي قبل أي اعتبار آخر؟

٣ ـ الكيفية التي سيعاد بها وضع تراتيب الأمن الدولي في منـطقة المحيط الهـادىء. ومـا هو الـدور الذي سيُسنـد إلى كل من الـولايات المتحـدة واليابـان في هذا الـوضع الجديد؟ وإذا تقرر إسناد دور عسكري إلى اليابان، فكيف سيكون رد فعل الصين على هذا التطور الجديد؟

٤ ـ الكيفية التي ستختارها الولايات المتحدة لتهدئة الشرق الأوسط، المنطقة الأكثر احتمالاً للانفجار في الوضع الدولي الجديد. هل ستختار الولايات المتحدة إقامـة إطار للأمن الإقليمي بين دول الشرق الأوسط وتفـرضه عـلى هذه الـدول؟ أم أنها ستفضل اتّباع سياسة التيقظ للأحداث والتربّص بها ثم اختيار المسار الأكثر تلاؤماً مع المصالـح الأمريكية؟[١٠].

إن هذه الرؤى المستقبلية للوضع الـدولي الجديـد هي المجال الهنـدسي السياسي الذي سبقت الاشارة إليه، وقلنا إنه وحده القـادر على تفسـير أحداث الخليـج الأخيرة واعـطائها أبعـادها الحقيقيـة. ومن خلال ادارتهـا حرب الخليـج، وجـدت الـولايـات المتحدة نفسها منغمسة في المشاكل التاريخية والاجتماعية للمنطقة وعليها الآن أن تتخـذ منها موقفاً. والمتوقع أن تختار الولايات المتحدة التعامل اللاتاريخي مع مشاكل المنطقة، بمعنى أنها لن تشغل نفسها بادعاءات الأسر الحاكمة وقبـائل الخليـج في حقوق تـاريخية تعود إلى زمن منقرض، وإنما سيكون همهـا اختيار مسـار خاص يسهم في تحقيق الأمن للنـظام الدولي الجـديد الـذي تعمل بجـد على تحقيقـه، والاستقرار للمنـطقة وتـركها تنصرف إلى تنميـة نفسها وتـطوير نـظم حياتهـا المتخلفـة. وبعـد تـدمـير قـوة العـراق العسكرية، فإن القوة الاقليمية تتوزع الآن بين طرفين نقيضين ليس على نطاق الخليج وحـده بـل عـلى نـطاق الشرق الأوسط كله. هـذان الـطرفـان النقيضـان همـا إيـران والولايات المتحدة الأمريكية. وبشهادة الأمريكيين أنفسهم، كما يبين بريجنسكي، فإن «إيران هي الدولـة الخليجية الـوحيدة المقتـدرة ذاتياً من النـاحية العسكـرية، واسرائيـل لم يعد لهـا ندّ عسكري بعد هزيمة العراق. الولايات المتحدة عليها الآن أن تكون المصدر الوحيد للأمن في الخليج، ومن المحتمل مع مرور الوقت أن تتوفر امكانية لإعـادة تأسيس نـوع من العلاقـات مع إيـران، ولكن ذلـك يبقى على كـل حال احتمـالاً غير مؤكـد. في الوقت نفســه، فإن نقـطة الضعف الرئيسيـة لدول الخليج العربية هي نقطة قوّتها، كونها المصدّر الرئيسي للنفط إلى الدول الغربية من جهـة، ومن الجهة

(١٠) هذه صياغة تفسيرية لأربعة مبادىء مماثلة يطرحها بريجنسكي في بحثه المشار إليه أعلاه.

الأخرى بقاء المواريث المعلّقة عسكرياً من حرب الخليج، تلك الحرب التي كانت حاسمة عسكرياً ولكنها لم تكن شاملة سياسياً، الأمر الذي يفترض استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج»[11].

غير أن استقرار الخليج لا يمكن تحقيقه بمعزل عن استقرار الشرق الأوسط كله، وهذا ما يجيز افتراض أمرين آخرين، كما يقول بريجنسكي، ستأخذ الولايات المتحدة على عاتقها مهمة تحقيقهما. الولايات المتحدة ستلتزم بالابقاء على مشروع السلام بين العرب واسرائيل حياً، بل إنها قد تعجّل في خطاه نحو الحل. وكل القرائن تشير الآن إلى البرنامج المتداخل للسلام في الشرق الأوسط الذي يشتمل على وضع إطار للأمن الاقليمي يحول دون تدفق السلاح إلى المنطقة من جهة، ويعمل على تنفيذ قرارَي مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ المتعلّقين بالقضية الفلسطينية، وتوفير هوية سياسية مرحلية للشعب الفلسطيني[12]. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإن الولايات المتحدة، كما يرى جيمس ايكنز، قد تحاول إحياء آمال عربية متواضعة في الوحدة والتخفيف من شعور الخيبة السياسية في الوطن العربي فتعمل على تحريك الصيغ الإقليمية للوحدة. وسيكون الهلال الخصيب أكثرها احتمالاً للنجاح بسبب توفر امكانات الرخاء والتقدم في مجموعته كالماء والنفط والقوة البشرية المنتجة والتراث الحضاري المشجع على الابتكار والإبداع. وسيخلق قيام الهلال الخصيب «وضعاً صعباً للكويت التي تقع على مشارفه الجنوبية والتي اختارت معاداة أغلب سكانه»[13]. أما مجلس التعاون الذي سيعني «سعودية أعظم»، حسبما يراه جيمس ايكنز، فيمكن أن يظل غنياً بنفطه إذا ما تخلى حكام الخليج عن عادات البذخ والتبذير... وسيظل الخليجيون يكدّسون الأسلحة المشتراة من الغرب لولا أن شراء الأسلحة ليس استثماراً. أما الاتحاد الكونفدرالي المحتمل «بين اسرائيل والفلسطينيين والأردن، فإنه سيتميز بدرجة عالية من التعليم ويُسر التعامل مع الاستثمار الخارجي الذي يحتمل ازدهاره في هذا التنظيم خصوصاً إذا أمكن خفض نفقات التّسلح إلى درجة كبيرة»[14]. هكذا يصبح جلياً أن مستقبل الخليج لم يعد مرهوناً بإرادة حكامه وحكوماته لأنه أصبح جزءاً من المخطط الأوسع للنظام الدولي الجديد. إن الاستجابة الوحيدة المفتوحة أمام الخليجيين تتمثل في القدرة على وعي الوضع الجديد واستيعابه وتعزيز القدرة الذاتية للامتناع على التلاشي فيه.

- ٣ -

إن الغرب لا يماري في أحقيته التاريخية بأن يلعب دوراً قيادياً في سياسة

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) Akins, «The New Arabia,» p.47.

(١٤) المصدر نفسه.

الخليج. والبريطانيون على وجه الخصوص يدّعون لأنفسهم حقاً غير منازع في ممارسة درجة واضحة من الهيمنة في الخليج رغم ما يجرهم ذلك اليه من خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية (راجع الفصل الثالث). البريطانيون يعتبرون أنفسهم مؤسسي الترتيبات القانونية التي أنهت القتال والسلب والنهب بين قبائل الساحل العُماني من جهة، وبين هذه القبائل والسعوديين والقطريين والبحرينيين من جهة أخرى. وهم يدّعون لأنفسهم إنجاز المصالحة بين مشيخات الخليج في النصف الأول من القرن التاسع عشر كما يرى المؤرخ البريطاني جي. بي.كيلي (J.B.Kelly) «عندما قامت بريطانيا - محاولة منها لوضع حد لأعمال القرصنة والحروب البحرية بين المشيخات السبع في ساحل عُمان - بإقناع شيوخ العشائر الكبرى المقيمة على الساحل الجنوبي من الخليج، من أبو ظبي إلى رأس الخيمة، بالالتزام بهدنة موسمية في ما بينهم - وخاصة في البحر - خلال أشهر صيد اللؤلؤ، المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة إلى هذه القبائل. وفي مقابل ذلك تعهدت بريطانيا بالقيام بالرقابة على تنفيذ هذه الهدنة والحفاظ على السلام في الخليج. وقد تمَّ تمديد هذه الهدنة على مراحل حتى تم اقرارها بشكل نهائي وقطعي عام ١٨٥٣. بعد ثماني سنوات أدخلت البحرين في هذه الهدنة وكانت مستبعدة منها بسبب دعاوى الإيرانيين والأتراك والمصريين والسعوديين، كما تم ضمان استقلال البحرين ووحدة أراضيها من قبل بريطانيا. بين ١٨٨٠ - ١٨٩٠ دخلت المشيخات المتصالحة في اتفاقات جديدة مع بريطانيا تلزم حكّامها بألاّ يتنازلوا عن أي شيء من أراضيهم إلى القوى الأخرى غير البريطانية، وأن يتركوا إدارة شؤونهم الخارجية لبريطانيا. في سنة ١٨٩٩ قطعت الكويت على نفسها عهداً مماثلاً لبريطانيا. وعندما قامت الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، وضعت الكويت تحت الحماية البريطانية الكاملة. وفي سنة ١٩١٦ قطع حاكم قطر على نفسه عهداً بالدخول في معاهدة الساحل المتصالح والالتزامات الأخرى المتفرعة منها، كما فعلت البحرين لقاء تعهُّد بريطانيا بحماية الأراضي القطرية ضد أي تجاوز عليها من البحر. وفي العقود الأولى من القرن الحالي، قامت بريطانيا بتوقيع اتفاقات اضافية مع مشيخات الساحل المتصالح وكل من البحرين وقطر بخصوص امتيازات النفط وبيع السلاح وصلاحيات إضافية أخرى تعطى لبريطانيا»[١٥]. وبناءً على هذا الدور الذي مثلوه يرى البريطانيون، كما يرى كيلي: ان دول الخليج ما تزال تشعر بالأمن بقربها من مركز القوة البريطانية وإن كانوا يتهمون قادة هذه الدول بالقيام بدور أكبر من حجمهم يصطلحون على تسميته «قوة الضعفاء» على افتراض أن اللطف البريطاني نحو أهل الخليج هو من قبيل «ضعف الأقوياء» وهم يحبون أن يذكّروا الخليجيين بطريقة أو بأخرى بهذه الحقيقة النفسية[١٦]. إن اللهجة الاستعلائية التي يتكلم بها المؤرخون الانكليز عن الكويت وبقية دول الخليج تكشف عن حقيقة النظرة البريطانية إلى أهل الخليج وأنه مهما حاول الخليجيون اظهار الولاء لبريطانيا (العظمى) فإن بريطانيا تظل بريطانيا دزرايلي. لقد ظلت حكومات الخليج - كما يقول المؤرخ

---

(١٥) لمتابعة تفاصيل الحماية البريطانية في الخليج انظر:
Kelly, *Arabia, the Gulf and the West*, pp.160-172.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٧١ - ١٧٣.

البريطاني كيلي ـ حتى سبعينيات هذا القرن تبذل وسعها لإثبات ولائها لبريطانيا. وكان من أوضح «صور هذا الولاء ايداعهم أموالهم بالعملة البريطانية في البنوك البريطانية دعماً للاسترليني المتضعضع في ذلك الوقت. وقد كلفهم هذا الولاء كثيراً عندما عمدت بريطانيا إلى تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي من ٢,٨٠ دولار إلى ٢,٤٠ دولار من دون إشعار المودعين الخليجيين مسبقاً بعزمها على هذا التخفيض. لقد كانت خسائر الخليجيين كبيرة. البحرين وحدها ـ وهي أضعف مشيخات الخليج يومئذٍ ـ بلغت خسائرها من جراء تخفيض العملة البريطانية مليونين ونصف المليون من الجنيهات الانكليزية»[17]. وعندما أعلنت بريطانيا قرارها بالجلاء عن الخليج، قوبل ذلك بخوف كبير واحتجاج قوي من قبل حكومات الخليج، كما يقول كيلي[18]. وربما لم يعدم الخليجيون عذراً للافراط في تعلّقهم بالولاء لبريطانيا والغرب بعامة، فلقد جعلهم الخوف من جيرانهم ـ عرباً وغير عرب ـ يلتمسون الحماية من أبعد مصادرها. ولو كانت العروبة أو الاسلام قد وفّرا مناخاً من الثقة المشتركة بين سكان المنطقة لكان في ذلك غنى لأهل الخليج عن طلب الحماية البريطانية أو غير البريطانية. ومن المفارقات المحزنة أنه حتى البريطانيون أنفسهم أدركوا هذه الحقيقة عندما قرروا ترك الخليج عام ١٩٧١، فحاولوا أن يُرسوا ـ قبل رحيلهم ـ أُسساً لإشاعة الثقة بين أهل الخليج وجيرانهم. ففي نيسان/ ابريل ١٩٦٧ كتب وليام لوس[19] في صحيفة ديلي تلغراف ما مؤداه أن الخليج منطقة «فراغ قوة» (Power Vacuum) غير مستقرة، ولقد كان السلام والاستقرار فيها محفوظين بالوجود البريطاني. وبينما لم يكن من الواقعية التفكير في أن تبقى بريطانيا في المنطقة إلى الأبد، فإن لبريطانيا مصلحة في الحفاظ على السلام في المنطقة بعد رحيلها خصوصاً بالنسبة إلى عمليات استخراج النفط من قِبل الشركات البريطانية وحماية إمدادات النفط إلى العالم الغربي. وليس في الخليج قوة محلية واحدة قادرة على ملء «فراغ القوة» بصورة فعالة وضمان دوام السلام في المنطقة. وإذا ما قدِّر للتوازن القائم أن يدمَّر بالانسحاب البريطاني المبكر، فإن المنطقة ستتحول إلى غابة للنهب والتخريب، وان مشهد الصراع لن يظل محصوراً في دول الخليج وحدها. ولمواجهة هذا الاحتمال الصعب اقترح وليام لوس الاجراءات التالية:

١ ـ أن تقوم بريطانيا بتحقيق تفاهم بين القوتين الرئيسيتين في الخليج، العربية السعودية وإيران، وذلك في ما يتعلق بعدم التجاوز على الحقوق الاقليمية لدول الخليج، لأنه من دون تفاهم كهذا، فإن هناك أملاً ضعيفاً باجتناب صراع عربي ـ إيراني.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(١٩) السير وليام لوس (Sir William Luce) كان حاكماً عاماً لمنطقة عدن قبل نزوح الانكليز عنها، وبعد ذلك عيِّن في منصب «المقيم» البريطاني في الخليج. وعندما قررت الحكومة البريطانية الرحيل عن الخليج أواخر عام ١٩٧١ كُلِّف وليام لوس باستطلاع الموقف في الخليج وآراء حكامه في الخطوة البريطانية.

٢ ـ يجب أن تقبل الدول الخليجية الصغرى بنوع من أنواع الاتحاد في ما بينها، وأن تقبل بزعامة السعودية عليها في الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع، وأن تتعاون معها في الشؤون الاقتصادية.

٣ ـ يجب تلافي الشرخ في العلاقات بين السعودية وسلطنة عُمان، كما ينبغي حمل دول الخليج على التخلّي عن نزاعاتها التاريخية.

في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٩، عاد وليام لوس إلى معالجة وضع الخليج، فكتب في مجلة **Round Table** يؤكد أن الخليج سيبقى «منطقة فراغ قوة» غير مستقرة، وأن اتحاد الامارات العربية الذي اقترحته وأشرفت على قيامه بريطانيا وبه أنهت معاهدة الحماية مع الامارات المتصالحة يجب أن توفّر له الحماية وذلك بإنشاء قوة طوارىء في المحيط الهندي تقوم بين فترة وأخرى بزيارات دورية إلى الخليج كإشارة على استمرار المصالح البريطانية في المنطقة واستمرار اهتمام بريطانيا بالحفاظ على السلام والاستقرار فيه.

يبدو أن هذه الاقتراحات لم تستطع أن تطمئن حكام الخليج الذين كانوا مرتابين في نيّات بريطانيا بالنسبة إلى الانسحاب. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، كما يقول كيلي، أرسلت بريطانيا ممثلها إلى الخليج كورنوى روبرتس ليبلغ حكامه عزمها الأكيد على مغادرة الخليج في آذار/ مارس من ذلك العام. وفي ٩ كانون الثاني/ يناير التقى روبرتس بشيوخ ساحل عُمان، وفي ١٠ كانون الثاني/ يناير التقى بالملك فيصل بن عبد العزيز. كانت رسالة روبرتس واضحة، إن الضائقة المالية التي كانت تعانيها بريطانيا قد أجبرت الحكومة البريطانية على التراجع عن وعودها السابقة بإبقاء قواتها البرية والبحرية في الخليج للوفاء بتعهداتها لامارات الخليج بحمايتها والحفاظ على السلام والنظام فيه. غير أن حكام الخليج لم يقبلوا ذلك العذر. لقد كانت كلفة ابقاء تلك القوات لا تزيد عن اثني عشر مليون جنيه انكليزي، ولهذا كان قرار الانسحاب موضع شك من قبل حكام الخليج، خصوصاً إذا ما أُخذت في الاعتبار مصالح بريطانيا النفطية في الخليج ومصالح الشركات البريطانية العاملة في الخليج. كما ان بريطانيا لم تكن مضطرة إلى الإنفاق على قواتها في الخليج، ذلك أن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيّان، حاكم أبو ظبي، أعلم روبرتس أنه كان على استعداد لتحمل المبلغ بكامله ودفعه من ايرادات النفط الظبوي لقاء الابقاء على القوات البريطانية في الخليج. كذلك اقترح الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حاكم دبيّ، ان تتقاسم المشيخات المنتجة للنفط الأربع التي كانت لمّا تزل تحت الحماية البريطانية ـ أبو ظبي، ودبيّ، والبحرين وقطر ـ الكلفة المالية للابقاء على القوات البريطانية في الخليج. ولم تفلح هذه العروض وغيرها في تغيير موقف الحكومة البريطانية من اعتزامها الانسحاب

من الخليج، وكل ما تم احرازه هو تأجيل الانسحاب من آذار/ مارس إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١[٢٠].

- ٤ -

لم يكتب لثروة بشرية أن يكون خيرها لغير أهلها، كما كتب للنفط العربي. لقد ذهبت أكثر عوائد النفط الهائلة، كما يقول كيلي، لشراء الأسلحة من الغرب والشرق لشن الحروب على الجيران والاصدقاء، وذهب البعض الآخر منها لمنافع غير عربية خارج الوطن العربي، وما بقي استأثر به ذوو السلطان، ثم ألقوا إلى شعوبهم فتات بعض ما كانوا يأكلون[٢١]. حتى في أحلى ساعات النصر العربي المتوهَّم كانت شركات النفط العالمية هي المنتفع الأكبر من عوائد النفط. بعد توقُّف القتال بين العرب واليهود في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، كانت شركات النفط الأربع المساهمة في آرامكو تمتلك مقادير كبيرة من النفط الخام في عرض البحر، فقامت بتوجيهها إلى الدول الافريقية والآسيوية واللاتينية وباعتها بأسعار مرتفعة جداً. وعلى الاثر أعلنت شركة Standard Oil أنها حققت أرباحاً تزيد بنسبة ٥٤ بالمئة على أرباح العام المتقدم ١٩٧٢. وأعلنت شركة Exxon زيادة في أرباحها على العام ١٩٧٢ مقدارها ٥٩ بالمئة وكان مجموع أرباحها للعام ١٩٧٣ (٢,٥) مليار دولار أمريكي، وهو يمثل أعلى رقم قياسي للربح حققته أية شركة في أي مكان في أي وقت[٢٢].

على الرغم مما يُعاب به العرب من أنهم يخلطون بين السياسة والتجارة في تعاملهم مع النفط، فإن وقائع الأمور تؤكد أن النفط كان دائماً سلاحاً سياسياً ولكن لمصلحة الأطراف الأخرى. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، مثلاً، كان جيمي كارتر قد انتُخب لتوّه رئيساً للولايات المتحدة. وكانت أمريكا تعاني ركوداً اقتصادياً قاسياً وعد كارتر بمواجهته. في كانون الأول/ ديسمبر ذاك، كان هناك اجتماع مقرر

---

(٢٠) لمعرفة تفاصيل مفاوضات الانسحاب انظر: المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١ و ٨١ ـ ٩٢.

(٢١) في قطر، مثلاً، يقول كيلي (Kelly) «إن أغلب إيرادات النفط كانت موجهة للترفيه عن آل ثاني وأتباعهم تحت نظام ساحر للتوزيع يُطلق عليه نظام الأربعة أرباع. أي أن ربع ريع النفط يذهب إلى الحاكم نفسه، والربع الثاني يذهب إلى آل ثاني والربع الثالث يُستثمر لحماية مستقبل عائلة الحاكم وأتباعه. أما الربع الرابع فيذهب إلى الانفاق على الشعب القطري ومن ضمنه أسرة الحاكم وأتباعه». انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٨.

من بين بلدان الخليج العربية كلها وحدها الكويت تتعامل مع ايرادات النفط تعاملاً يتميز بدرجة واضحة من التقنين والجماعية. (المؤلف).

(٢٢) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Shaped* (New York: Viking Press, 1975), p.266.

عقده لأقطار الأوبك، وكان أي ارتفاع جديد في أسعار النفط سيؤثر في قدرة كارتر وأسلوبه في مواجهة الركود الاقتصادي. لهذا كان اجتماع الأوبك هذا يتميز بأهمية خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة من البيت الأبيض إلى المواطن العادي. قبل انعقاد الاجتماع وقع خلاف شديد بين المتشددين والمعتدلين من أعضاء الأوبك حول تحديد أسعار النفط. المتشددون تتقدمهم إيران بقيادة الشاه الذي كان يعرف أن عمر النفط في بلاده أقلّ من عمر النفط على الساحل الآخر من الخليج، ولذا كان يريد أن يحصل على أعلى مقدار من مال النفط في أسرع وقت. وكانت السعودية تقود المعتدلين لاطمئنانها إلى ضخامة رصيدها من احتياطي النفط، ولرغبتها في عدم تعريض مصالحها المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة للخطر. وهكذا وقع الانشقاق. الشاه كان يطالب برفع أسعار النفط بنسبة ١٥ بالمئة وكان العراق يطالب برفع أسعار النفط بنسبة ٢٦ بالمئة. أما الشيخ أحمد زكي يماني، وزير النفط السعودي، فقد أعلن أن بلاده لن توافق إلا على زيادة الأسعار بنسبة ١٠ بالمئة فقط. أما إذا كانت الزيادة ٥ بالمئة فقط، فإن ذلك أفضل. في الاجتماع الذي عقد في الدوحة (قطر) في ١٥/١٢/١٩٧٦، عجز وزراء النفط لدول الأوبك عن الوصول إلى إجماع على سعر موحد للنفط. السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة أعلنتا أنهما سترفعان سعر نفطهما خلال العام اللاحق (١٩٧٧) بنسبة ٥ بالمئة فقط، وسيكون سعر البرميل (١٢,٠٣) دولاراً بدلاً من (١١,٥) دولاراً. وأعلنت بقية دول الأوبك عن زيادة سعرنفطها بنسبة ١٠ بالمئة فقط، وبهذا يصبح سعر البرميل (١٢,٧٠) دولاراً مع إمكانية زيادةٍ اختيارية مقدارها ٥ بالمئة ابتداء من ١/٧/١٩٧٧. غير أن الشيخ اليماني فاجأ العالم وفاجأ زملاءه في الأوبك بإعلانه أن حكومته ستعمل على بقاء أسعار النفط مستقرة وأنها ترفض رفع الأسعار المقررة من قبل دول الأوبك الأخرى، ولهذا فإن العربية السعودية سوف تزيد انتاجها من النفط إلى (٩,٨) ملايين برميل في اليوم ابتداءً من ١/٤/١٩٧٧، علماً بأن انتاج السعودية من النفط غداة اعلان الشيخ اليماني كان في حدوده القصوى إذ إن المملكة كانت تنتج (٨,٥) ملايين برميل في اليوم. كذلك كشف المسؤولون السعوديون عن نية حكومتهم رفع انتاجها كل ثلاثة أشهر خلال العام ١٩٧٧، حتى يصل في نهاية ذلك العام إلى (١١,٨) مليون برميل في اليوم. لقد عقّبت مجلة Petroleum Intelligence Weekly على الموقف السعودي قائلة ان «هذه النية تعني زيادة الانتاج بمقدار ثلاثة ملايين برميل يومياً لأن السعودية كانت قد أعلنت سابقاً عن نيتها على خفض انتاجها إلى سبعة ملايين برميل في اليوم»[٢٣]. لقد أحسّ المسؤولون في حكومة كارتر بـ «الامتنان العظيم للسعوديين لإعلانهم عن زيادة الانتاج والمحافظة

---

(٢٣) *New York Times* (18 December 1976).

على استقرار أسعار النفط. لقد كان ذلك إسناداً للرئيس كارتر في تحقيق وعده للناخبين الأمريكيين بأنه سوف يعيد العافية إلى الوضع الاقتصادي الراكد»[٢٤].

بين فترة وأخرى تُشَنُّ على منتجي النفط العرب حرب نفسية تقلل من قيمة النفط وتؤذن بزوال دوره في الانتاج الصناعي لإرهابهم ودفعهم إلى القبول بظروف انتاجية ما كانوا ليقبلوا بها لو امتلكوا أمرهم تماماً؛ ثم تأتي وقائع الأمور لتكذّب تلك النبوءات بعد أن تكون قد صُدِّقت وألقحت ما كان يراد إلقاحه منها. في سنة ١٩٧٤، حاول الرئيس نيكسون أن يقلل من اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجي فأعلن «مشروع الاستقلال» (Project Independence) من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة. ولم ينجح المشروع الا بالاسم فقط. في سنة ١٩٧٦، بعد عامين من مشروع نيكسون، كانت دول الأوبك تسيطر على ٨٥ بالمئة من النفط الخام، كما أنها كانت تنتج ٥٢ بالمئة من نفط العالم كله وكانت تمتلك ٦٥ بالمئة من احتياطي النفط المؤكد. السعودية وحدها كانت تمتلك ٢٥ بالمئة من احتياطي النفط في العالم. ولما كانت كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط السعودي لا تزيد على ٢٩ سنتاً أمريكياً، فإن ذلك أضعف حوافز شركات النفط للبحث عن النفط في أماكن أخرى من العالم. وهكذا بقيت الولايات المتحدة معتمدة اعتماداً حرجاً على النفط الخارجي، وكان نصف استهلاكها من النفط المستورد. مع حلول سنة ١٩٧٨ كان ١٧ بالمئة من النفط المستهلك في الولايات المتحدة نفطاً سعودياً[٢٥]. إن العقد الأخير من القرن العشرين سيزيد من حاجة الصناعة الأمريكية والاقتصاد الأمريكي إلى النفط العربي وإلى نفط الخليج بصورة خاصة. ولا ريب أن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربية واليابان لن تصبر ـ حفاظاً على مصالحها الحيوية ـ على التصرف الكامل بأسعار النفط وكميات انتاجه من قبل الدول المنتجة له، خصوصاً ان حرب الخليج قد عززت الدور غير المجحود للولايات المتحدة في إعادة الأمن والاستقرار إلى منطقة الخليج. في هذا الصدد يقول جيمس ايكنز، السفير الأمريكي الأسبق في السعودية «ان للولايات المتحدة مصلحة أن تظل السعودية والامارات في الوقت الحاضر على الأقل آمنتين. السعودية والامارات العربية المتحدة تملكان ـ وفقاً لأحدث التقديرات ـ ٤٠ بالمئة من احتياطي نفط العالم. وكلتا الدولتين مدينة للولايات المتحدة بفضل حمايتها من قوات صدّام ومن مصير كمصير الكويت. الولايات المتحدة ـ فوق ذلك ـ تحتل كلاً من الدولتين في الوقت الحاضر وستظل بالنسبة إليهما غير قابلة للتخلي عنها. ولهذا يبدو من غير المحتمل على مدى المستقبل المنظور أن يكون في مستطاع أي منهما أن ترفع أسعار النفط أو أن تخفضها من دون موافقة الولايات المتحدة. العراق والكويت يملكان ٢٠ بالمئة من احتياطي نفط العالم، ولكن أياً منهما لن يكون منتجاً كبيراً للحقبة القادمة، حتى نهاية

---

(٢٤) S. Emerson, *The American House of SAUD* ([n.p.]: Franklin Watts, 1985), p.129.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

هذا القرن على الأقل، وهما أيضاً سيظل انتاجها وتصديرهما للنفط معلقاً بالموافقة الأمريكية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان الاستهلاك الأمريكي للنفط لن يقلّ، وأن مصادر الطاقة الأمريكية لن تتطور قريباً، فإن هذا يعني أن أمريكا سوف تضطر لضمان تدفّق عصب الحياة فيها، أن تمارس سيطرة أكبر على انتاج النفط في الخليج لكيلا يزيد سعر الوقود في بلادها ولو سنتاً واحداً»[٢٦]. من ههنا فإن العام ١٩٩٢ يحمل معه الدور المرسوم لنفط الخليج في الاقتصاد الغربي عموماً والاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص، «فإذا لم يستعد الاقتصاد الأمريكي عافيته، فإن استيراد النفط بأسعار رخيصة من السعودية والامارات سيكون شرطاً لعلاج الوضع الاقتصادي الأمريكي. والسعوديون سيحتاجون إلى كميات كبيرة من المال لعلاج وضعهم الاقتصادي الناجم عن حرب الخليج. وإذن، فلن يكون هناك من حلّ الا برفع الانتاج إلى حده الأقصى واغراق السوق الأمريكية بنفط رخيص يصل سعر البرميل الواحد منه إلى عشرة دولارات. وهكذا تتحقق المصلحتان الأمريكية والسعودية في وقت واحد ـ نفط رخيص للسوق الامريكية ودخل عالٍ للخزانة السعودية من بيع كميات كبيرة من النفط»[٢٧].

ـ ٥ ـ

حتى العوائد المتراكمة من بيع النفط العربي لم توظَّف في خدمة الاقتصاد العربي ولا في توفير فرص عمل للأيدي العاملة العربية كما وظّفت في خدمة أنظمة اقتصادية أخرى. وعلى سبيل التمثيل لا الحصر، يلاحظ بعض الباحثين الأمريكيين أن الاستيرادات السعودية من الولايات المتحدة تعاظمت (من ٤٤٢ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٤,٨ مليار دولار عام ١٩٧٨). خلال هذه الفترة قامت أكثر من ٢٠٠ شركة أمريكية بفتح مكاتب لها في العربية السعودية. وقد أسهم النمو التجاري بين السعودية والولايات المتحدة خلال هذه الحقبة في توفير فرص عمل لأكثر من ثلاثمئة ألف أمريكي داخل الولايات المتحدة[٢٨].

وفي سنة ١٩٧٤ قامت العربية السعودية ـ كما يبين ايمرسون، تحت ضغط المخططين الأمريكيين الذين وجدوا فيها مختبراً للتجارب الحضرية كما وجدوا فرصة العمر لجمع الثروات الهائلة ـ بتبنّي خطة خمسية شاملة للانشاء والتعمير «كانت مصممة بفرض تحويل هذه المملكة الصحراوية القاحلة والبدائية والمبتلاة بالأمية إلى دولة صناعية عصرية حديثة. أما كلفة هذه الخطة فقد كانت في البداية ١٤٢ مليار دولار، ارتفعت خلال التطبيق وبسبب التضخم وتجاوز حدود الانفاق المرسومة إلى ١٨٠ مليار دولار. لقد كانت هذه الخطة طموحة طموح برنامج أبولو لغزو الفضاء الخارجي الذي أطلق ١٨ صاروخاً إلى الفضاء الخارجي وأنجز ستة

---

(٢٦) Akins, «The New Arabia,» p.48.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٢٨) Emerson, Ibid., p.57.

هبوطات على القمر. غير أن كلفتها بلغت ثلاثة أضعاف ونصف ضعف كلفة مشروع أبولو»[٢٩].
واستباقاً لهذه التوقعات العظمى من استثمار المال السعودي، قامت حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ بتشكيل ادارة اقتصادية خاصة اسمها الهيئة الاقتصادية المشتركة (The Joint Economic Commission) بينها وبين العربية السعودية. وكانت الهيئة مصممة لإعانة السعودية على بناء نظامها الاداري وتنمية حركة التصنيع فيها. وعلى الرغم من أن الهيئة كانت مشتركة بين حكومتي البلدين، إلا أن السعودية كانت تدفع رواتب الموظفين الأمريكيين في الهيئة بالإضافة إلى رواتب موظفيها. ومن حرص الولايات المتحدة على فعاليات هذه الهيئة قامت بانشاء مكتب خاص داخل وزارة الخزانة (The Treasury Department) لمتابعة المشاريع المؤسسة لمصلحة السعودية. وقد أطلق على هذا المكتب اسم «دائرة الشؤون السعودية» (Office of Saudi Arabian Affairs)، وكان هذا المكتب هو الوحيد من نوعه في تاريخ وزارة الخزانة الأمريكية[٣٠].

لقد نالت الشركات العالمية النصيب الأوفى من هذه الاستثمارات. ففي آب/ اغسطس ١٩٧٤، أعطيت شركة بكتل عقداً لانشاء مطار الملك خالد الدولي في الرياض بمبلغ ٣,٤ مليارات دولار. وفي سنة ١٩٧٥ اختيرت شركة بكتل للاشراف على مجمَّع الصناعات البتروكيماوية في مدينة الجُبيل، وكانت كلفة المشروع تسعة مليارات دولار. لقد ارتفعت كلفة بناء المجمَّع في ما بعد من ٩ مليارات إلى أربعين مليار دولار، وقد استخدمت بكتل في بناء المجمع ١٥٠٠ من المعماريين والمهندسين والمهنيين الاختصاصيين الآخرين. هذا، بالإضافة إلى ٤٠٠٠٠ عامل جُلِبوا من الولايات المتحدة[٣١]. ولم تكن كل المشروعات المسندة إلى الشركات الأمريكية تتطلب درجة عالية من التقانة تبرر حجبها عن الشركات العربية النظيرة. عام ١٩٧٧ حملت النشرة الشهيرة لأرامكو(كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير) المعلومات التالية عن مشروعات أنيط تنفيذها بشركات امريكية:

- انفاق ثمانية مليارات دولار على مشاريع الاسكان بما في ذلك انشاء ١٧٥ ألف منزل جديد تكفي لإسكان عشر رعايا المملكة.
- إنفاق تسعة مليارات دولار لإنشاء ٢٠٠٠ مدرسة جديدة.
- إنفاق ثلاثة عشر مليار دولار لبناء شبكة من المجاري لتصريف المياه القذرة.

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٧.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٧.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٥٠.

ـ انفاق ثلاثة مليارات دولار لإنشاء مطارات جديدة.

ـ إنشاء ٨٥٠٠ ميل من الطرق المعبَّدة ٢٠٠٠ ميـل من خطوط تحويل الطاقة الكهربائية[٣٢].

إن المرء ليعجب حقاً كيف كان يمكن أن تكون مشاعر الشعوب العربية الأخرى نحـو دول النفط الخليجية وشعوبها لـو ان أموالاً كهـذه كـانت قـد صُرفت في تنشيط الاقتصـاد العربي المشلول، وتشغيـل مئات الألـوف من الأيدي العـربية العـاطلة التي كـانت ستقنع بـأجر أقـلّ وتعمل بـإخلاص أكـثر حتى لو عملت تحت تـوجيـه الخـبرة الأمريكية العالية التي هي موضع تـرحاب عـلى كل حـال. حتى الأمريكيـون أنفسهم كـانوا سيكـونون أكـثر تقديـراً للمستثمرين النفـطيين، وذلـك تثميناً لإشراك العـوائد النفطية في تخفيف ضائقات أناس يعانون حرماناً لا يعانيه العمال والفنيون المستَجْلَبـون إلى الخليج.

ـ ٦ ـ

إن جدران البغضاء التي راحت تتعـالى بين الخليجيـين وجيرانهم بعـد «عاصفـة الصحراء» ستكون منفـذاً رحباً لتغلغـل المكائـد الدوليـة في البنية السيـاسية الخليجيـة لتجعل أبناء المنطقة حَرَضاً عـلى اخوانهم العـرب الآخرين. عـلى أن هذه المكـائد قـد تنخر الموزاييك السياسي الخليجي من الـداخل. فللغـرب على مـا يبدو معـرفة جيـدة بمواقع النخر من هذا الموزاييك وهم يودون أن يروا مواقع النخر هذه تستشري؛ وهم على استعداد للنفخ في نار العداوات القديمـة الهامـدة الآن ولكنها مـا تزال تنث نثيثهـا تحت رماد المجاملات الرسمية. ولا ريب أن الدول ذات المصـالح المـركّزة في الخليـج تَعدّ العداوات التاريخية في المنطقة من بين وسائـل الهيمنة عليهـا. فالغـربيون، مثـلاً، يعرفون، كما يقول كيلي، «ان آل ثاني حكام قطر على خلاف سافر وخفي مع آل نهيّان حكام أبو ظبي، وقد مضى على هذا الخلاف قرن كامـل على الأقـل. وسبب الخلاف الـرئيس بين الاسرتـين هو التنازع على ملكية خور العديد الواقع أسفل شبه جزيرة قطر. وقد زاد من تعقيد الموقف دخول مدع ثالث في النزاع هو المملكة العربية السعودية التي كانت سبّاقة على الاثنـين في ادعاء تبعيـة الخور إليهـا وفي الادعاء بشريحة من الأرض كبـيرة وراء خور العـديد وذلـك في عام ١٩٥٣. وعـلى الرغم من أن الحكومة البريطانية رفضت يومها الادعاءات السعودية، فإن السعوديـين لم يتخلوا اطلاقـاً عن ادعائهم لهذه الأراضي. ولكي يحمي آل ثاني أنفسهم من ادعاءات سعودية جديدة في أراضيهم مستقبلاً أخذوا يظهرون ولاءً متعاظماً للسعوديين وصـاروا يوحـدون مواقفهم السيـاسية داخـل المنطقـة وخارجهـا مع التوجهات السعودية، كـما أنهم تبنّوا المـذهب الوهـابي لقطع طـريق الاختلاف الـطائفي مع جـيرانهم

---

(٣٢) *Aramco World* (January- February 1977).

الأقوياء»[٣٣]. أكثر من هذا، فإن الغربيين يدركون إدراكاً جيداً ان هذه الخصومات تزيد في هشاشة البُنى السياسية القائمة في الخليج وتهددها بدليل تمسُّك الخليجيين أنفسهم بها، كما هو الحال في فتور العلاقة بين حكام قطر وحكام البحرين. لقد بسط حكام البحرين آل خليفة سلطانهم في زمن سابق على شبه جزيرة قطر وعلى أسرتها الحاكمة آل ثاني وجعلوهم أتباعاً لهم. وعلى الرغم من أن تبعية آل ثاني لآل خليفة انتهت منذ قرن أو يزيد، فإن علاقات الأسرتين الحاكمتين ما تزال إلى الآن فاترة. ومصدر الخلاف بينهما هو تنازع ادعاء ملكية جزر حوار، وهي مجموعة من الجزيرات تقع بين البحرين وقطر، وكذلك تنازع ملكية الزبارة وهي قرية في الشمال الغربي من ساحل قطر، وقد كانت مستقراً لآل خليفة حين هاجروا من الكويت عام ١٧٦٦، وقد بقيت في ملكية آل خليفة بعد استرجاع البحرين من إيران سنة ١٧٨٣ حتى عام ١٨٧٠، عندما تم احتلالها وتدميرها وتسويتها بالأرض من قبل آل ثاني. ولا يبدو أن مرور الزمن قد خفَّف، بَلْهَ أن يكون قد أمات، حنين آل خليفة إليها[٣٤]. وليست العلاقة بين آل سعود وبني ياس، حكام أبو ظبي، بأحسن من العلاقات القبلية الأخرى في المعادلة السياسية القلقة في الخليج. في سنة ١٨٦٩ أنهيت آخر محاولة سعودية لاحتلال واحة البريمي، وذلك بقيام سلطان مسقط بإخراج الحامية السعودية من الواحة. منذ ذلك الوقت صارت الواحة تقع أكثر فأكثر تحت نفوذ قبيلة بني ياس وهم الاتحاد القبلي الذي كان يقطن أبو ظبي وكان مؤلفاً من عشرين قبيلة صغرى.
إن منطقة نفوذ بني ياس تمتد من البريمي غرباً عبر ظفرة وإلى أطراف قطر وتمتد جنوباً وراء واحة اللواء إلى أطراف منطقة الرمال في الرُبع الخالي. وقد اقتسم بنو ياس هذه المنطقة مع المناصير، وهم قبيلة بدوية مترحلة قوية اعترفت بزعامة شيوخ بني ياس عليها وبخاصة زعامة آل نهيّان من فخذ الفلاح من بني ياس الذين كانوا يقطنون أبو ظبي وكانت لهم ملكيات واسعة في كل من واحتي اللواء والبريمي. لقد بقي بنو ياس والمناصير في حالة عداء للوهابيين طيلة فترة احتلالهم واحة البريمي، كما أنهم كانوا يُبيدون أو يصدّون أية قوة وهابية كانت تحاول أن تصل إلى ظفرة بأعداد صغيرة من المقاتلين. وبلغ من قوة مقاومتهم ان الحاكم السعودي على الاحساء كان يضطر إذا أراد الاتصال بالحامية السعودية في البريمي قبل اخراجها منها لاستعمال طريق البحر من القطيف (٥٠٠ ميل) أو عن طريق العقير باتجاه الشارقة أو عجمان على الساحل المتصالح[٣٥].

---

(٣٣) Kelly, *Arabia, the Gulf and the West,* p.57.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٤.

هذه نماذج تمثيلية قليلة من مواقع النخر في البنية السياسية الخليجية الداخلية التي لا يستبعد أن تكون في يوم ما «معبر القطط» إلى تخريب هذه البنية ما لم تكن هذه القبائل قد استبدلت بالدولة.

- ٧ -

بتلميح ظاهر الهزء يقول بريجنسكي في معرض حديثه عن الخليج العربي ومركزه الدولي «في زمننا هذا أصبحت الحروب ترفاً لا يقدر عليه إلا الشعوب الفقيرة»[٣٦]. ولا ريب أن الحرب الايرانية ـ العراقية وتورط بعض الأطراف الخليجية فيها كانت تلوح على أفق تفكيره وهو يقرر هذه الحقيقة السياسية. دول الخليج ليست دولاً فقيرة بالمعيار المالي، ولكنها دول غنية ابتُزّت ثرواتها في حرب عقيمة لم ينتج منها الا ما «يقدّر بـ ٤٠٠ ألف قتيل ومليون جريح من الجانب الايراني و ٣٠٠ ألف قتيل و ٩٠٠ ألف جريح في الجانب العراقي. وبلغت كلفتها المالية خلال السنوات الخمس الأولى منها فقط ٦٠٠ مليار دولار»[٣٧]، عدا ما خلّفته من خراب المدن ومصادر الثروة الزراعية والحيوانية والبنية التحتية في كلا البلدين. لقد قيل الكثير في تفسير الدوافع لهذه الحرب بدءاً بالتوتر بين العراق وايران بسبب شط العرب وانتهاءً بالخلافات الدينية المزعومة بين الشيعة والسنّة، والاختلافات العرقية قديمة العهد بين العرب والفرس «غير أن السبب الحقيقي للحرب كان الصراع السياسي من أجل الهيمنة على الخليج الفارسي، ومن خلال ذلك كان العراق يأمل في خنق الثورة الايرانية وتدميرها وهذا هدف ليس غير مرحبٍ به من قبل الدول الاقليمية مثل السعودية ومشيخات الخليج الفارسي»[٣٨].

شيء ما يستوقف الباحث في كتابات المحللين الغربيين والامريكيين على وجه الخصوص. هناك عزم واضح على رسم السعودية في صورة التكوين السياسي المشبع بحب التسلط والتوسع والهيمنة على الخليج وبعض جيرانه. أكثر من ذلك، هناك محاولة لتحميل السعودية مسؤولية معينة عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق فيُذكّر إل. مايلروا (L. Mylroie) «ان المسؤولين السعوديين أخبروا الولايات المتحدة بشكل مستمر خلال انتفاضة آذار/ مارس أنهم لم يعودوا يخافون من صدّام حسين... الخطر الأعظم كان الآن يتمثل في محمد باقر الحكيم، رجل الدين العراقي المقيم في طهران الذي عبر بعض أنصاره الحدود لينضموا إلى الانتفاضة الشعبية»[٣٩]. وقد يذهب أصحاب هذا الرأي خطوة أبعد،

---

(٣٦) Brzezinski, «Selective Global Commitment,» p.4.

(٣٧) James A. Bill, *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American- Iranian Relations* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1988), p.305.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٣٩) L. Mylroie, «How we Helped Saddam Survive,» *Commentary*, vol.92, no.1 (July 1991), p.17.

فيروون «إن الرياض قد سألت الولايات المتحدة أن تطلق يدها للاتصال بالمعارضة العراقية لكي يكون تأثيرها في عراق ما بعد صدّام واضحاً. ولكن السعوديين بسبب تحالفهم مع صدّام حسين خلال الحرب العراقية ـ الايرانية كانوا يجهلون طبيعة القوى المعارضة لصدّام. يضاف إلى هذا ان السعوديين مثل الولايات المتحدة يرغبون في بقاء النظام العراقي بمعنى أن يبقى الحكم في العراق مرتكزاً على قاعدة عسكرية سنّية. ان شرعية حكم آل سعود الملكي تستند إلى رؤية سنّية متطرفة والسعوديون معروفون بتمييزهم ضد الأقلية الشيعية الموجودة في السعودية التي تقيم في الأقاليم الشرقية حيث منابع النفط الغنية على سواحل الخليج الفارسي»[٤٠]. ويضرب تيار آخر على نعرة الشحناء بين السعوديين واليمنيين فيقولون كما يقول ايكنز: «إذا كان في مقدور الانسان أن يتصور شبه الجزيرة العربية موحداً، فإنه لا يستطيع أن يتصور هذه الوحدة من دون اليمن أو مع استبعاد اليمن منها. إن الدولة اليمنية الموحدة سوف يكون سكانها قرابة ٢٥ مليون نسمة بحجم الدول العربية الكبيرة. ولكن التركيبة السكانية لهذه الدولة لن تكون مقبولة من السعوديين. فاليمنيون سيكونون ضعف سكان السعودية في دولة الجزيرة الموحدة، وهم سوف يسيطرون بسهولة على شؤون الحياة فيها. في الماضي كان السعوديون يهدّئون جيرانهم الجنوبيين الكثيرين أو على الأقل يقللون من خطرهم بإسباغ العطايا الكبيرة على شيوخ القبائل اليمنية الذين ينصرفون بعد ذلك إلى محاربة حكومتهم المركزية. ولكن من المحتمل ألاّ تنجح هذه الاستراتيجية في المستقبل في ظل نظام الاشياء الجديد. ففي الوقت الذي تمضي فيه اليمن قدماً في تطوير مصادر نفطها، وستصبح بذلك دولة قوية، سوف يتذكر اليمنيون القسوة والبطش اللذين أخرجهم بهما السعوديون، سوف يتذكرون ذلك لفترة طويلة ربما تكون بطول الفترة التي سيتذكر بها الكويتيون الاحتلال العراقي لبلادهم»[٤١].

وإذا لم يكفّ تهييج مواجع النفور بين السعوديين واخوانهم العرب، فإن الباحثين الغربيين لا ينسون أن ينفخوا في نار البغضاء بين السعوديين وجيرانهم الايرانيين نفخاً هادئاً مثابراً يعيد إلى مركز الوعي ما كان ينسب دائماً إلى السعوديين من عزم خفيّ على إطفاء نار الثورة الاسلامية المتصاعدة من طهران، فيذكّرون أن الأمريكيين وحلفاءهم من العرب «كانوا يخافون أن يؤدي دحر العراق وذبح جيشه الى بروز ايران كأقوى دولة في المنطقة، الأمر الذي لم يكن ليفرح به أيٌّ من حكام المنطقة. لقد دمرت البنية التحتية للعراق ولكن الولايات المتحدة أبقت على الحرس الجمهوري المطيع لصدّام حسين سليماً إلى درجة كبيرة. وكان الحرس قوياً قطعاً بما يكفي لإخماد ثورة الاكراد في الشمال وثورة الشيعة في الجنوب. هذه الأزمة الداخلية في العراق واجهت واشنطن بمعضلة. ربما لم تكن الولايات المتحدة راغبة في إخماد الثورة، ولكنها قطعاً لم ترغب للثورة أن تحرز نصراً يجعل ايران المنتصر الأخير. أما السعودية فقد كانت لها وجهة نظر أخرى. إنها مسرورة لأن العراق لم يعد يمثّل تهديداً لها لفترة طويلة من الزمن ولكنها عازمة على أن تكون هي وليست إيران القوة المهيمنة في الخليج. وإذا لم يستطع السعوديون أن يوحّدوا دول مجلس التعاون تحت رايتهم، فإنهم سيكونون القوة التي لا معارض لها فيه. ومن الآن فصاعداً لن تجرؤ دول المجلس الصغيرة أن تخالف السعودية حول قضايا الحدود أو تحديد حصص انتاج النفط في

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٤١) Akins, «The New Arabia,» p.45.

الأوبك»[42]. وهكذا يتقدم هؤلاء المحللون ليثيروا المخاوف والريب من احتمال ظهور دولة سعودية عظمى تبتلع دول الخليج الأصغر، وفي الوقت ذاته تحريك مخاوف السعوديين من حلفائهم العرب الجدد السوريين والمصريين الذين لن يكون في مقدور السعوديين، على حد قول ايكنز، «تقديم كميات كبيرة من المعونات المالية لهم وعلى النحو الذي يعتقدون أنهم يستحقونه. ولن يكون في مستطاع السعوديين أن يكبتوا أو أن يخرّبوا أو أن يشتروا الجماعات الدينية أو القومية المعادية لهم في هذه الأقطار. وحين يأتي موعد قيام ثوراتها الدينية أو القومية، فإن هذه الجماعات ستكون معادية عداءً مرّاً لأهل الخليج والولايات المتحدة. وعند ذلك سيكون الأمريكيون قد تعبوا أو سئموا من لعب دورهم كحماة لحكام الخليج وهم قطعاً سيسأمون بمجرد أن تقوم القوى المعادية بقصف ثكناتهم في الخليج. عندما يحين ذلك الوقت، فإنه سيكون من المشكوك فيه تماماً أن تكون السعودية مالكة للقوة أو للإرادة لحماية نفسها أمام عالم عربي متوحد ضدها من جهة، ومسنود بإيران قوية من الجهة الأخرى»[43].

- ٨ -

إن التاريخ الأمريكي هو تاريخ تقدمي بمعنى أن فكرة التقدم الإنساني هي فكرة مركزية في نظام القيم الأمريكي العام. وإذا أصبحت الولايات المتحدة الآن القوة الأعظم في العالم، فإنها تعتبر أن من صلب رسالتها الكونية الجديدة مساعدة الأوضاع الانسانية المتخلفة على التغير في اتجاه حضاري متسام. واشتقاقاً من هذا التوجه العام، فإن الولايات المتحدة لن تجد مما يتناسب وكرامة التزاماتها الجديدة أن تغضّ النظر طويلاً عن أحوال اللاتقدم في الخليج والجزيرة العربية. ولذا، فإن قضية التقدم في المنطقة ستكون بين أولوياتها الأساسية، سواء صرّحت بذلك أم لم تصرّح. إن المقولة الأساسية التي يطرحها المحللون السياسيون الأمريكيون عن الخليج هي أن جوهر الإشكال الاجتماعي ـ السياسي في هذه الحوزة الحساسة من العالم يتمثل، كما يرى وليام كوانت، في «وجود توتر بين البُنى السياسية المتحجرة وإغراء الماضي من جهة، وبين حقائق الغليان الاجتماعي من جهة أخرى»[44]. وعلى الرغم من أن التيارات الداخلية المتصارعة في كل مجتمع وكل دولة في الشرق الأوسط هي التي ستخطط مسارات الحياة فيها لسنوات طويلة مقبلة، إلا أن الأحداث العاصفة في الخليج والمواجهة العربية ـ الإسرائيلية والعلاقة المضطربة بين الغرب والشرق الأوسط، قادرة بفعل ثقلها على اعادة تشكيل خارطة المنطقة الاجتماعية. حتى حرب الخليج، يبدو أن الأمريكيين

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٤٤) William B. Quandt, «The Middle East in the 1990's,» *Foreign Affairs*, special issue (1990), p.69.

كانوا يتوقعون منها أن تكون أداة من أدوات التغيير الاجتماعي في المنطقة. وعلى الرغم من الطبيعة الكوارثية لهذه الحرب، فقد كانت هناك على ما يبدو توقعات امريكية ايجابية منها، على حد قول ايكنز، الاسهام في بناء النظام الدولي الجديد حيث يصبح العدوان مرفوضاً «وتغيير وضع الشرق الأوسط تماماً واعادة تشكيله. التباين بين العرب الأغنياء والعرب الفقراء تركيبة غير مستقرة وسوف تتغير. وبعد النصر النهائي في الحرب، فإن العرب الأغنياء سوف يتحركون بذكاء لتحسين الأوضاع الاقتصادية للـ ٩٠ بالمئة من العرب الآخرين الفقراء. الاستثمارات العربية المستقبلية لدول النفط سوف تكون في شمال افريقيا وسوريا والأردن واليمن وليس في أوروبا أو اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية. حتى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر نفسه كان يفكر أن العرب الأغنياء ـ عرب النفط ـ ينبغي أن يؤسسوا بنكاً جديداً لتمويل مشاريع التنمية في الأقطار العربية الفقيرة»[٤٥] ولكن ما إن انتهت الحرب حتى تبين للأمريكيين أن شركاءهم من العرب الاغنياء لم يكونوا بحيث كانوا يتوقعون، وهكذا «ماتت فكرة البنك العربي قبل أن يولد البنك وكذلك مات حلم العالم العربي الجديد»[٤٦]. وعلى الرغم من الفرح العابر بالانتصار على العراق، فإن حرب الخليج تركت جروحاً مؤلمة في قطاعات عربية لا ترغب الولايات المتحدة ـ ولعلها لا تستطيع ـ أن تسقطها من حسابات الأمن الاقليمي للمنطقة. ويقول ايكنز: لقد كلفت الحربُ الأردن كثيراً إذ «اختفت السوق الأردنية من العراق في الأيام الأولى من الأزمة. وكل المعونات الخليجية للأردن. . . توقفت فوراً والسعودية أوقفت شحن النفط إلى الأردن وكذلك منعت استيراد المنتجات الزراعية الأردنية. وعموماً فقد الأردن نصف ناتجه القومي»[٤٧]. وكذلك «كان الضرر باليمن كبيراً. . . ما يقرب من ٨٠٠ ألف يمني كانوا يقيمون اقامة دائمة في السعودية جُرِّدوا من ممتلكاتهم وطُردوا. لقد كانوا مسالمين ومطيعين ولم يقوموا بأي عمل عدائي ضد مضيفيهم السعوديين، ولم تكن هناك أية مظاهرات أو أعمال تخريبية. ومع هذا، فقد اكرهوا على مغادرة منازلهم خلال مهلة قصيرة، وعلى بيع تجاراتهم بثمن بخس لم يزد على جزء يسير من قيمتها الأصلية، وأن يتوجهوا الى الحدود اليمنية السعودية حيث صودرت منهم سياراتهم وما بقي معهم من ممتلكاتهم اليسيرة التي استطاعوا حملها معهم. لقد طُردوا هذه الطردة لأن السعوديين ـ احتمالاً ـ نقموا على حكومة اليمن أو لأنهم ظنوا أن هذا الطرد سيضغط على العراق للانسحاب من الكويت»[٤٨]. إن حسابات الدولة الأعظم لا تتطابق دائماً مع حسابات الدول الصغرى ذات الموارد النفطية الغزيرة. وعلى هذا، فليس من غير ذي مغزى أن يتساءل دبلوماسي أمريكي محترف «إلى كم ستطول فترة هذا الاختلاف الصارخ في الثروة في الشرق الأوسط؟ وإلى كم تستطيع دول الخليج أن تظل معزولة في هذا الشرق الأوسط؟»[٤٩]. بالنسبة إلى الحاضر المباشر، فإن المنطقة، تبدو محاصرة «بين الحنين إلى

---

(٤٥) Akins, Ibid., p.36.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٦.

الماضي وأخطار الحاضر»[٥٠]. حتى نزعات المحافظة البادية للعيان ما هي في واقع الحال إلا احتجاج على «التمسك بسياسات الماضي والرؤى الرومانتيكية»[٥١] في إدارة النظام الاجتماعي رغم أن المنطقة «تنصعق يومياً بكل معطيات التقدم التقاني وثورة المعلومات في العالم. في وزارات الخارجية وفنادق الدرجة الأولى تعمل برامج التلفزيون عبر الأقمار الصناعية أربعاً وعشرين ساعة في اليوم، والطبقة الممتازة أو الصفوة في هذه المجتمعات هي على صلة بهذه المصادر للمعلومات. وأجهزة الكومبيوتر والفاكس أصبحت عادية في المنطقة. العديد من أبناء المنطقة درسوا في البلدان الغربية، وهم يتكلمون الانكليزية والفرنسية بطلاقة، ويخططون لإرسال أطفالهم للدراسة في الغرب. إن هذا هو الوجه المضاد للوجه الأول ـ النظر إلى الماضي. هذا الوجه الآخر هو الحضور القوي في المنطقة، حضور قوي وضاغط بشكل متصاعد لثقافة عالمية جديدة بدأت تفرض نفسها في المنطقة»[٥٢].

القضية المركزية في الوضع الخليجي الراهن التي تستوقف الباحث، كما يقول جيمس ايكنز، هي أنه على الرغم من «ان الاصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي كانا يناقشان من قبل الصفوة المتعلمة قبل حرب الخليج وخلالها وبعدها، فإن أياً من الاصلاحين المطلوبين لم يتحقق فيه أو منه أي تقدم، فـ «الحياة السياسية ظلت مسيطراً عليها من قبل الأسماء التقليدية نفسها وهي لم تستطع أن توحي بأي درجة من الثقة. الملوك والأمراء والرؤساء ظلوا مختفين وراء أسوار قصورهم. دولار النفط من فورة الأسعار في السبعينيات وأوائل الثمانينيات قد ترك ثروة هائلة في أيدي قلة من الحكام ولكنه لم يفعل إلا القليل في مجالات التنمية الحقيقية. وعلى مستوى الجماهير كان الاغتراب عن الحكومات والابتعاد عنها يُحسُّ بشكل متعاظم وفي كل مكان، والحركات الإسلامية الأصولية كانت متهيئة لاستثمار الغضب المتفشي بين هذه الجماهير»[٥٣].

- ٩ -

إن هذه المخاطر المحيقة بالخليج ـ اليوم وغداً ـ قد تصبح ـ على جديّتها ـ ثانوية أمام المحذور الأكبر، وهو أن تصبح أزمة الكويت غشاوة على البصيرة السياسية الخليجية فتحول بينها وبين رؤية الأشياء على حقيقتها، أو أن يصبح النصر الأمريكي على العراق منزلقاً مستطاباً إلى الاسراف في تعظيم الذات وتزكيتها. ليس هناك من يماري في قسوة التجربة الكويتية ومرارتها، ولكن سياسة البغضاء ضد الشعب العراقي التي تسرف بعض الجهات الخليجية في اتّباعها والانهيارات النفسية التي تترتب عليها ليست المخرج من برزخ الأزمات. إن تاريخ حرب الخليج لم يكتب بعد، وكل ما قيل ويقال عنها حتى الآن هو من باب «الإعلام» وليس من باب العلم. وليس الشعب العراقي بأقل مظلومية من شعب الكويت إذا ما وُضِعَ الميزان ورفع الحجاب عن

---

(٥٠) Quandt, Ibid., p.69.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٣.

أسرار هذه الحرب العجيبة. إن التجارب القاسية التي تمر بها الشعوب لا بد أن تجعلها أكثر حكمة وأبعد نظراً. ولا نكران أن تجربة الكويت كانت بالغة القسوة ليس على الكويتيين وحدهم، بل حتى على العرب الآخرين المقيمين في الكويت ولم يولّوا الإدبار احتراماً لذكرياتهم بين اخوتهم الكويتيين، وبهذا فتحوا حياتهم وحياة ذرياتهم لكل احتمالات الإبادة التي كانوا يرقبونها على الأفق صباحاً ومساءً. غير أن قدسية الألم الذي تجرّعه الكويتيون ومن شاركهم فيه من العرب الآخرين أهدِرَ بعضها بالممارسات العدوانية ضد شركاء المقاساة هؤلاء وأهين بعضها الآخر بمسلكيات النزق السياسي الذي صار يطغى على بعض التصرفات النكوصية التي لا مبرر لها في منطق الحقيقة.
يروي المحلل السياسي في مجلة تايم الأمريكية، مايكل كريمر، الواقعة التالية: خلال حفل عشاء في جدة وبعد تحرير الكويت، تكلم مسؤولان خليجيان أحدهما سعودي والآخر كويتي ـ تحدثا بإعجاب شديد عن ضبط النفس الاسرائيلي إزاء هجمات الصواريخ العراقية وتناقشا في زيارة اسرائيل.

قال المسؤول السعودي: إني أريد أن أطير في شركة «العال».

قال المسؤول الكويتي: هذا لا شيء. أنا أريدأن أسافر على متن احدى بواخر المتعة QE2'S التي تمخر البحر الأبيض المتوسط وتتوقف في حيفا أسبوعاً كاملاً.

قال المسؤول السعودي لصاحبه الكويتي: لا بد أنك تمزح؟ قال المسؤول الكويتي: بل أنا جادّ. قال المسؤول السعودي: حسناً، إني سأرافقك في هذه الرحلة[٥٤].

- ١٠ -

كيف يمكن التماس الوقاية من هذه المخاطر اللّواحة في الأفق؟

إذا ما أردنا أن نتكلم عن هذه المخاطر بلغة غير متشائمة، فإنها في أحسن حالاتها أوضاع إشكالية تواجه أهل الخليج. والتفكير في هذه الأوضاع يوجب التعامل معها على أنها عمليات تطورية مستمرة من التحدي والاستجابة. وإذا ما رضينا بهذا القدر من العقلانية في مناقشة الأمور، فلا بد من التسليم بأن أية استجابة تخالف طبيعة التحدي لن تكون استجابة وإنما هي مجابهة عنفوية لا دور للذكاء الإنساني فيها. إن الوقاية الوحيدة الممكنة من هذه الظروف تتمثل في استجابة عقلانية تناظر هذه التحديات في طبيعتها ومشروطاتها وتقتدر على تفنيدها وحماية المجتمع من

---

(٥٤) M. Kramer, «Arabs and the Aftermath,» *Time Magazine* (11 March 1991), p.36.

شرورها. إن وعد «الدولة» الذي وُعِدَ بـه الخليجيون ـ عن قصـد أو غير قصـد ـ هو الاستجابة الوحيدة الذكية الممكنة. إن اللحظة الزمنية ناضجة تماماً للبرّ بهـذا الوعـد، وفـوات هذه اللحـظة معناه إجهـاض إمكـانـات الخـلاص السلمي من عـواقب هـذه الأوضاع الإشكالية. إن لُباب فكرة «الدولة» هو التحوّل بالسلطة السياسية من حكم الأفـراد والسـلالات حيث يصبـح الحكم مغنـماً فـرديـاً وعـائليـاً إلى حكم المؤسسـات الاجتماعية حيث تصبح السلطة السياسية رابطة اجتماعية عقـلانية تتحـدد فيها مـراكز الأفراد وحقوقهم وواجباتهم بإنسانيتهم أولاً وبكفايتهم الشخصيـة، ثانيـاً، وبخدمتهم لأبناء مجتمعهم الآخرين. وبهذا يتحول الناس من رعايا إلى مواطنـين وتحلّ «الحقـوق» محل «الصدقـات»، ويعود النـاس كما أراد لهم خـالقهم أن يكونـوا «سواسيـة كأسنـان المشط»، ويخضع الحاكم والمحكوم لسلطة أخلاقية تعلو على الإثنين مجتمعين وتُستخرج من العقـل أو الدين. إن كـلا هذين المصـدرين قد رُفض حتى الآن في الخليـج رفضاً خفيـاً. وإذا كان رفض الأسـاس العلماني للدولة مفهـوماً بـدعوى مخـالفته الـدين، فـإن رفض الأسـاس الديني للدولـة يبدو صعب الفهم. إن مبـدأ الشـورى الـذي طـرحـه الاسلام هو مبدأ عام يترجم عن المضمون الأخلاقي للسلطة السياسية من وجهة نـظر الإسلام، ولا بد من تفسيره تفسيراً وظيفياً يمكّنه من تحقيق ذاته وأداء الرسـالة المبتغـاة منه وهي تربية الناس على العدالـة والحريـة اللذين هما أسـاس الإبداع الحضـاري في المجتمعات الإنسانية.

لقـد أرسى الإسلام نـظريتـه السيـاسيـة العـامـة عـلى مبـدأ «العهـد». والمـراد بـ «العهد» أن السلطة في المجتمع هي نوع من التكليف المتبادل بـين طرفـين متكافلين لإدارة شؤونهم وتحقيق مصالحهم المشتركة. ولكن هذا التكليف مشروط بـ «العـدل». جاء في سورة البقرة:

﴿. . . وإذا ابتلى ابراهيمَ ربُّه بكلمات فأتمهنَّ قـال اني جاعلك للنـاس إمامـاً. قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾[٥٥].

وقد أجمع المفسرون على أن جوهر الآية هو أن الظالم «لا يصلح أن يكـون خليفة ولا حاكماً ولا مفتيـاً ولا شاهـداً ولا راويـاً»[٥٦]. السلطة، إذن، والسلطة السيـاسيـة عـلى وجـه التحديد ـ الإمامة ـ ليست مغنماً شخصياً أو فئوياً، وهي ليست تسلُّطاً ولكنها عهد بين متعاهدين أو عقـد بين متعـاقدين أسـاسه العـدل، أي العمل بـالشريعة. ولقـد أخذ القرآن عموماً بمبدأ التعاقد أساساً لتنظيم كل العلاقات الاجتماعية.

---

(٥٥) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ١٢٤.

(٥٦) ابن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٦٩)، ج ١، ص ٢١٦٨.

لقد استخلص الفقهاء السياسيون المسلمون من «مبدأ العهد» نظرية سياسية متكاملة تنظر إلى «الحكم» أي السلطة السياسية على أنها «معاهدة» بين «الملّة» ومن تختاره لإدارة شؤونها وهي معاهدة تقوم على التفاوض والمشاركة. وقد وصف الماوردي الإجراءات التنفيذية لهذه المعاهدة وصفاً دقيقاً. قال الماوردي: «إذا اجتمع أهل الحل والعقد (ممثلو القوى الاجتماعية باصطلاحنا المعاصر) للاختيار تصفحوا أحوال أهل الامامة (المرشحون بالاصطلاح المعاصر) الموجودة فيهم شروطها فيقدمون للبيعة أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته (الإدارة العامة بالمصطلح المعاصر) فإذا تعيّن لهم من بين الجماعة من أدّاهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه، فإذا أجاب بايعوه عليها وانعقدت ببيعتهم له الامامة فلزم كافة الامة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته، وإن امتنع من الامامة ولم يجب إليها لم يجبر عليها لأنها عقد مراضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار».

وبعد أن يحدد الماوردي صلاحيات السلطان المنتخب أو المختار يقرر مبدأ سياسياً خطيراً هو أن سلطة هذا السلطان ليست دائمة بغير شروط ولا نافذة من غير حساب، بل هي مشروطة ومقيدة بموجبات اختياره نفسها ـ إقامة الحدود والعدل بين الناس، فإن أخلَّ بشروط البيعة أو عجز عن القيام بها فلا بيعة له على الناس ـ «ويخرجه من الامامة عموماً أمران أحدهما جرح في عدالته والثاني نقص في بدنه»[٥٧].

إن هذه القيود العديدة التي يقيّد بها الماوردي اختيار صاحب السلطان، ويعيّن بها حدود سلطته لها شرط سابق هو من عمل التربية. إن أطراف المعاهدة ـ الحاكم والمحكومون ـ يجب أن يكونوا أكفاء في وعي معنى السلطة، أي متحررين من جهلها، ولذا فإن المؤسسة التربوية مسؤولة أن تربّي أفراد المجتمع على الكفاية للدخول في عهد الشورى وفهم كيفية عملها. من هنا حذّر ابن خلدون من التربية على العبودية، هذه التربية التي تعطل عقل الانسان عن وعي وجوده الإنساني كياناً حراً مستقلاً متفرداً بين مخلوقات حرة مستقلة ومتفردة هي الأخرى. قال ابن خلدون: «إن من كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين والمماليك أو الخدم سطا به القهر وضيّق على النفس في انبساطها وذهب بنشاطها ودعاه إلى الكسل وحُمِلَ على الكذب والخبث وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفاً من انبساط الأيدي بالقهر عليه وعلّمه المكر والخديعة لذلك وصارت له هذه عادة وخلقاً وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمدن وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله وصار عيالاً على غيره في ذلك وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل فانقبضت عن غايتها ومدى انسانيتها وارتكس وعاد أسفل سافلين»[٥٨].

---

(٥٧) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط ٢ (القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٦٦)، ص ٧ و١٥.

(٥٨) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ٤ ج (القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٨)، ج ٤، ص ١٢٤٣ ـ ١٢٤٤.

إن التخوف من التربية على الـوعي السياسي هـو عقبة في طـريق بناء الـدولة في الخليج، والتربية الخليجية مـا تزال معـوّقة عن بلوغ هـذه الغايـة. وما لم تتحقق «تـربية الوعي»، فإن «وعد الدولة» سيكون هو الآخر صعب التحقق.

المـــراجـــع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين [وآخرون]. **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**. ط ٢. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. (سلسلة دراسات الوطن العربي)

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون**. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٨. ٤ ج.

ابن كثير الدمشقي. **تفسير القرآن العظيم**. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٦٩.

الجلال، عبد العزيز. **تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٩١)

رضا، محمد جواد. **أزمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧.

ـــــ. **التربية والتبدل الاجتماعي في الكويت والخليج العربي**. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٥.

ـــــ. **السياسات التعليمية في دول الخليج العربية**. ط ٢. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠.

ـــــ. **العرب والتربية والحضارة: دراسة في الفكر المقارن**. ١٩٨٧.

السنبل، عبد العزيز عبد الله (محرّر). **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.** الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٨٧.
عبد الرحمن، أسامة. **التنمية بين التحدي والتردي.** الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٦.
ــــ. **الثقافة بين الدوار والحصار.** الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٥.
عمران، عبد الرحيم. **سكان العالم العربي: حاضراً ومستقبلاً.** نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٨.
فيرث، زهرة ديكسون. **الكويت كانت منزلي.** الترجمة العربية. الكويت: دار الكاتب العربي، [د.ت.].
القطب، اسحق. **خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي.** الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٥.
القناعي، يوسف بن عيسى. **صفحات من تاريخ الكويت.** ط ٤. الكويت: مطبعة الحكومة، ١٩٦٨.
الكويت. وزارة التربية. **التقرير الختامي لتقويم النظام التربوي في دولة الكويت.** الكويت: الوزارة، ١٩٨٧.
الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية.** ط ٢. القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٦٦.
مكتب التربية العربي لدول الخليج. **واقع التعليم في دول الخليج العربي.** الرياض: المكتب، ١٩٨٧.
الموسى، عبد الرسول. **قضايا في التنمية.** الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٣.

دوريات

ابراهيم، محمد عباس. «الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية.» **التعاون** (الرياض): السنة ٤، العدد ١٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٩.
الشمري، جاسب. «هروب الشباب من التخصصات المهنية.» **اليقظة**: العدد ١١٠٩، حزيران/ يونيو ١٩٨٩.
غباش، موزة عبيد. «أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الإمارات العربية المتحدة.» **شؤون اجتماعية**: العدد ١٨، صيف ١٩٨٨.
القضيبي، محمد سعود. «الذات الهاربة.» **الوطن** (الكويت): ١٩٨٩/٨/١٩.
المسلم، بسامة خالد. «حول إمكانية استخدام نظرية إعادة الانتاج في علم اجتماع التربية في تفسير أنماط الحياة الاجتماعية في دولة الكويت.» **المجلة التربوية**

(جامعة الكويت، كلية التربية): السنة ٥، العدد ١٧، صيف ١٩٨٨.
المشاط، عبد المنعم. «التنشئة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.» **شؤون اجتماعية**: العدد ١٩، خريف ١٩٨٨.
النجار، باقر. «المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي: حالة المرأة العربية الخليجية.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٤، شتاء ١٩٨٥.

ندوات

ندوة تطوير التعليم العام في دولة الكويت، جامعة الكويت، كلية التربية، ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٩.
ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، التي انعقدت في البحرين، ١٠ ـ ١٢ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ٣ ـ ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
الندوة الفكرية الأولى لرؤساء الجامعات الخليجية العربية، التي انعقدت في البحرين، ٩ ـ ١٢ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ الموافق ٤ ـ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢، وقائع الندوة. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٣.

٢ ـ الأجنبية

Books

Bill, James A. *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American- Iranian Relations*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1988.
Emerson, S. *The American House of SAUD*. [n.p.]: Franklin Watts, 1985.
Gerschenkron, Alexander. *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays*. Cambridge: Harvard University Press, 1962.
Holmes, Brian. *Problems in Education: A Comparative Approach*. London: Routledge and Kegan Paul, 1981.
Huntington, Samuel P. *Political Order and Changing Societies*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.
Industrialization and Society. Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1966.
International Encyclopedia of the Social Sciences. New York: Macmillan; Free Press, ©1968.
Kelly, John B. *Arabia, the Gulf and the West*. New York: Basic Books; London: Weidenfeld and Nicolson, 1980.
Lamb, David. *The Arabs: Journies Beyond the Mirage*. New York: Vintage Books, 1988.

Lewis, William A. *The Theory of Economic Growth.* Homewood, Ill.: R.D. Irwin, 1955.
El-Mallakh, Ragaei. *Economic Development and Regional Cooperation: Kuwait.* London: Macmillan, 1970.
Marshall, Thomas Humphrey. *Citizenship and Social Class and Other Essays.* New York: Doubleday, 1948.
Meyer, John W. and Michael T. Hannan (eds.). *National Development and the World System: Educational, Economic and Political Change, 1950-1970.* New York: University of Chicago Press, c1979.
Myrdal, Gunnar. *Asian Drama: An Inquiry in the Poverty of Nations.* New York: Pantheon; Twentieth Century Fund, 1968. 3 vols.
Nehru, Jawaharlal. *The Discovery of India.* New York: John Day, 1946.
Nyrop, Richard F. (ed.). *Persian Gulf States... Country Studies.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985. (Foreign Area Studies)
Sabine, George Holland. *A History of Political Theory.* 3rd ed. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1961.
Sampson, Anthony. *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Shaped.* New York: Viking Press, 1975.
Sindelar III, H. Richard and J.E. Peterson (eds.). *Crosscurrents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests.* Washington, D.C.: Middle East Institute; London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1988.
Zook, Paul D. (ed.). *Foreign Trade and Human Capital.* Dallas: Southern Methodist University Press, 1962.

Periodicals

Akins, J. «The New Arabia.» *Foreign Affairs:* Summer 1991.
Aramco World: January- February 1977.
Brzezinski, Zbigniew K. «Selective Globai Commitment.» *Foreign Affairs:* Fall 1991.
Curle, Adam. «Some Aspects of Educational Planning in Underdeveloped Areas.» *Harvard Educational Review:* vol.32, no.3, Summer 1962.
Kelly, A.C. «Population Pressures: Saving and Investment in the Third World: Some Puzzles.» *Economic Development and Cultural Change* (University of Chicago Press): vol.36, no.3, April 1988.
Kramer, M. «Arabs and the Aftermath.» *Time Magazine:* 11 March 1991.
Mylroie, L. «How we Helped Saddam Survive.» *Commentary:* vol.92, no.1, July 1991.
New York Times: 18 December 1976.
Quandt, William B. «The Middle East in the 1990's.» *Foreign Affairs:* Special issue, 1990.

Rubin, B. «Drowning in the Gulf.» *Foreign Policy* (Washington, D.C.): no.69, Winter 1987.

Weinberg, I. «Students Politics and Political Systems.» *American Journal of Sociology:* no.75, 1969.